كتاب تنبيه الغبي
على مقدار النبي ﷺ

تحرير

الإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي
المعافري الإشبيلي
(ت ٥٤٣ هـ)

دراسة وتحقيق

إبراهيم بن محمد وبلوش

دار الرياحين




كتاب تنبيه الغبي
على مقدار النبي ﷺ

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة الكتب الوطنية: ٢٠٢٠/١١/٥٠٢١

٢٣٩

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٤٦٨ ـ ٥٤٣هـ)

تنبيه الغبي على مقدار النبي صلى الله عليه وسلم/ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي ابن العربي؛ إبراهيم محمد وبلوش.ـ عمان: دار الرياحين للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠

( ) ص.

ر.إ.: ٢٠٢٠/١١/٥٠٢١.

الواصفات: /محمد صلى الله عليه وسلم// حياة الرسول// أخلاق الرسول// المعجزات// السيرة النبوية

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م

ردمك: 9789923762479



عمان ـ الأردن

جـــــوال: 00962790474491

darlrayaheen.jo@gmail.com

بيروت ـ لبنان

هـاتـف وفـاكـس: 009611660162

جـــــوال: 009613602762

dar.alrayaheen@gmail.com

دار الرياحين

كتاب تنبيه الغبي

على مقدار النبي ﷺ

تحرير

الإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي

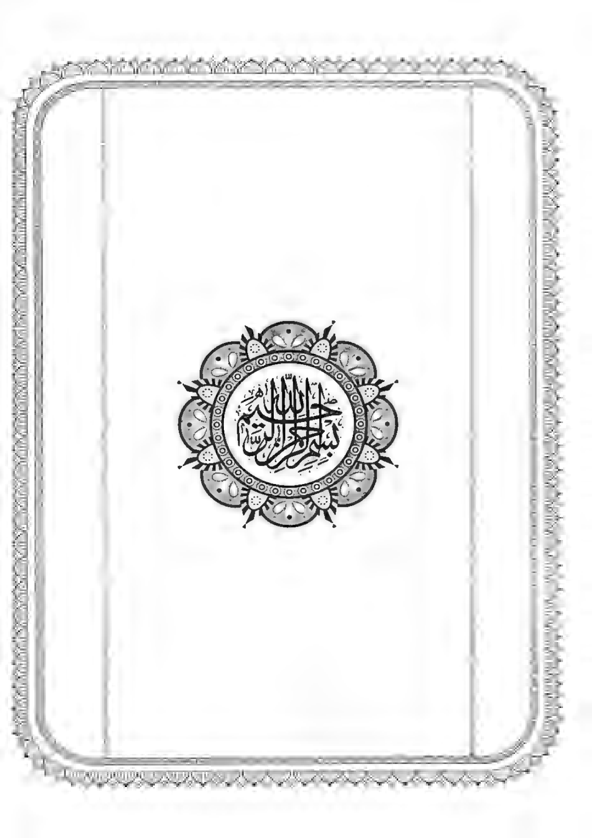
المعافري الإشبيلي

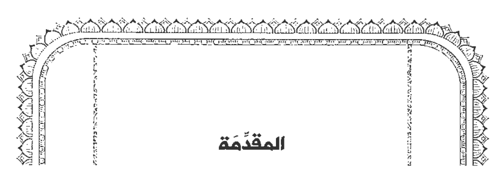
(ت ٥٤٣هـ)

دراسة وتحقيق

إبراهيم بن محمد وبلوش




بسم الله الرحمن الرحيم



المقدِّمَة

الحمد لله الذي أرسل رسلَه تترى، وبعثهم بالحقّ تِبيَانًا للنّاس وبشرى، وعضدهم وأيّدهم بوحيه وجنوده ووعدهم نصراً، وأمرهم أن يُذَكِّروا عباده بسابق العهد إن نفعت الذّكرى.

أحمده سبحانه على ما فتح من اللَّألاَءِ، وما أسبغ علينا من وفير الآلاء، إذ اصطفى سبحانه من صفوة خلقه زمرةً من الأصفياء الأتقياء، وجعلهم صلةَ وصلٍ بين مكلّفي الأرض ووحي السّماء، أرسلهم ليخرجوا النَّاس من الجاهليَّة الجهلاء، وليرفعوا عن الغتمِ العمي العمياء، وأيّدهم بالآيات البيِّنات، وعظيم الخوارق المعجزات، والحجج البيّنات الواضحات، ما أذعن له ذوو الاستبصار، واعتبر بعبره ذوو الاعتبار، وأعجز أهل الجحود والإنكار والاستكبار، قال سيدي الشّيخ محمَّد البشار رحمه الله:

وكلُّهم بالمعجزات أُيِّدوا وخيرُهم ختامهم محمَّدُ[1]

فأقام الله بهم صرح الحنِيفيَّة الشّريفة، وشيَّدَ بما حباهم به من الحقِّ قِلاعَها المنيفة، فأضْحَت منارةً ومعلمةً للنَّاسِ لائحةً، ومهيعًا لاحباً.

وختمهم سبحانه وتعالى بآخر الرُّسل وخاتِمهم، محمَّدٍ ﷺ زينتِهم وخاتَمهم،

---

(١) أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك (ص ١٣).

فجمع فيه ما تفرّق في غيره من سنيِّ الخِصال، وكريم الفِعال، وجميل الخِلال.

«وليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحدِ»[١]

فكانت طلعتُه في العالمين آيةً، وأخلاقه ليس بعدها في الحسن غاية ولا نهاية، إذ صحّ عن بعض الأوائل أنّه استبصر نور الحقّ، ومخايِلَ الصِّدق في تقاسيم وجهه ﷺ فقال: «لقد علمت أنَّ وجهه ليس بوجه كذَّابٍ»[٢].

وقال ابن أبي العزّ الحنفي رحمه الله في مدّعِي النُّبُوَّة: «إنَّما يدَّعيها أصدقُ الصادقين أو أكذبُ الكاذبين، ولا يلتبسُ هذا بهذا إلاَّ على أجهل الجاهلين..»[٣]

وقال ابن تيمية رحمه الله: «... فالتمييز بين الصَّادق والكَاذب له طرقٌ كثيرةٌ فيما هو دون دعوى النُّبُوَّة، فكيف بدعوى النُّبُوَّة؟ ومعلومٌ أنَّ مُدعي الرسالة إمَّا أن يكون من أفضل الخلق وأكملهم، وإمَّا أن يكون من أنقص الخلق وأرذلهم... فكيف يشتبه أفضلُ الخلق وأكملُهم بأنقصِ الخلق وأرذلِهم، وما أحسن قولَ حسَّانٍ رضي الله عنه:

لو لم تكن فيه آيات مبينة كانت بديهته تأتيك بالخبر

وما من أحد ادعى النُّبُوَّة من الكذَّابين إلاَّ وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز»[٤].

---

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه (٨٢) من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع.

(٢) رواه التّرمذي في سننه (كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ ـ بَابٌ) (ح ٢٤٨٥)، وابن ماجه في السنن (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في قيام الليل) (ح ١٣٣٤)، وغيرهما. وقائل الكلمة الصادقة هو عبد الله بن سَلَام رضي الله عنه.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (ص ١٠٩).

(٤) شرح العقيدة الأصفهانية (ص ٨٩).

فكيف وقد فات الأنبياء حسنًا وبيانًا، ودعوةً إلى الحقِّ وتبياناً، حتّى علا شأوُه، وبلغ في علياء المجد جاهُه وشأنُه، وظهر في العالمين سواد أمّته وسؤدده، ولم يساوِه أحدٌ من بني جنسه، الأنبياء فضلاً عمَّن دونَهم، قال اللّقاني رحمه الله:

«وأفضـل الخلقِ على الإطـلاق نبيُّـنـا فَـمِلْ عن الشّـقاقِ»[1]

وكيف ترْقَى رقيّ دعوته ومقامه الأنبياءُ، وهو كما قال البوصيريّ رحمه الله:

يـا سـماءً مـا طاولتها سـماءُ[2]

فجمع الله سبحانه وتعالى له من المعجزات الغُرر، أعظم ممّا جاء به من غَبَر، فنصب قبل مولده المخايل والإرهاصات، وقبل مبعثه الدَّلائل اللاَّئحات، وعند مبعثه البراهين القاطعات، ما زُبِر في أسفار أصول الدّين ومبحث النّبوّات، وما خطَّهُ يراعُ الأئمَّة الأطايب، وأهلِ العلم النّجائب، في كتب السّير والمعجزات والدّلائل، ما ينِدُّ عن الحصر، ولا يأتي على استقصائه حبرٌ، إذ ما من كرامة لوليٍّ إلا وهي معجزةٌ للنّبيِّ ﷺ ورحم الله البوصيريَّ إذ يقول:

«وبـدت في رضاعـه معجزاتٌ ليـس فيها عن العيـون خفاءُ»[3]

ﷺ، فكان من أعظم هذه المعجزات بيَاناً، وخلودها أحقابًا وأزماناً، هو القرآن الكريمُ الذي فُصّل فيه كلُّ شَيْءٍ، هُدًى للنَّاس وتِبياناً، فأعجز فصحاء العرب مع ما أوتوا من فصاحة، ودمَغَ حججهم مع ما كانوا عليه من رجاحةٍ، فكان لمن دونهم أبهَر وأظهر، ولسلطان عقولهم أقهر، وكان أكْعَم للجاحد، وأقمع للمعاند، فكيف لا

---

(١) جوهرة التوحيد، البيت (٦٥).

(٢) قصيدة الهمزيّة في مدح خير البريّة، البيت (١).

(٣) قصيدة الهمزيّة في مدح خير البريّة، البيت (٢٨).

وهو «... حجةٌ لرسوله الذي أرسله به، وعلَمٌ على صدقه، وبَيِّنَةٌ على أنَّه أمينه على وحيه، وصادعٌ بأمره...» كما قال الإمام الباقلاّني رحمه الله.[١]

وكون القرآن تضمّن الحِكمَ الباهرة، والعزّة القاهرة، وظهر على باقي الآيات لا يعني عدمها بل هو كما قال اللقّانيّ رحمه الله:

«ومعجزاتُه كثيرة غُرر منها كلام الله معجِزُ البشر»[٢]

فلمّا كان هو الحجّةَ الخالدةَ، والمعجزةَ السّائدةَ الرّائدةَ، كثُر معاندوها، وبرز عند نزولها حسّادها وجاحدوها، فلم يأتوا بسورة من مثله عند التّحدّي ولو بشيء، إذ كيف يتماثل كلام البشر مع كلام من ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣]، وقام فيلسوف قريشٍ الكبير الوحيد، وصنديدُها العنيدُ، ففكّر وقدّر، ثمّ نظر ثمّ عبس وبسر، ثمَّ أدبر واستكبر ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾[٤].

فكان هذا غايةَ مَرامِهم، ونهايةَ أقدام إقدامهم في ميدان أفكارهم، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[٥] فضمن الله عز وجل لنبيِّه ﷺ حفظَهُ وحفظَ معجزته، وأقام له حدوده وحروفه، ووعده بجمعه له وبيانه وقرآنِه، ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾[٦] وأمره أن

(١) إعجاز القرآن (ص ٣) بتصرّف يسير.

(٢) الجوهرة، البيت (٧٣).

(٣) سورة الشّورى، الآية (١١).

(٤) سورة المدّثر، الآيتان (٢٤ ـ ٢٥).

(٥) سورة الأنعام، الآية (٧).

(٦) سورة القيامة، الآية (١٧).

يجاهد به خَفَافِيشَ الكفر جهاداً كبيراً، فالحمد لله أوّلا وآخِراً، ظاهراً وباطناً ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾(١)

وأصلِّي وأسلِّمُ على نَبِيِّ الرَّحْمَة، من أتمَّ الله به النِّعمة، وأكمل به الدِّين، وكشف به الغمَّة، وحلَّاه ربُّه بلباس العزّة والعصمة، ونصره على قرينه فلا يأمره إلاَّ بخيرٍ وحكمةٍ.

عصم الله تعالى قلبَه عن الغيِّ فما غوى، وعصم لسانَه عن الأهواء فلم ينطق عن هوى، وميّزه بالصّدق عن الالتواء، قال تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتۡ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢١٠ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمۡ وَمَا يَسۡتَطِيعُونَ ۝٢١١﴾(٢) فأنّى يتأتّى لهم ذلك والحقُّ سبحانه وتعالى يقُول: ﴿إِنَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّمۡعِ لَمَعۡزُولُونَ ۝٢١٢﴾(٣)، حاشاه أن يدعو الغرانقة، والله يقول له: ﴿فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُعَذَّبِينَ ۝٢١٣﴾(٤) وأنّى تلبّس عليه الشياطين أمرَه، والحقُّ سبحانه وتعالى يقول: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٢٢٢ يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ وَأَكۡثَرُهُمۡ كَٰذِبُونَ ۝٢٢٣﴾(٥) فعليه أفضلُ الصّلاة وأتمُّ التّسليم، ونشهد أنّه بلّغ وجاهد ونصح، وكان رحيماً بالخلق أجمع.

أمّا بعدُ:

فلمَّا كان أعظمَ العلوم وأشرَفَها قدراً هو علمُ أصول الدّين علم العقائد، وكانت مباحثه ولا زالت هي المطالب العالية التي كانت غاية المرام عند السّلف والخلف،

---

(١) سورة الحديد، الآية (٣).

(٢) سورة الشعراء، الآيتان (٢١٠ ـ ٢١١).

(٣) سورة الشعراء، الآية (٢١٢).

(٤) سورة الشعراء، الآية (٢١٣).

(٥) سورة الشّعراء، الآيات (٢١٢ ـ ٢٢٣).

لتعلّقها بالتّوحيد والنّبوّات، وما لها من أحكام الوجوب والجواز والاستحالة، شاء الله عز وجل أن أقف على رسالةٍ عظيمةِ الفائدة، كثيرةِ العائدة للإمام القاضي أبي بكر بن العربيِّ المالكيِّ الأشعريّ رحمه الله في مبحث النّبوّات، وما اشتملت عليه من فوائد وقواعد درر، ودرء للشُّبهات بمعيار العلم ومحكّ النّظر، آثرتُ أن أتقدّم بها دراسةً وتحقيقاً لاستكمال متطلَّبات نيل درجة الماستر في (**علم العقائد والأديان في تراث الغرب الإسلاميّ**)، بما أشار عليَّ به السّادة الأساتذة الأفاضل، ذوو الفضل والعلم المتكاثر المتهاطل، أجزل الله لهم المثوبة والعطاء.

وحاجةُ عصرنا إلى مثلها لا تخفى، خصوصا وقد بعثر بعضُ أهل الأهواءِ بِدَعاً من قبور الشّبهات ليحصدوا بها الإيمان المستقرّ في صدور أهل الطّاعات، بضرب محكم الآيات ببعضٍ من المتشابهات، فيلبسون الحقّ بالباطل، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل، وقد قال فيما سلف غضنفر السنّة والجماعة وإمامُها، والمجلّي في ميدان السّبق ومقدَّمُها الإمام القاضي أبو بكر الباقلاّني رحمه الله عن القرآن المعجزة: «ومن أهمّ ما يجب على أهل دينِ الله كشفُه، وأولى ما يلزم بحثه، ما كان لأصل دينهم قوامًا، ولقاعدة توحيدهم عمادا ونظامًا، وعلى صدق نبيِّهم ﷺ برهانا، ولمعجزته ثَبَتًا وحجّةً»[1] إلى أن قال رحمه الله: «وقد قلَّ أنصاره، واشتغل عنه أعوانه، وأسلمه أهله، فصار عُرْضَةً لمن شاء أن يتعرَّض فيه، حتّى عاد مثل الأمر الأوّل على ما خاضوا فيه عند ظهور أمره، فمِن قائلٍ قال: إنَّهُ سحر، وقائلٍ يقول: إنَّه شعر، وآخر يقول: إنه أساطير الأوّلين، وقالوا: لو نشاء لقلنا مثل هذا، إلى الوجوه التي حكى الله عز وجل عنهم أنّهم قالوا فيه، وتكلّموا به، فصرفوه إليه»[2].

---

(١) إعجاز القرآن (ص ٣ ـ ٤).

(٢) إعجاز القرآن (ص ٤).

وما كان هذا شأنُه فبحثُه وخدمتُه أولى من غيره، ولله درُّ الإمام القاضي أبي بكر بن العربيّ رحمه الله إذ يقول: «والاعتكافُ على مثل هذا العمل، أفضل زادٍ إلى الآخرة محتمَلٌ»[١]

ونفسُ الشُّبهِ التي نسفها الشّيخ في سفره هذا هي التي تُطرح اليوم في ساحة التَّشْغِيب والتّغريب، فتضمَّن ما يتعرّض به أهلُ الزَّيْغ في باب النُّبُوَّات، وأجلَى ما فيه بواضح الدّلالات، وأدحض ما ورد على عذب موردها من كدر الشُّبهات، وسفاسف الأغلوطات، من مراسم العقول، وغثِّ الأخبار والنّقول ما لا يخفى ضعفه على الشّادي فضلاً عن أهل الألباب الفحول، والحقُّ في صراع مع الباطل وإن كانت الغلبة للحقّ وأهله، قال تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾[٣] وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[٤] وقال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴿١٨﴾﴾[٥]، ولله درُّ ابن دريدٍ رحمه الله إذ يقول:

«من يلدغ النَّاس يجد من يلدغه لا يعـدمُ الباطـلُ حقّاً يدمغُه

لسان ذي الجهـلِ وشيكاً يوثقُه

كُـلُّ زمـان فَـلـه نَـوابـغُ والحقُّ للباطل ضدٌّ دامغُ»[٦]

---

(١) النص المحقّق (ص ٥٣).

(٢) سورة المجادلة، الآية (٢١).

(٣) سورة الصافّات، الآية (١٧٣).

(٤) سورة الفرقان، الآية (٣٣).

(٥) سورة الأنبياء، الآية (١٨).

(٦) ديوان ابن دُريد (ص ٣٠ ـ ٣١).

فقيَّض الله سبحانه الإمام أبا بكرٍ لأهل الزَّيغِ فيما سلف، ووضع أيدَينا على قواعد الفكر والنّظر وسلاح المعرفة لنجتثَّ به جذور أذناب الباطل من أهل الخُلْف والخِلاف ممَّن خلفَ.

وتكمُن أهمّيّة هذه الرّسالة في أمورٍ كثيرةٍ أُجمِلُ بعضها فيما يلي:

أوّلاً: أن هذه الرِّسالة من تراث الأمَّة الإسلاميَّة المرحومة، وهو من نعم الله التي لا تُعدُّ، ومن خزائن عطاياه التي لا تَنْفد، ومن حقِّ الأمّة على ذوي المعرفة أن يوقفوهم على مجد أسلافهم وتُراثِهم.

ثانياً: أنَّ النَّظر في كتب العلماء الفحول والجهابذة الألبّاء ممّا يقدح زند المعرفة، ويشحد الذِّهن، ويوقد مشعل المعرفة والفكر، ويبعث في الأمَّة العزَّة والمجْد، ويعيد لها الجدَّةَ والنّشاط والسموّ والرّفعة كسالف العهد، ويكونُ للأجيال نبراساً، ومِراساً لأساليب الحجاج، وترسيخاً لها في قلب النّاظر والمُناظر، ليقَام صرحُ الحجاج والمقاتلة على أسسه التي عُدِل عن أكثرها.

ثالثاً: ما تنطوي عليه من مباحث باب النُّبُوَّة، وكذلك ما توخّيناه من إحياء تراث القاضي أبي بكر بن العربيِّ الجهباذ، صاحب العقل الرَّاجح، والذّهن الوقّاد، وما ضمنها من أبوابٍ أربعةٍ مهمَّة في مبحث النُّبُوَّة على ما سيأتي تفصيله في الحديث عن مضمون الكتاب.

فالحمدُ لله كَثِيراً، إذ له اليد الطّولى على ما أنعم من إرسال الرّسل رحمةً وفضلاً، ولم تجب عليه سبحانه عقلاً.

«ومنهُ إرسال جميع الرُّسل فلا وجوبَ بل بمحضِ الفضلِ»[1]

---

(١) الجوهرة، البيت (٥٧).

أحمده حمداً على ثباته، ونعوذ بالله أن يزلّ فَهْمُ الفكر بعد ثباته، ونسأله حسن الخاتمة.

«وكن كما كان خيارُ الخلقِ حليفَ حلمٍ تابعاً للحقّ
فكلُّ خيرٍ في اتّباع من سلف وكلُّ شر في ابتداعِ من خلف
وكلُّ هدي للنّبيّ قد رجحْ فما أبيح افعل ودع ما لم يُبح
فتابع الصّالح مِمَّن سلفا وجانب البدعة ممَّن خلفا»[1]

وواجبي بعد شكر الله عز وجلَّ شكرُ أستاذي الكريم الدكتور محمد بنعبد الكريم الفيلالي الذي شرفني بالإشراف على هذه الرسالة، والدكتور مولاي الحسن العلوي الذي عمل على حسن رعايته وتوجيهه رغم انشغالاته الكثيرة، فاللهَ أسأل أن يجزيهما الجزاء الأوفى لقاء ما أسديا من نصحٍ، وأنفقا من وقت.

كما أوجّه خالصَ شكري وتقديري إلى أعضاء اللجنة العلمية الموقرة: أستاذي الدكتور سعيد بيهي، وأستاذي الدكتور لحسن الشرقاوي، وأستاذي الدكتور عبد الحميد عشّاق، أشكرهم جميعاً على تفضّلهم بقراءة هذه الرسالة، وقبول مناقشتها وتقويمها، وكذلك أتقدم بجزيل الشكر لجميع أساتذتي بجامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ عين الشّق ـ، وأتوجّه بخالص الشكر إلى جميع من مدّ لي يد العون من قريبٍ أو بعيدٍ، كلّ باسمه وجميل وسمه، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، إنه بكل جوادٍ كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

❊ ❊ ❊

(١) الجوهرة، الأبيات (١٣٦ ـ ١٣٩).

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختياري على هذا الكتاب للأسباب الآتية:

١ ـ أهمّية الكتاب ووفرة مادّته، وكونه أصلا في الباب.

٢ ـ مكانة ابن العربيِّ المعافريِّ العلميَّة، وقدمه الراسخة في علوم الشريعة والعربية، يشهد لذلك تنوُّع مصنفاته التي أشاد بها العلماء ولا زالوا معتكفين عليها.

٣ ـ مشورةُ بعضِ أشياخنا وتأييدُهم لي على هذا العمل، وأنّه ذو أهمّية علميّةٍ عالية، وأن الكتابَ جديرٌ بدراسته وتحقيقه.

٤ ـ رغبتي الشَّخصيَّة في الاشتغال بتحقيق المخطوطات من تراث سلفنا الصّالح، وبخاصَّة في مجال العقيدة.

٥ ـ الإسهامُ في إحياءِ تراثهم، وإبرازِ جهودهم في خدمة هذا الدّين الحنيف، وخاصّة منهم علماءُ الغرب الإسلاميِّ.

٦ ـ إثراء المكتبة الإسلاميّة بهذا السفر العظيم الذي يعتني بجانب النُّبُوَّةِ.

٧ ـ اكتسابُ ملكةٍ لفهم كلام العلماء فهمًا سليماً ومعرفةِ مداركهم.

* * *

صعوبات البحث:

من الصّعوبات التي واجهتني عندما جدّ بي العزم على تحقيق كتاب «**تنبيه الغبيِّ على مقدار النبيِّ ﷺ**» أمورٌ أذكرُ منها ما يلي:

- كونُ الكتاب المخطوط ليس له إلا نسخةٌ وحيدةٌ، فلم أظفر بعد البحث والتَّنقيب ـ في الفهارس والمكتبات وسؤال المختصّين والمشتغلين بمجال المخطوط ـ على نسخةٍ ثانيةٍ، والله المستعان.

- اشتملت النسخة التي اعتمدتها على بتر ـ نبّهت عليه في مواطنه ـ وهذا شكّل عائقا لديّ في فهم بعض كلام المصنف رحمه الله في سياقه فهماً تامّاً.

- بعض العبارات لازال فيها غموضٌ عندي من حيث الصِّياغةُ وفهمُها، ولعلّه يُزال بالعثور على نسخةٍ ثانيةٍ تكون متممَّة لهذه، يسَّر الله ذلك بمنّه وكرمه.

- صرفي بشتَّى الوسائل عن الحصول على هذا المخطوط المبارك، تارةً بالكذب الصَّريح، وتارةً بالتّلبيس الفضيح، ظنًّا منهم ـ هداهم الله ـ أنَّ تراث هذه الأمَّة حكرٌ على فلان أو عِلّان، وغياب أخلاق المسلم مع المسلم فضلا عن طالب علم وخادم للتّراث ـ زعموا ـ، ومع ذلك كلِّه لم أسأَم ولم أملَّ ـ وأملي في الله عز وجل ـ من البحث والتّفتيش حتَّى يسّر الله لي أخاً كريماً، وصديقاً حميماً، سيدي الشّيخ عادل واعصم حفظه الله، فله منّي الشُّكرُ الجزِيلُ، على ما قدّمه لي من خدمة وعمل جليل، حيثُ أوقفني تفضّلاً منه وإحساناً على هذا المخطوط ويسَّر سبل الحصول عليه، وإخراجه من غياهيب النّسيانِ وعالم الأذهانِ إلى عالم الوجود والعيان.

* * *

نقد نشرة دار الحديث الكتّانية

بعد أن دفعت كتابي للطّبع وقفتُ على النشرة التي نشرتها دار الحديث الكتانية بتحقيق الدكتور عبد الله التوراتي وفقه الله وهي مشكورةٌ على ذلك، فرأيت أنه من الواجب على العبد الذي يتوخّى الله سبحانه وتعالى والدّار الآخرة، ثم معرفة الحق أن يحسن فيما يقوله ويفعله، وأوّلُ ما ينبغي أن يُحسن فيه العبد هو الإخلاص لله تعالى في القول والعمل، ثمَّ في المحافظة على إرث هذه الأمة العريقة في المجد، والسهر على حفظ كتب علمائنا رحمهم الله تعالى ورضي عنهم، وإخراجها في حلل قشيبة تضاهي الصور التي كان يرجوها لها مؤلّفوها الأُول، أو قريبا منها.

ولهذا كان لزاما عليَّ أن أنظر في النشرة السالفة الذِّكر عَلَّني أجد فيها ما يغني طلبة العلم والباحثين عن تكرار العمل، أو على الأقل ما يثنيني على إتمام طبع هذا الكتاب، إلاَّ أنه وللأسف وبدون فحصٍ لها أو محكها وافتحاصها فضلا عن عرضها على قواعد التَّحقيق، وسيرة العلماء فيه، إذا بهذه النشرة تطفح بالأخطاء الفادحة التي لا تليق بمقام الدكتور حفظه الله، خصوصاً وأن المدّة التي خصّصها لخدمة الكتاب كانت كافيةً للنَّسخ على منواله، فضلا عن إخراج الأصل في نسخة جيِّدة، ولكن لمَّا علمنا أن لكل جواد كبوة، وأن الكمال كُتِب لكتاب ربّنا عز وجل عذرنا الأستاذ، وجزاه الله خيرا على جهده واجتهاده وحرصه في خدمة تراث علمائنا رحمهم الله، إلا أن مثل هذه الأعمال تُحَتِّم على الجهات المسؤولة سنّ

قوانين تضبط هذا المجال حفاظا على بيضة هذه الأمة، ولجميل أئمتنا وعلمائنا رحمة الله عليهم.

ويجب علينا جميعا تقوى الله في السرّ والعلن، وأن نجنّب أعمالنا العجلة والهوى، إذ هما عدوّا الإحسان والإتقان، وليس الغرض بذكر هذا النقد شخصَ الأستاذ، ولكن الغرض هو بيان أن هذه النشرة لا تَمُت للإمام ابن العربي رحمه الله بصلة، لما اعتراها من تشويه، وأن الكتاب بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى إخراج آخر، وقراءة جيدة متأنية تقرّب المقصود، وقد جعلتُ هذه الملاحظات على قسمين وفي جدولين، قسمٌ في بيان الألفاظ التي زادها[1] أو نقصها من الأصل، وقسمٌ في بيان ما قرأه الدكتور قراءة مخالفةً للصواب، وقد اكتفيتُ في كل قسم بنماذجَ فقط؛ إذ الوقت والحاجة لا يسمحان بفتش هذه النشرة كاملةً ومقابلتها مقابلة تامَّة، وفي هذه الإشارة غُنيـةٌ واستبصارٌ لمن رام ذلك، والله من وراء القصد.

---

(١) ولا أقصد ما زاده المحقق لإقامة النص، فهذا اجتهاد منه وقد نصَّ عليه في المقدمة.

التصحيح	النص	الصفحة
لا وجود لكلمة «العلى» في النسخة الخطية تلك الغرانيق الكلام	قال بِلِسَانِه الصَّادِقِ عن قلبه المطهَّر «تلك الغرانيق العلى» الكلام إلى آخره	(٦٢)
«به» زائدة، وإنما وقع الوهم فيها لجريان عادة النساخ على أن الكلمة إذا كانت طويلة ومتطرِّفةً، ولا يتّسع لها المكان فإنّها تكتب في السّطر المُوالي، ويوضع في المكان الفارغ «علامة» حتى لا يُضاف في النّص شيءٌ ليس من صلبه، وحتى يُحافَظ على جمالية المخطوط، والتي تتجلّى في نظام الأسطر واتّساقها. يوجد به	«أنَّ النّبوّةَ لَيْسَت بصفةٍ ذاتِيّةٍ للنّبِيِّ، أعني تُوجد به بذاته كسائرِ صفَاته»	(٦٤)
زيادة كلمة [الناقلون]، والمعنى واضح دونها، فكان الأولى التنبيه عليها في الحاشية بدل إقحامها في النص.	«فما نَقَل [الناقلون] شيئًا زائداً على مجرّد لِقائه والعلم به»	(٧١)
زيادة حرف الباء وليست في المخطوط. ملك وما هو شيطان	«إنه ملكٌ وما هو بشيطان».	(٧٣)
نقص: «.. على الخلق..» وهي موجودة في النسخة الخطية وَاجب على الخلق وظن	«فتنزيهُ النّبِيِّ ﷺ عَمَّا لا يَليقُ بِهِ وَاجِبٌ، وظَنُّ البَاطلِ به هلكةٌ».	(٧٩)

(٨٣)	«فقد اتَّفَقُواْ علـى وُجُـوبِ الْعِصْمَـة فـي الإعتـقادِ والْـقَـوْلِ».	نقص: «فكرة الفهم» بعد «على»، وأشار في الحاشية بقوله: في الأصل: «فكرة الفهم» لكن لماذا كل شيء لا يستطيع قراءته يحذفه من الأصل ويضعه في الحاشية، وكان الأولى إثباته في النص، وهذا ليس من الأمانة العلمية، والله المستعان. فقد اتفقوا على فكرة الفهم على وجوب
(٨٤)	«دلَّلْنـاكَ عليـه من قَبـلُ».	زاد المحقِّـق: «من»، عليه قبلُ
(٨٨)	«وأمَّـا القَـولُ ومحلّـه اللِّسانُ» وقال في الحاشية بعد كلمة القول: «بعده في الأصل: نتنجه إلا أن بالبيان».	في نص المحقق نقص، ولكونه لم يستطع قراءة النص، حذفه من الأصل، ووضعه في الحاشية حسب القراءة التي تبينت له، وهذا ليس من التحقيق العلمي في شيء، ولعل القراءة التي يستقيم بها نظم الكلام ما يأتي: «وأمَّـا القَـولُ ومحلّـه ـ علـى مـا ننتحيـه الآن بـالْبيـان ـ اللِّسـانُ». ومحله على ما ننتحيه الآن بالبيان اللسان
(٨٩)	«[ولا] يجوز وقـوع الإخبـارِ مِـنْهُ عَـنِ الشَّـيء علـى خلاف ما هـو بـه سَـهْوًا أَوْ عَمْـدًا إذ يَنْقُـضُ دليـلَ المعجـزة»	زاد [لا] ووضعها بين معقوفتين إعلاما للقارئ بأنها ليست في الأصل، لكنه أقحم [إذ] موهما أنها من الأصل، وهي ليست في الأصل ولا وضعها بين المعقوفتين، وهو ليس بحاجة إلى هذا كله فليضع كلمة «وتجوّزُ» بدل «ولا يجوز».

	«وأمّا المكْروهُ فإني أقطع بأنّه لا يجوز عليه كالمحظور»، وقال في الحاشية: في الأصل: قطع، وبعده عني؛ كذا قال.	تأمل رعاك الله هذه القراءة، فإن كانت صوابا فالحمد لله، وإن لم تكن كذلك فعلى الأقل يجب إثباتها كما هي، بدل حذفها من النص ووضعها في الحاشية، وتضعه في الحاشية، «وأمّا المكْروهُ فاقطعْ عنّي بأنّه لا يجوز عليه كالمحظور»، فاقطع عني بانه لا
(١٠٦)	«أن يكون القولُ بِتَجْويزِ ذلك على النَّبِيِّ ﷺ سهوٌ باطلٌ أيضاً»	زيادة لكلمة يكون، وفي الأصل عليها علامة الضرب، وعلى إثباتها يجب نصب كلمة «سهو»، [illegible]
(١٠٧)	«بحكمة الذُّهول عن ذلك»	سقطت منه «مع» بحكمة مع الذهول

الصفحة	النص	التصحيح
(٦١)	«خلا دُخرَ يوم الفاقة»	«خلا دخراً ليوم الفاقة» يخل دخرا ليوم الفاقة
(٦١)	ويحيلُ سخيمة الريب عن فؤاد سرِّك به؛ من شبه الروايات ما زعزع قواعد اليقين وودَّع محيا الدين».	لا أدري المعنى المراد من هذه القراءة، فلعل صواب العبارة، «ويحيـلُ سخيمـة الرّيـب عـن فـؤاد شَـرِكَ بـه مِن شُبـهِ الـرِّوايـاتِ المُطلـقـة مـا زعـزع قـواعـدَ اليقيـن، وردع مـحيـا الدِّيـن»، وكلمة «سرك» كذا ثبت في النسخة الخطية، وأما كلمة «ودّع» فقال في الأصل: «ورع»، فالخطأ حاصل له من الجهتين من جهة قراءة الأصل، ومن جهة التصويب، ولا حاجة إليه، والصحيح «وردع» من الردع الذي هو اللطخ بالزعفران، وكان الأولى به أن يبين معناها في الحاشية. سخيمة الريب عن فؤاد سرك به من شبه الروايات المطلقة ما زعزع قواعد اليقين وردع محيا الدين
(٦٣)	«فنحنُ الآنَ بِعَون الله وتوفيقهِ نتصدَّى لحسْمِ هـذه الحَسِيكَـة، ونـنتدبُ لرفـعِ هـذه الخرازة».	الصواب «الحزازة» بدل الخرازة، وكان الأولى بالمحقق بيانَ المراد في الحاشية، وهذه هي الخدمة الحقيقية للنص، والرسم موافق للقراءة التي أشرتُ إليها، ومما يزيدها بيانا أن الحزازة: وجعٌ في القلب من غيظ ونحوه، كما ورد في كتب اللغة. وننتدب لرفع هذه [illegible]زازة

الرقم	النص	التصويب
(٦٤)	«إذْ لا يلزم في الإعْتقادِ تحقيقُ ذلك ابتداءً في كُلِّ فُؤادٍ، وأمَّا قد يفطن اللَّبيب إليها، فإنَّه يتوقَّع أن يهتمّ فيها، فلا بدّ من كشف حقيقتها.»	صواب العبارة: «وإنَّما» ـ وهو ما يدل عليه الرسم ـ بدل «وأمَّا». وإنما قد يفطن اللبيب إليها
(٦٨)	«فَيُعلَمُ أنَّه نَبِيٌّ بِوجهين»	الصواب «فيَعلم» ببنائه للمعلوم.
(٦٩)	«فأمَّا الرُّؤيةُ والسَّمعُ إذا تحقّق تعلُّقُه بالإله وصفاتِه وحصل العلمُ بها على التّحقيق من غير افتقارٍ إلى وجهٍ آخرَ سواهُ»	هكذا في النسخة الخطية، ولعل صواب العبارة وهو اجتهاد مني لإقامة النص: «فأمَّا الرُّؤيةُ والسَّمعُ إذا تحقّق [تعلُّقهما] بالإله وصفاتِه [حصل] العلمُ بها على التّحقيق من غير افتقارٍ إلى وجهٍ آخرَ سواهُ»
(٦٩)	«فإن كانت عِلماً فتعلقت بمتعلّقها صار معلوماً من غير تقدير سِواهُ»	ورسمها في المخطوط كالتالي: «فإن كانت عِلماً فتعلقت بمتعلّقها فصار معلوماً من غيرِ تقديرِ سِواهُ»، ولعل قراءتها بـ «فإن كانت عِلماً [تعلَّقت] بمتعلّقها فصار معلوماً من غير تقدير سِواهُ» هو الأَوْلى.
(٦٩)	«فتحقّق هذا فإنَّه من زهق عن هذه الدّرجة وقع في حَرَجَة»	قال في الحاشية: في الأصل «فيُتحقَّق»، فما المانع أن يُثبت هذا في النصّ بدل الحاشية، والمعنى مستقيمٌ.

(٧٠)	«ويستشهدَ على صحّتها بإخبـاره مُخبَّآت قلبه»	خطأ في قراءة النص، والصواب «بمخبّآت». باخباره مخبآت قلبه
(٧١)	«لَـنَـقَـل ذلك إلينا فـي صفـةِ إلقائـه لـه»	خطأ في القراءة: وصواب العبارة كما يقتضيه الرسم «لقائـه». لتنقل ذلك الينا في صفة لقائه له والهمزة عليها علامة الضرب كما هو واضح في الصورة.
(٧١)	«ولا تـستنـكـرْه فَـإنَّـه أصلٌفـي المفعولات»	هكذا في الأصل وفي المنسوخ: وصواب العبارة ـ والعلم عند الله ـ: «[المعقـولات]» بدل المفعولات.
(٧٢)	«تَعَـلَّمْ أيُّـهَا المتوسّمُ وَتَـفَطَّن لذاك الغـافـل»	«تَعَـلَّمْ أيُّـهَا المتوهّـمُ وَتَـفَطَّن يا ذا الغـافـل»، المتوهم بدل المتوسم: ولو قارن رسم الهاء في المخطوط بنظيره لتبين له أنه حرف الهاء لا السين، وقد أثبته كذلك كما في الموضع الذي قبل هذا في السطر ٧ من (ص ٧٢). وهذا رسمها أيضا في المخطوط وقد قرأها «وتوهّم»: ولم تتحقق الحالة في لقائه وتوهم وقال في الأصل: باذاد. وليس لِما أثبته في النص ولا في الحاشية معنى. تعلم ايها المتوهم وتفطن يا ذ اد

(٧٤)	«وأمَّا قِصَّةُ خديجةَ فإنَّ ذلك -إن صَحَّ- محمولٌ على فضلِها، وصحَّةِ معرفتِها بمحامد الملائِكة والشَّياطين»	هكذا قرأها، مضيفا في الحاشية: في الأصل «محامل»، والصواب كما هو في الأصل: «بمحامل». وصحة معرفتها محامل الملايكه والشياطين
(٧٥)	«وهي محامـد»	قال في الأصل: «مخايل»، وما أثبته في الحاشية هو الصحيح وهو الموافق لسياق الكلام رسما ومعنى، جمعُ مخِيلةٍ. وهي مخايل
(٧٦)	«وصيانـة الحقِّ عـن دركِ هـذه الشُّبْهـة فـي كـتـب الأصول»	قال في الحاشية: في الأصل «ردّ»، وصواب العبارة درء. ة الحق عن رد،
(٧٩)	«نعم، إن لـم يكن لـه فـي النُّبُـوَّةِ والمعجزة والبـلاغ بـالوحي المباشِـرِ، فله بعد ذلك كلُّـهُ فـي مداخـل الغَلَـطِ عليـها»	قال في الحاشية عند قوله «فله» في الأصل قلبه، وما الذي منعك من إثباته، والقراءة الصحيحة والله أعلم: «نعـم، إن لـم يكن لـه فـي النُّبُـوَّةِ والمعجزة والبـلاغ بـالوحي المباشِـرِ قَلْبُـه لـعدّ ذلك كلُّـهُ فـي مداخـل الغَلَـطِ عليـها» بالوحي المباشر قلبه بعد ذلك كله في مداخل
(٧٩)	«ومكانة لا ينبغي أن يخفى»	صوابها: تخفى. ومكانه لا ينبغي ان تخفى
(٨١)	«والكلامُ في ذلك يطُولُ حتَّى يخرجَ عن المَقصِد، فلنخُص بالبيانِ قسمَ الجـوازِ».	هكذا قرأها، وصوابها: فلْنَخُصَّ = فلنخص

(٨٣)	«إذا حقَّقْتَ العِـصْـمـةَ وتحقيقها فـاعْلَـمْ أنَّـها مـتعلِّقـةٌ بثـلاثـةِ فُـنُـونٍ»	الصواب: «وتحقَّقتها»، وتحققتها
(٨٣)	«في الإعتقادات والْقَوْلِ»	والصواب: «في الاعتقاد»، وجمعُها من زيادات المحقق، الاعتقاد والقول
(٩٠)	«مـن تغير قلوبِ الخَـلْق عـن الإِقْـبال عليهم»	هكذا قرأها، والصواب: «تنفيـر» من تنفير قلوب
(٩١)	«واستنعاما للنِّـعْـمَـةِ»، قال وفي الأصل: «استنماعا».	لعل الصواب «واستـنـماءً» واستنماعا للنعمة
(١٠٠)	«وأنّ ما يأتي به»، قال: في الأصل: «أما».	وما المانع من إثبات الكلام على ما هو عليه بدل التصرف فيه، «وأمَّا ما يأتي به الرَّسُولُ من وزن»، وأمّا ما يأتي به
(١٠٢)	«مـا استطاعُـوا»	«مـا استطاعُـوه»، ما استطاعوه
(١٠٣)	«وإنّ شفاعتهنّ لَتُرتجى»، قال في الأصل: لترجى.	وما المانع من إثبات ما في الأصل، وقد ثبتت به الرواية أيضا. وأن شفاعتهن لترتجى

خطّة البحث لدراسة وتحقيق الكتاب:

قسّمتُ البحث إلى مقدّمة وقسمين وخاتمةٍ ثمّ الفهارس على النّحو الآتي:

المقدّمة وضمّنتُها بيان أهمّيّة الكتاب العلميّة، وأسباب اختياره، وصعوبات البحث، ونقد نشرة دار الحديث **الكتانية**، وخطّة البحث لدراسة وتحقيق الكتاب، ومنهج التّحقيق.

أمّا **القسم الأوّل** فخصّصته للدّراسة، وقد اشتملت على فصلين:

الفصل **الأوّل** ترجمت فيه للمصنّف ترجمة موجزةً وتحتها ستّةُ مباحث: **المبحث الأوّل**: في اسمه وكنيته ونسبه ونسبته. **المبحث الثّاني**: في مولده ونشأته العلميّة. **المبحث الثّالث**: في رحلاته العلمية. **المبحث الرّابع**: في شيوخه وتلاميذه. **المبحث الخامس**: في مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه. **المبحث السّادس**: في وفاته وإقباره رحمه الله.

وأمّا الفصل الثّاني فتناولتُ فيه دراسة الكتاب، وجعلته على ستة مباحث: **المبحث الأوّل**: في اسم الكتاب. **المبحث الثاني**: في توثيق نسبته إلى مؤلّفه. **المبحث الثالث**: في سبب التأليف. **المبحث الرابع**: في مضمون الكتاب ومنهج المؤلف فيه. **المبحث الخامس**: في مكانة الكتاب العلميّة. **المبحث السادس**: في وصف النسخة الخطية المعتمدة مع صورٍ منها.

القسم الثّاني: النصُّ المحقّق، ثم **الخاتمة** وفيها أهم النتائج.

منهج التّحقيق

١) نسخ النّص مع مراعاة القواعد الإملائيَّة الحديثة، وتصحيحُ ما يخالفها ممّا يقع من النُّسَّاخِ دون التَّنبيه على ذلك.

٢) مراعاة علامات التّرقيم في كتابة النَّصِّ المحقَّقِ.

٣) العناية بضبط المشكل من الأعلام والألفاظ في النَّصِّ المحقَّق.

٤) العمل بنظام الورقة والوجه في ترقيم النسخة الخطّيّة بحيث يحصر رقم الورقة ووجهها بين معقوفتين، ويثبت في كلٍّ وجهٍ من وجهي الورقة في الهامش لا في صُلب النَّصِّ.

٥) كتابة الآيات القرآنيّة بالرّسم العثمانيِّ، وبرواية حفصٍ عن عاصمٍ، وعزوُها في الحاشية إلى مواضعها بذكر اسم السّورة ورقم الآية، وحصرُها بين قوسين مزهرين.

٦) عَزْوُ الأحاديث والآثار التي ذكرها المصنِّفُ إلى مصادرها، فإن كان في الصحيحين أو أحدِهما اكتفيتُ بالعزو إليهما، وإن لم يكن فيهما فأخَرِّجُه من بعض مصادره، مع نقل كلام المحَدِّثين في بيان درجته على قدر المستطاع.

٧) التّرجمة الموجزة للأعلام بذكر اسم العلم وكنيته وشهرته ونَسَبِه ونسبته وبعض آثاره ثمَّ وفاته، ويوثَّق ذلك كلُّه من مصدرين أو ثلاثة على الأكثر.

٨) توثيق النّقول، والأقوال التي يذكرها المصنف، وتوضيح ما يحتاج إلى توضيحٍ، والتّعليق على ما يحتاج إلى تعليقٍ.

٩) تذييل العمل بفهرس الموضوعات.

***



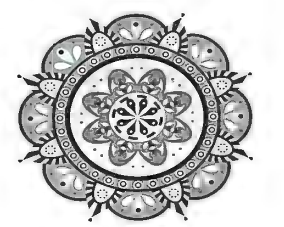


وقد اشتملت على فصلينِ:

الفصل الأوّل: ترجمةٌ موجزةٌ للمؤلِّف

الفصل الثّاني: دراسةُ الكتاب

* * *



الفصل الأوّل
ترجمةٌ موجزةٌ للمؤلِّف[١]

المبحثُ الأوّل: اسمُه وكنيته ونَسَبُه ونسبتهُ

هُو الإمام العلاَّمة المتفنِّنُ الحافظ القاضي، أبو بكرٍ، مُحمَّدُ بن عبد الله بن محمَّد بن عبد الله بن أحمد بنِ العربي من قبيلة «مَعَافِر»[٢] القحطانيَّة، الأندلسيّ الإشبيليّ، المالكيّ، الأشعريّ.

---

(١) سلكت سبيل الاختصار في ترجمته رحمه الله نظراً لشهرته ولكثرة المترجمين له والدّارسين لحياته بشكل موسع، وللتوسُّع في ذلك يُنظرُ كلٌّ من:
مطمح الأنفس لابن خاقان (ص ٢٩٧ ـ ٣٠٢) وهو من معاصريه، والصِّلة لابن بشكوال (ص ٥٥٨ ـ ٥٥٩)، وهو من تلامذته، وبغية الملتمس (ص ٩٢ ـ ٩٩)، والمغرب في حلى المغرب (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧)، والعبر (٢/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ٦١ ـ ٦٣)، والوافي بالوفيات (٣/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، ومرآة الجنان (٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، والبداية والنهاية (١٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، والمرقبة العليا (١٠٥ ـ ١٠٧)، والديباج المذهب (٢/ ٢٨١ ـ ٢٨٤)، والنجوم الزاهرة (٥/ ٣٠٢)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ١٠٥ ـ ١٠٦)، وأزهار الرياض (٣/ ٦٢، ٨٦، ٩٥)، ونفح الطيب (٢/ ٢٥ ـ ٤٣)، وكشف الظنون (٥٥٣، ٥٥٩)، وشذرات الذهب (٤/ ١٤١)، وهدية العارفين (٢/ ٩٠) وإيضاح المكنون (١/ ١٠٥، ١٤٥، ٢٢٤، ٢٧٩)، وسلوة الأنفاس (٣/ ١٩٨)، وشجرة النُّور (١/ ١٣٦ ـ ١٣٨)، وتاريخ بروكلمان (٦/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، ومن الجهود المعاصرة يُنظر ما كتبه الشيخ محب الدين الخطيب في مقدمته لمبحث الصحابة من كتاب «العواصم من القواصم» وكذلك بحث الشيخ محمد الخضر حسين الذي يمتاز بحثه بالرصانة والجدة والعمق، وينظر كذلك كتاب «آراء أبي بكر بن العربي الكلامية» لعمار الطالبي، وغيرها من الدراسات الجامعية كثير.

(٢) بفتح الميم والعين المهملة وكسر الفاء والراء. الأنساب للسّمعاني (١٢/ ٣٢٨).

المبحث الثّاني: مولده ونشأته العلميّة

ولد رحمه الله ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمان وستّين وأربعمائة (٤٦٨هـ)[١]، ونشأ نشأة علمية، وأقبل بهمّة فتية على التّفنن في المعارف وجمع أطرافها، واستكمال آلاتها، وكان والده رحمه الله حريصاً على تعليمه وتكوينه كلّ الحرص، فعنه أخذ تعليمه الأولي، حذق بالقرآن وهو ابن تسع سنين، وأتقن القراءات العشر ولمّا يبلغ السّادسة عشرة من عمره، وجمع فنوناً من العربية، وتمرّن على الأدب والشّعر، وقد سجّل لنا ابن العربيّ رحمه الله مجموعةً من الكتب التي درسها في هذه المرحلة من حياته العلميّة[٢]

* * *

---

(١) وهي الرّواية الصحيحة، وقيل سنة (٤٦٩هـ).

(٢) يُنظرُ: قانون التأويل (٤١٦ ـ ٤١٩).

المبحث الثّالث: رحلاته العلميّة

كان ابنُ العربيِّ رحمه الله متشوِّقاً إلى لقاء العلماء الفحول؛ إذ كان الفقه في الأندلس حينها يعاني من نظرة ضيقة بحيث أصبح عمل المقلدين حجة لا يلتفت بعدها إلى كلام أئمتهم الأولين، وهذه النَّزعة هي التي اشتكى منها المؤلِّف في العواصم حيث قال: «صار التقليد دينهم، والاقتداء بغيتهم، فكلما جاء أحد من المشرق بعلم، دفعوا في صدره، وحقروا من أمره، إلا أن يستتر عندهم بالمالكية، ويجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية»[١] وكان رحمه الله يرى أن القصور والركود وضيق الأفق، مشكلة صعبة العلاج، بعيدة الزوال؛ لأنها تعطيل للأنظار، وطبع على المدارك، ويعتقد أن رزية التفرق والزيغ والجحود التي نزلت بالحياة الثقافية بالمشرق أقرب إلى الأمل في العلاج، لأنه ما دام جوهر الإدراك سالما ناميا متحركاً فَإن عوامل الهداية لن تُعْوز، ووسائل التقويم والتصويب لن تبعد، ومن هنا اطمأن ابن العربي إلى حياة العلوم الدينية بالمشرق، لأن حياة علوم الدين بالمغرب قد رانت عليها نزعة التقليد، والإحجام عن النظر، والقصور بالمعاني الشرعية السليمة عن غاياتها ومقاصدها.

وكان رحمه الله يرى أن في كلٍّ من الموضعين الشرقي والغربي مزايا ورزايا، إلا أن مزايا الوضع الثقافي بالمغرب هي سلامته، ورزيته في ركوده وجموده، وأن مزايا الوضع المشرقي هي حركته ونماؤه، ورزيته في فتنته وجحوده.

وبهذا الاعتبار حدد ابن العربي رحمه الله مناهج التعلم وطرائق التحصيل، فكانت همته سباقة إلى الجمع والاستكثار، والاستذكار والرواية والضبط

---

(١) العواصم من القواصم (ص ٣٦٦).

والتصحيح، فتراه في رحلته دؤوباً على الدراسة والسماع، لا يشغله عنهما شاغل، يتلقى من العلماء والفقهاء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم.

فقد رحل رحمه الله إلى الحجاز في أواخر ذي القعدة من سنة (٤٨٩هـ) وقد اتصل بجمهرة كبيرة من شيوخ العلم وأهل الفضل، ومن جملة من سمع عليهم بالحرم المكّيّ الشّريف، محدث مكة عبد الله الحسين بن علي الطبري (٤٩٨هـ) الذي روى عنه صحيح مسلم برواية الجلودي سماعاً ومناولة، كما سمع من أبي المعالي ثابت بن بندار (ت٤٩٨هـ) نسخة دينار بن عبد الله الأهوازي عن أنس بن مالك.

وقد تفرَّغ مدة إقامته بالحرم الشريف للعبادة والتهجد، والاتصال بشيوخ التربية والسلوك، يوسع دائرة علمه، ويزكي راسخ ملكته، مقبلاً على العلم النافع، مستكثراً من الخير والبرِّ.

* * *

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه

أ ـ مِن أشهر شيوخه مَن يلي:

١) والده الفقيه الوزير الرئيس أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي، والد القاضي أبي بكر، وأول شيوخه وأحقهم بالتقديم، ذكره القاضي عياض، وابن خير، والذهبي، وابن فرحون، والمقري وغيرهم. ولد بإشبيلية سنة (٤٣٥هـ).

٢) أحمد بن عبد الوهاب المعروف بالشيرازي ذكره في السراج، نزيل بغداد، كان فقيهاً واعظاً تفقَّه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي وأعطي القبول من الناس، سمع وحدث (ت٤٩٣هـ).

٣) أبو منصور أحمد بن محمد الصباغ وكان فقيهاً حافظاً ثقة، تفقه على القاضي أبي الطيب وسمع الحديث منه ومن غيره (ت٤٩٤هـ).

٤) أبو طاهر أحمد بن علي بن سوار البغدادي الضرير، إمام محقّق ثقة، حنفي المذهب له كتاب المستنير في القراءات (ت٤٩٦هـ).

٥) الفقيه الحافظ أبو القاسم بن عمر بن الحسن الهوزني الإشبيلي، خال أبي بكر بن العربي وأستاذه، كان من ذوي الحسب، روى عن أبيه وعن أبي الوليد الباجي وغيرهما، له رحلة إلى المشرق، من تلامذته أبو بكر محمد بن عبد الله بن الجد الفهري، وأبو محمد عبد الحق ابن عطية، (ت٥١٢هـ).

ب ـ من أشهر تلاميذه من يلي:

١) أبو إسحاق إبراهيم بن حارث الكلاعي: من أهل إفريقية، دخل الأندلس وسمع بإشبيلية من أبي بكر بن العربي كتاب «الشهاب» للقضاعي وبعض تآليفه

وذلك سنة: (٥٠٩هـ)، عاد إلى بلده وكانت له بها نباهة، توفي في حدود: (٥٦٠هـ).

٢) أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن القائد الوهراني، وشهر بالحمزي لأن أصله من «حمزة» موضع بناحية الميسيلة عمل بجاية، ويعرف بابن قرقول، روى عن أبي بكر بن العربي، وكان فقيها نظاراً أديباً حافظاً، له بصر بالحديث ورجاله (ت٥٦٩هـ).

٣) أحمد بن خليل بن عبد الله السكوني: روى عن أبي بكر بن العربي، كان زاهداً صادعاً بالحق في مصالح المسلمين، عارفاً بالقراءات ووجوهها، عالماً بالحديث وطرقه وصحيحه من سقيمه، مشاوراً بصيرا بالفتوى: معتنيا بأصول الفقه وعلم الكلام (ت٥٨١هـ).

٤) أبو العباس أحمد بن محمد الأنصاري: المقرىء: أصله من بادية بلنسية، وسكن المرية وبها نشأ ويعرف بابن اليتيم وبالبلنسي وبالأندرشي أيضاً، حدث بالإجازة عن ابن العربي، وكان حافظاً متحققاً بالقراءات، مشاركاً في الحديث والعربية، تصدر للإقراء مدة طويلة (ت٥٨١هـ).

٥) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن موسى الأشعري: من أهل إشبيلية، يعرف بالطرياني، سمع من أبي بكر بن العربي، وكان رجلا صالحا يعلم القرآن، توفي بعد سنة (٥٩٠هـ).

❊ ❊ ❊

المبحث الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

حظي القاضي أبو بكر رضي الله عنه بمكانة سامية بين أهل عصره، أثنى عليه العلماء، وشهد له الفضلاء بالسّبق، وكان من أهل التفنّن في العلوم، متقدّماً في العلوم كلّها، متكلّما في أنواعها، نافذا في جميعها، حريصا على أدائها ونشرها، وبالنَّظر في مؤلّفاته التي ألّفها في مختلف العلوم وما حوته من مسائل ونكت تجد هذا واضحاً جليّا.

وتَتَّضح معالم شخصيته أكثر من خلال شهادات من عاصروه، وأقوال من ترجموا له من المؤرخين والعلماء:

قال فيه شيخُه أبو بكر الطُّرطُوشي (ت ٥٢٠ هـ): «... والفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي ممن صحبنا أعواماً يدارس العلم ويمارسه، بلوناه وخبرناه، وهو ممن جمع العلم ووعاه، ثمَّ تحقق به ورعاه، وناظر فيه وجد حتَّى فاق أقرانه ونظراءه، ثمَّ رحل إلى العراق فناظر العلماء، وصحب الفقهاء، وجمع من مذاهب العلم عيونها، وكتب من حديث رسول الله ﷺ، وروى صحيحه وثابته، والله تعالى يؤتي الحكمة من يشاء..»[1].

أمّا تلميذه ابن بشكوال فيقول عنه: «الإمام الصالح الحافظ المستبحر، ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها،... كان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها، مقدما في المعارف كلّها، متكلّما في أنواعها، نافذا

---

(١) «شواهد الجلة»: [٣٣/ أ] (مخطوط دار الوثائق بالرباط رقم: ١٠٢٠)، نقلا عن الأستاذ مصطفى جريف في بحثه الموسوم ب «اختصار سراج المريدين» للمغيلي رحمه الله.

في جميعها، حريصا على أدائها ونشرها، ثاقب الذهن في تمييز الصواب منها...»[١]

وقال عنه صاحبه وتلميذه الفتح بن خاقان: «علم الأعلام، الطاهر الأثواب، الباهر الألباب، والذي أنسى ذكاء إياس، وترك التقليد للقياس، وأنتج الفرع من الأصل، وغدا في يد الإسلام أمضى من النصل، سقى الله به الأندلس بعد ما أجدبت من المعارف، ومدَّ عليها منه الظل الوارف، فكساها رونق نُبله، وسقاها ريق وَبْله...»[٢]

ووصفه الحافظ الذهبي بقوله: «... الإمام العلاَّمة الحافظ... أدخل إلى الأندلس علماً شريفاً وإسناداً منيفاً، وكان متبحِّراً في العلم، ثاقب الذهن، عذب العبارة، موطأ الأكناف، كريم الشمائل، كثير الأموال...»[٣]

* * *

(١) الصّلة (ص ٥٥٨).

(٢) مطمح الأنفس (ص ٢٩٧).

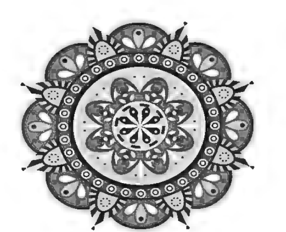
(٣) تذكرة الحفّاظ (٤/ ٦٢).

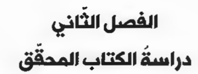
المبحث السادس: وفاته

توفّي رحمه الله في شهر ربيع الأوَّل سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة (٥٤٣هـ)[١] في موضع يقال له «مغيلة» أو «رأس الماء»، ودفن من الغد خارج باب المحروق، بتربة القائد المظفَّر، وقبره مشهورٌ بمدينة فاس، بَنَتْ عليه الأميرة خناثة بنت بكّار المعافريَّة قُبَّةً ضخمَة.



(١) ولا أعلم خلافاً في وفاته سنة (٥٤٣هـ)، اللهمَّ إلا ما نقله الذهبيّ رحمه الله حيث قال: «قال ابن بشكوال: توفي ابن العربي بالعدوة بفاس في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، وفيها أرخه الحافظ ابن المفضل والقاضي ابن خلكان، وفي تاريخ ابن النجار في نسخة نقلت منها: سنة ست وأربعين؛ والأوَّل الصحيح»اهـ تذكرة الحفّاظ (٤/ ٦٣).





الفصل الثّاني
دراسةُ الكتاب المحقّق

المبحث الأول: اسم الكتاب

إِسمُ الكتاب كما ورد في النّسخة المعتمدة في التَّحقيق هو: «كتاب شرح النُّبُوَّة والنَّبِيِّ» للقاضي أبي بكر بن العربي رضي الله عنه آمين، وتحته وبخَطٍّ مثله عبارة: «وفيه أيضا الألفاظ التي تكلم بها النَّبِيُّ ﷺ ولمْ يسبقه إليها أحدٌ»، وفي الجانب العلويِّ من صفحة العنوان بخطٍّ مائل ـ للعلاّمة عبد الحيّ الكتّاني رحمه الله ـ عنوانٌ آخر بلون أسود: «تنبيهُ الغَبِيِّ في مقدار النَّبِيِّ»[1]، ذكره المؤلِّف في الأحكام في صحيفة ٧٤ من الجزء الأول...»

وذكر أيضا في مقدمة هذا السفر الإسم «بعد تقريرِ أصولٍ وتمهيدِ فصولٍ، تُنَبِّهُ الغَبِيَّ، وتُعرِّفُ مِقدارَ النَّبِيِّ»[2]، وهذا فيه إشارةٌ إلى أن الكتاب يُعرفُ بعُنوانين على الأقلّ، ولعلَّ عنونتَه بتنبيه الغبيِّ أنسب من شرح النُّبُوَّة والنَّبِيِّ؛ لأَنَّ هذا مجرَّد فصل من فصول الكتاب (فصلٌ في شرح النُّبوَّة والنَّبِيِّ)[3]، والأصل في العنوان أن يكون جامعًا للمادَّة التي تحته، أبوابًا كانت أو فصولاً أو مباحثَ أو مطالبَ.

---

(١) إلاَّ أنَّ التسمية الواردة في كتاب أحكام القرآن له بلفظ «تنبيه الغبي على مقدار النّبيّ» وقد ذكره بهذا الاسم في ثلاثة مواطن (١/ ٣٩٣)(٣/ ١٥٨)(٣/ ٣٠٤)، وهذا الذي يقتضيه الوجه اللغوي من حيث التّعديَةُ.

(٢) النّصّ المحقّق (ص ٥٥).

(٣) النّص المحقّق (ص ٥٥).

المبحث الثاني: توثيق نسبته إلى مؤلّفه

إنَّ نسبة الكتاب للمؤلف ثابتة ثبوتًا يقينيًّا للقرائن التّالية:

- منصوص عليها في عنوان هذه النّسخة المعتمدة في التّحقيق.
- التصريح به في أحكام القرآن في ثلاثة مواطن متفرقة منه[١].
- إحالته على كتابين من كتبه المشهورة وهما: المتوسط[٢] والمشكلين[٣].
- أن تلميذه غَرِيب بن خلف بن قَاسم الْقَيْسِي الْخَطِيب المعروف بالمجريطي قَرَأَ عَلَيْهِ كتاب تَنْبِيه الغبي على مِقْدَار النَّبِيِّ ﷺ من تأليفه فِي رَمَضَان سنة ٥٣٢هـ[٤]
- أسلوبه الجدليّ، والذي أضحى علامة على مصنفاته.

فقرينة واحدة من هذه القرائن حجّة لو انفردت، فكيف والحال أنها معتضدةٌ؟

***

---

(١) أحكام القرآن (١/ ٣٩٣)(٣/ ١٥٨)(٣/ ٣٠٤).

(٢) يُنظر (ص ٧٤) من النص المحقق.

(٣) يُنظر (ص ١١٥) من النص المحقق.

(٤) التكملة لكتاب الصّلة (٤/ ٥٤)

المبحث الثالث: سبَبُ تأليف الكتاب

ألّف القاضي هذه الرّسالة استجابةً لأحد الولاة الذي أشكل عليه حديث النَّبِيِّ ﷺ في قصّة الغرانيق، فبادر الإمام بهذا التّأليف ذبًّا عن حياض النُّبُوَّة وتمييزاً لما ألصقه الجاهلون والقُصّاص بها، وحسمًا للإشكال الوارد، وطمعاً في ثواب الله ورِضوانه، وبناءً عليه أقدم القاضي رحمه الله في تأليف هذا السِّفر العظيم، وهذه من أقوى الدّوافع والدّواعي لدى أهل العلم في تصنيف الكتب وتحقيقها وشرحها والتّعليق عليها، وقد بيّن رحمه الله هذا الدّاعي بقوله: «وانتدبتُ بعد؛ أيُّها الوليُّ، لِرَغْبتك مُبْتَغياً ثَوابَ اللهِ تعالى، لوجهه ثمَّ لصلتك، ولَمْ أَتَوَقَّع حُلْواناً أستفيدُه، ولا عرَضاً أستجيدُه، خَلَا دُخْراً ليومِ الفاقةِ، وأجْراً يدفعُ من بَلاَءِ الله ما يتجاوزُ به قدرَ الطَّاقَة، لا سِيَّما ومطلوبك يقتضي تنزيهَ النَّبِيِّ ﷺ عمَّا لا يليقُ بصِفته، ويستحيلُ سخيمة الرّيب عن فؤاد شرك به مِن شُبهِ الرِّواياتِ المُطلقة ما زعزع قواعدَ اليقين، وردع محيا الدِّين، والاِعتكافُ على مثلِ هذَا العملِ أفضلُ زادٍ إلى الآخِرةِ محتملٌ. وكنتَ في أثناء مفاوضتِك لي في المعنى الذي لأجله تضمّن هذا القول ذكرتَ لي أنّك لم ترَ روايةً... أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال بِلسَانِه الصَّادقِ عن قلبه المطهّر تلك الغرانيق.. الكلام إلى آخره، وذلك بأنَّ إقبَالَك على كتُب التَّفسير كان أكثرَ مطالعتِك، ومَنْ تواتر في هذا الباب درسُه، ودام به أُنسُه، تعذَّر نَحَاء ذلك عن نفسه، وبعُدت نجاته عن مشكل ذلك ولَبْسِه.»[1]

* * *

(١) ينظر: النّصّ المحقّق (ص ٥٣ ـ ٥٤).

المبحث الرابع: مضمون الكتاب، ومنهج المؤلّف فيه

تناول القاضي أبو بكرٍ رضي الله عنه عدّة مسائل كلّها متعلّقةٌ بمبحث النُّبُوَّات، وقد أسفر في ديباجة الرسالة عن منهجه القائم على فصول وأصول، وهي كالتّالي:

* فصلٌ في شرح النُّبوَّة والنَّبِيِّ: بيّن فيه حقيقة النُّبُوَّة وأنّها ليست صفة ذاتيّة كما زعمت الكَرَّامِيَة، ووضّح كيفية خطاب الله تعالى للرّسُول وأقسامه معتمدا في ذلك على القسمة العقليَّة من حيث الجوازُ العقليُّ، وداحضا لشبهة تَعَرُّضِ الشَّيْطَانِ للنَّبِيِّ ﷺ وتلبّسه به، ومشيراً إلى الإرهاصات والمبشّرات التي سبقت رسالة النّبيّ ﷺ.

* فصلٌ في وجه معرفة الخلق به: ذكر فيه أوجه هذه المعرفة وكونها ثلاثة، وأصحُّها المعجزة.

* أصلٌ فيما يجوزُ عليه من صفة البشرِ الذي هو منهم: أوضح فيه أن سيِّدنَا محمَّدًا ﷺ وإن كان مع البشر في الأصليّة سواء إلاّ أنّه نال الرُّقي في درج النُّبُوَّة، وتميَّز عن بقيَّة الخلق بفضائل، منها الدنيويّة ومنها الأخرويّة، وهذا كلُّه ليكمل الله عليه نعمة العصمة، وقد ناقش المصنف رحمه الله هذه المسألة العظيمة في هذا الأصل، مرجِّحا عصمته قبل النّبوّة وبعدها، وهذا ما رجّحه في بقيّة كتبه الأخرى، وإن كان البحث هنا أدقّ من حيث المباحثُ.

* أصلٌ في تسْطيرِ الرِّوايَات في هذه المسألة: ذكر في هذا الأصل إشكال الولي والذي كان سبب تأليفه للرسالة وهو قصَّة الغرانيق، وأن الشَّيطان ألقى

على النَّبِيِّ ﷺ كلمتين: تلك الغرانيق العلى، وإنّ شفاعتهنّ لتُرتجى، مُوردا طرق الرِّواية وما قاربها أيضا كقصَّة زيد بن حارثة وقصّة سَهوه ﷺ، وناقش رحمه الله كُلَّ ذلك بأسلوب جدليٍّ معتمدا الأدلّة العقليّة.

* أصلٌ في وجه تخريجها على مقدار الجائز عليه: ذكر فيه الاحتمالات الصَّحيحة من جملة ما أورده.

* * *

المبحث الخامس: مكانة الكتاب العلميّة

تظهر الأهمّيّة العلميّة للكتاب المحقَّقِ فيما يلي:

١) قوّة ألفاظه، وجودة أسلوبه.

٢) ما حواه الكتاب من مباحث متعلقة بمبحث النبوّات.

٣) من الكتب التي أفردت قصّة الغرانيق بالتّصنيف من حيث إبطالُها.

٤) إظهار مدى دفاع علماء الغرب الإسلامي وتيقّظهم ضدَّ أي شبهة قد تمسّ جناب النُّبُوَّة.

٥) رجوع بعض العلماء إليه، وممَّن يُحتمل أنّه وقف عليه دون أن يصرّح باسمه الإمام القاضي عياض رحمه الله (ت ٥٤٤هـ) في الشِّفا (٢/ ١٢٩) حيث ذكر هناك بعض آراء القاضي أبي بكر رحمه الله التي تفرّد بها في هذا السّفر، قال رحمه الله: «وَقِيل لَعَلّ النَّبِيّ ﷺ قاله أثناء تلاوته على تقدير التقرير والتوبيخ للكفار كقول إبراهيم عليه السلام هذا ربي على أحد التأويلات... وبيان الفصل بين الكلامين ثم رجع إلى تلاوته وهذا يمكن مع بيان الفصل وقرينة تدل على المراد وأنّه ليس من المتلوّ وهو أحد ما ذكره القاضي أبو بكر» اهـ.

وكذا الإمام ابن الملقّن الشافعيّ (ت ٨٠٤هـ) في البدر المنير (٧/ ٤٧١ ـ ٤٧٢) نقل نصًّا بلفظه من تنبيه الغبيّ على مقدار النَّبِيِّ وصرّح بالمؤلِّف ولم يُشر للمؤلَّف.

❊ ❊ ❊

المبحث السادس:
وصفُ النسخة الخطّيّة المعتمدة مع صورٍ منها

هذه النُّسخَة من نفائس المكتبة الملكيَّة بمرَّاكش، مسجَّلةٌ تحت رقم (٥٣٨)، وهي من درر المكتبة الكتَّانية لمالكها عبد الحيّ الكتّاني رحمه الله، كُتبت بخطٍّ نسْخِيٍّ جميلٍ، ولكن بها أخطاء تحول بين القراءة الصَّحيحة والفهم الصَّحيح، خصّص النّاسخ اللون الأحمر للعناوين ورؤوس الفقرات، عدد لوحاتها ٢٧ لوحة وهي غير تامَّة، يعتريها بترٌ وقد تمَّ التَّنبيُه عليه في موطنه، عدد سطورها ١٧ سطرا، وعدد الكلمات في السّطر ١١ كلمةً تقريبًا، لها تعقيبةٌ، وهي غُفْلٌ عن تاريخ النّسخ، وتوجد بحواشيها بعضُ الإلحاقات والضَّرب في متنها للتّكرار[1] أو لبيانه في الحاشية، وعليها علامات البلاغ والبيان في مواطن عدّة.

حوت الورقة الأولى عنوان الرِّسالة بارزا بالأحمر بخطّ النّاسخ ونصّه: «كتاب شرح النُّبُوَّةِ والنَّبِيِّ للقاضي أبي بكر بن العربيِّ رضي الله عنه عنه آمين».

وتحته وبخطٍّ مثله عبارة: «وفيه أيضا الألفاظ التي تكلّم بها النَّبِيُّ ﷺ ولم يسبقه إليها أحدٌ» وبهامش العنوان بخطِّ الناسخ أيضا ـ فيما يظهر ـ مَا نصُّه: «من كتب العبد الحقير شهاب الدِّين أحمد بن أحمد الشَّهير بابن العجمي الزّائر الأحمدي غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولمجموع المسلمين، والحمد لله»

وبخطٍّ وحبر آخرين ـ ولعلَّه بقلم مالكها الشيخ عبد الحي الكتّاني رحمه الله ـ موعظةٌ وتذكيرٌ بأسفل العنوان، ونصُّها: «يجب على العاقل أن يعرف بأنَّه عبدٌ لا

---

(١) كما في آخر اللوحة (١٤/أ) وفي اللوحة (١٨/ب) مشطّب عليها بسبب تكرارها وموضعها الأصلي (١٧/ب).

ملك له في نفسه، ولا خيار له في أمره، وأنَّ مولاه واحدٌ في ملكه، مدبّرٌ لأحواله، غنيٌّ [عن][(1)] أعماله، وقد أمره ونهاه لا لمصلحة ترجح، فالواجب إليه، والمضرة تقع من المحرّم عليه، كيف، وهو الذي يصرفه عن الطَّاعة بعد الأمر بها، وإلى المعصية مع النَّهي عنها، ولو شاء لهدى النَّاس جميعًا، ولكن قضى وقدّر، فمنهم شقيٌّ وسعيدٌ. ولمّا علم حاجة العبد إلى غذائه تكفّل جوداً منه بأدائه، ليتفرَّغ للقيام بحقّه، إذا وثق بمجيء رزقه ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[(2)] ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[(3)] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾[(4)] «أنفق يا ابن آدم أنفق عليك»[(5)] ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾﴾[(6)]

* * *

(١) ليست في الأصل، والكلام غير منتظم بدونها.

(٢) سورة هود، الآية (٦).

(٣) سورة النحل، الآية (٩٦).

(٤) سورة الذاريات، الآية (٥٨).

(٥) رواه البخاري (كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل) (ح ٥٠٣٧)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «قَالَ الله: أَنْفِقْ يَا ابْنَ آدَمَ أُنْفِقْ عَلَيْكَ».

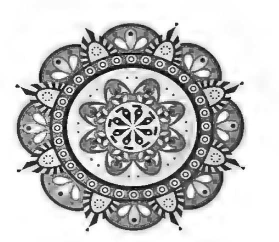
(٦) سورة ص، الآية (٥٤).

اللوحة الأولى من المخطوطة

النبي عن اعتقاده وكان اعتقاده في ذلك النبي على خلاف ما هو
به فقول المصدق في تعلقه باعتقاده خاصة وهو على خلاف
الحقيقة المخبر عنها ويكون المصدق لك استثناء من تعذر
به فيشل فعله والبيان بالفعل أبلغ من القول وأثبت في
النفوس [illegible] ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
أثر في القلوب فلا إشكال عندهم [illegible] على القول بأنه
معصوم عن وقوع الخلف بالقول مع القصد عنه وهو
الذي أذن الله تعالى به فوجهه بين أما قوله لم أنس ولم تقصر
فمعناه لم يجتمعا وكذلك قوله كل ذلك لم يكن فإن قيل هذا
خلاف ما فهم منه السائل فإنه قال قد كان بعض ذلك يا رسول
الله قلنا ليس فهم السائل حجة على قصد الرسول ولا دليل عليه
إنما يرد قوله إلى موضع الأدلة لا إلى مفهوم السائلين نعم
ولا السامعين [illegible] فعله [illegible] لا اختصرت لم [illegible]
[illegible] حديث عبد الله فضبه
السهو [illegible] واختلفوا فيه فلا [illegible]
لا يوجد [illegible] ويكون القول فيه كالقول
في [illegible] لا [illegible] دليل المعجز ولا يقدح
في النبوة

اللوحة الأخيرة من المخطوطة

القسم الثَّاني
النصُّ المحقَّقُ



/ [١/أ] بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قَالَ الْفَقِيهُ الإِمَامُ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ الْعَرَبِيِّ رضي الله عنه:

حمِدْتُ ربِّي عَددَ خلقِه، وزنةَ عرشِه، ورضى نفْسِه، ومِدَادَ كلماته[١]، وذلك بَرزٌ[٢] في حَقِّه، وسألتُهُ أن يُصلِّيَ على رسُولِه وواسطتِه الهَادِي إليه، كما صلَّى على إبراهيمَ خليلِه، وأن يُنجِزَ له ما وعده من فضلِه، وانتدبتُ بعد ـ أيُّها الوليُّ ـ لِرَغْبتك مُبْتَغياً ثَوابَ اللهِ تعالى لوجهه ثمَّ لصلتك، ولَمْ أَتَوَقَّع حُلْواناً[٣] أستفيدُه، ولا عرَضاً أستجيدُه، خَلَا ذُخراً ليومِ الفاقةِ، وأجْراً يدفعُ من بَلاَءِ الله ما يتجاوزُ به قدر الطَّاقَة، لا سِيَّما ومطلوبُك يقتضي تنزيهَ النَّبيِّ ﷺ عمَّا لا يليقُ بصِفته، ويستحيلُ سخيمة الرّيب عن فؤاد شَرِكَ به مِن شُبهِ الرِّواياتِ المُطلقة ما زعزع قواعدَ اليقين، وردع[٤] محيا الدِّين، والاِعتكافُ على مثلِ هذَا العملِ أفضلُ زادٍ إلى الآخِرةِ محتملٌ. وكنتَ في

---

(١) هُوَ بِكَسْرِ الْمِيمِ قِيلَ مَعْنَاهُ مِثْلُهَا فِي الْعَدَدِ، وقيل مثلها فى أنها لا تنفد، وَقِيلَ فِي الثَّوَابِ، وَالْمِدَادُ هُنَا مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَدَدِ، وَهُوَ مَا كَثَّرْتَ بِهِ الشَّيْءَ. المنهاج شرح صحيح مسلم (١٧/ ٤٣ ـ ٤٤)

(٢) ويحتمل قراءتها: نزرٌ.

(٣) حَلَوْتُه أحلوه حُلواناً إِذَا حَبَوْته. وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: الحُلْوان أُجرة الدَّلاَّلِ خَاصَّةً. والحُلْوانُ: مَا أُعْطِيَتَ مِنْ رَشْوة وَنَحْوِهَا. ولأَحلُوَنَّك حُلْوانَكَ أي لأَجْزِيَنَّكَ جَزاءَك؛ عَنِ ابْنِ الأَعرابي. والحُلْوانُ: مَصْدَرٌ كالغُفْران، وَنُونُهُ زَائِدَةٌ وأَصله مِنَ الحَلا، والحُلْوانُ: الرَّشْوَة. يُقَالُ: حَلَوْتُ أَي رَشَوْتُ. لسان العرب، مادّة حلا (١٤/ ١٩٤).

(٤) من الرّدع الذي هو اللّطخ بالزّعفران، والمراد أن محيّا الدّين قد تغيّر لونه إلى الصّفرة.

أثناء مفاوضتِك لي في المعنى الذي لأجله نظمنا[١] هذا القول ذكرتَ لي أنّك لم ترَ روايةً [ ][٢] أنَّ النَّبِيَّ ﷺ/[١/ب] قال بِلسانِه الصَّادقِ عن قلبه المطهَّر تلك الغرانيق الكلام إلى آخره[٣]، وذلك بأنَّ إقبالَك على كتُب التَّفسير كان أكثرَ مطالعتِك، ومَنْ تواتر في هذا الباب درسُه، ودام به أُنسُه، تعذَّر نِحّاء ذلك عن نفسه، وبعُدت نجاته عن مشكل ذلك ولَبْسِه.

وسببُ ذلك أنَّ كُلَّ مُتعرِّضٍ للقول على كتاب الله تعالى، وأن يُبحِرَ في فَنٍّ من العلوم الفُنونِ فَإِنَّهُ تقصُرُ خُطَاهُ عن التَّرقِّي إلى ذُرْوةِ البَحْثِ عن الإِلَهِ وَصِفَاتِهِ، والنَّبِيِّ وأحكامِه، فإن أخذ فيما يحسنه من فنون علم الكتاب أجاد، وإن وقع في هاتين الدَّيْمُومتين اعتسف[٤] من غيرها، فنحنُ الآنَ بِعَون الله وتوفيقِهِ نتصدَّى لحسْمِ هذه الحَسِيكَة[٥]، وننتدبُ لرفعِ هذه الحزازة[٦] بعد تقريرِ أصولٍ

(١) في الأصل: [تضمَّنَّا].

(٢) بياضٌ في الأصل بمقدار كلمتين.

(٣) وسيأتي الحديث عن قصّة الغرانيق ونسخِها.

(٤) عسَفَ عَن الطَّرِيقِ يَعْسِفُ عَسْفاً: مالَ وعَدَلَ وسارَ بغَيرِ هِدايَةٍ وَلا تَوَخّي صَوْب، كاعْتَسَفَ وتَعَسَّفَ يُقال: اعْتَسَفَ الطَّرِيقَ اعْتِسافاً، وتَعَسَّفَه: إذا قَطَعَه دُونَ صَوْبٍ تَوَخّاه فأصابَه. أو عَسَفَه: خَبَطَه فِي ابْتِغاء حاجَةٍ على غَيْرِ هِدايَةٍ قَالَ ابنُ دُرَيْدٍ: هَذَا هُوَ الأَصْلُ. تاج العروس مادة ع س ف (٢٤/ ١٥٧).

(٥) قال الزّبيديّ: والحَسَكُ...: الحِقْدُ والعَداوَةُ والضِّغْنُ على التَّشْبِيهِ كالحَسِيكَةِ كسَفِينَةٍ والحُساكَةُ بالضّم، وَهَذِه عَن ابْن عَبّاد والحَسَكَةُ محرَّكَة، قالَ أبو عُبَيد: فِي قَلْبِه عليكَ حَسِيكَةٌ وحَسِيفَةٌ بِمَعْنى وَاحِد، وَفِي الحَدِيث: تَياسَرُوا فِي الصَّداقِ إنّ الرَّجُلَ لَيُعْطي المَرأَةَ حتّى يُبقِيَ ذَلِك فِي نَفْسِه عَلَيها حَسِيكَةً أي: عَداوَةً وحِقْداً، وقالَ الأَزْهَرِيُّ: حَسَكُ الصَّدْرِ: حِقْدُ العَداوَةِ، ويُقال: إِنّه لحَسِكُ الصَّدْرِ على فُلانٍ. وحَسِك عَلَي، كفَرِحَ فهُوَ حَسِكٌ أي: غَضِبَ وَهُوَ مَجازٌ. تاج العروس، مادّة ح س ك (٢٧/ ١١٢).

(٦) قال الجوهري في الصّحاح: «والحَزازُ: الهِبْرِيَةُ في الرأس، الواحدة حَزازَةٌ. وَالحَزازَةُ أيضاً: وَجَعٌ في القلب من غَيظٍ ونحوِه» (٣/ ٨٧٣).

وتمهيدِ فصولٍ، تُنبِّهُ الغَبِيَّ، وتُعرِّفُ مِقدارَ النَّبِيِّ، وتُعيدُ الرِّسالةَ إلى نِصَابِها، وتصونُ حُرمةَ النُّبُوَّة تحتَ حِجَابها.

* فصلٌ في شرح النُّبوَّة والنَّبِيِّ.

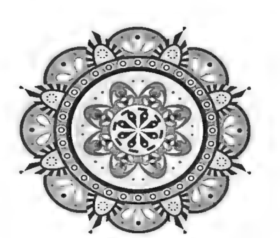
* فصلٌ في وجه معرفة الخلق به.

* أصلٌ فيما يجوزُ عليه من صفة البشرِ الذي هو منهم.

* أصلٌ في تسْطيرِ الرِّوايَات في هذه المسألة وما قاربها.

* أصلٌ في وجه تخريجها على مقدار الجائز عليه.

* * *



/[٢/أ] الفَصلُ الأَوَّلُ
فِي شَرحِ النُّبوَّةِ والنَّبِيِّ

اِعْلَم أَنَارَ اللهُ سُوَيْدَاءَ قَلبِكَ، وسَدَّدَ النَّظَرَ في مَجَارِي لُبِّك، أَنَّ النبوّةَ لَيْسَت بصفةٍ ذاتيّةٍ للنَّبِيِّ، أعني تُوجد بذاته كسائرِ صفَاته مـن علمٍ وقُدرةٍ وإرادةٍ وحياةٍ وسمعٍ وبصرٍ، ولا وصفُنا له بأَنَّهُ نَبِيٌّ يعود إلى معنىً قائمٍ به كقولنا: عالم، قادر، مريد، حيّ، سميع، بصير.

ورُبَّما لم يَجُزِ[١] الفِكْر على هذه المَوْعِدة، وَكَانَ المُكَلَّف في غَفْلةٍ عن غِبِّهَا[٢]، وربَّما جَرَى جرع الفكرِ عليها فَخَرَقَها كما فعلتِ الكَرَّامِيَّةُ[٣]، وإذا عدا بميدانها قادح الكفر استولى على أمدها، والفؤادُ الفارغُ عن سماعها والشُّغلِ بها أسلمُ؛ إذْ لا يلزم في الإِعْتقادِ تحقيقُ ذلك ابتداءً في كُلِّ فُؤادٍ، وإنَّما قد يفطن اللَّبيب إليها، فإنَّه يتوقَّع أن يهتمّ فيها، فلا بدّ من كشف حقيقتها.

---

(١) جاز الموضعَ: سار فيه وخلَّفه، القاموس المحيط (باب الزّاي ـ فصل الجيم)(ص ٥٠٦).

(٢) الغِبُّ بالكسر عاقبة الشيء. القاموس المحيط (باب الباء ـ فصل الغين)(ص ١١٩).

(٣) الكرّامية: فرقـة مـن المرجئة، أتباعُ محمّـد بن كرام بـن عبـد الله السّجستانيّ النّيسـابوريّ، أحدُ شـيوخهم ومؤسّـس مذهبهـم ومصنّفـي كتبهـم مع كونـه عامّيـا، ومن أشـهر مقولات هـذه الفرقة أن الإيمـان قـول باللسـان فقط من غيـر تصديق بالقلـب، فمن نطق بالشّـهادتين فهـو مؤمن وإن لم يعتقـد ذلـك بقلبـه، وَجُمْلَتهـم ثَلَاث فـرق حقائقية وطرائقيـة وإسـحاقية. يُنظر: التبصيـر في الدين (ص١١١ ـ ١١٧).

قَالَتِ الكَرَّامِيَّةُ وهم طائفةٌ مِنَ المبتدعة[١] لمَّا نظروا في ذلك على غيرِ سَدَادٍ:

«إنَّ النُّبوَّةَ صِفةٌ قائمةٌ بذاتِ النَّبِيِّ»[٢]، وعَوَّلُواْ في ذلك على ظاهر الأوصاف، وأنَّها إذا أُطلقت ترجعُ إلى معاني قَائمةٍ بِذَاتِ المَوصوف كقوله «عالمٌ وقادرٌ ومريدٌ»، ولم يَعْلَمُوا أَنَّ الأوصافَ على ضَرْبينِ: /[٢/ب] ضَرْبٍ يَرْجع إلى معنىً يقوم بذات الموصوف، وآخرَ يَرجعُ إِلَىَ معنىً يتعلّق به، لا يقوم بذاته منه شَيءٌ.

ألا ترى أَنَّنا نقولُ عالمٌ وقادرٌ في باب «فاعل»، ومضروب ومقتول في باب «مفعول»، فنصفُ بهذين البِنَاءَين، ويرجع ذلك إلى معنىً قائم بالموصوف، ونقُول: مُكَلَّمٌ ومخاطَبٌ ومَعيبٌ ومَشتومٌ فِي بابِ «مفعول»، ولاَ يَرجعُ ذَلك [في][٣] معنىً يقومُ به، فلا يلزم في إطلاقِ الأوصاف ـ وخَاصَّةً في باب المفعول ـ قيام معنىً من إطلاق الوصف بالموصوف.

ويَرْجِعُ معنى قولِنا: نَبِيٌّ فِي اللُّغةِ: إِلَى النَّبَإِ الذي هو الخبر إذا همزناه، أو إلى

---

(١) وَمن بدعهم فِي بَاب النُّبُوَّة والرسالة قَوْلُهم: إن النُّبُوَّة والرسالة عرضان حالاًن فِي الرَّسُول وَالنَّبِيّ، والنُّبُوَّة لَيست هِيَ المعجزة، وَلَا الْوَحْي، وَلَا الْعِصْمَة، ويزعمون أَن من حصل فِيهِ ذَلِك الْمَعْنى وَجب على الله تَعَالَى أَن يُرْسِلهُ إِلَى الْخلق رَسُولا بذلك الْمَعْنى فَإِذا أرْسلهُ يكون مُرْسلا وَلم يكن قبله مُرْسلا. يُنظرُ: التبصير في الدين (ص١١٥).

(٢) وقد بَيَّن القاضي أبو بكر بن العربيّ رحمه الله هذا في الكتاب المُتوسّط في الاعتقاد (ص ٣٢٢) حيث قال: «والنّبوّة والرّسالة ليستا بصفتين ذاتيّتين للنبيّ والرّسول، وإنما هما عبارتان عن اتّصال خطاب الباري سبحانه بالنبيّ والرّسول، كقولنا في الشيء هذا حلال، وهذا حرامٌ، وهذا مفروض، فليس التّحليلُ والتّحريمُ صفتين له ذاتيّتين، يعني موجودتين بذاته، وإنما ذلك عبارةٌ عن مقتضى خطاب الشّارع فيه». اهـ

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب [إلى] لدلالة ما قبله عليه.

النَّبْوَةِ التي هي المرتفَعُ من الأرض إذا تركنا همزَه[١]، والمعنَيَانِ صحيحَان[٢] في جهةِ النَّبيِّ ﷺ، فَإِنَّه مُنَبَّأٌ بِالْغَيْب، مُرفَّعٌ مِنْ كلِّ عَيْبٍ.

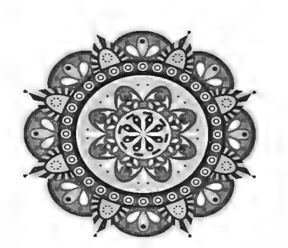
وإذَا قُلْنا فِيهِ: إنَّه نَبيٌّ بمعنى أَنَّ الله تعالى أطلعه على غيبه وشرَّفَه، لم يعْدُ ذلكَ إلى وصفٍ قائمٍ بِه، وَإنَّما هُوَ بمنزلةِ قولنا في رجلٍ: مخاطَب ومُكَلَّمٌ.

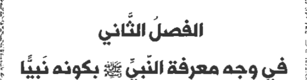
✽✽✽

---

(١) يُنظر: إصلاح المنطق لابن السِّكِّيت (ص١٢١) وعنه نقلهما الأزهري في تهذيب اللغة (١٥/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩).

(٢) قطع شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله بأن اشتقاق النَّبِيِّ من النَّبأ؛ الذي هو الخبر، وليس من النَّبْوة الذي هو الارتفاع؛ وعَلّل ذلك بأنّ من أنبأه الله، وجعله مُنبأً عنه، فلا يكون إلاّ رفيع القدر عليّاً، بخلاف لفظ العلوّ والرِّفعة، فلا يدلّ على خصوص النُّبُوَّة؛ إذ كان هذا يُوصف به من ليس بِنَبِيٍّ، قال رحمه الله ما نصُّهُ: «يجب القطعُ بأنّ النبيّ مأخوذٌ من الإنباء، لا من النَّبْوَة» يُنظر: النّبوات (٢/ ٨٨١ ـ ٨٨٣).





الفصلُ الثَّاني
في وجه معرفة النّبيِّ ﷺ بِكونه نَبيًّا

خُذْ ـ أخذ الله بيدك ذات اليمين ـ في وجه معرفة النَّبِيِّ بكونه نَبِيّاً طُرقَ أهلِ الحقِّ مخلصة في الاعتقاد، مُعتضِدةً/ [٣/أ] بِأُصولِ من الِاستدلالِ، مجرَّدةً عن التَّطويل بأقاويلِ المبتدعة، والِانفصال عن شُبَهِهِم.

قالوا: إنَّ الله سبحانه إذا أرادَ أن يُرسِلَ رَسُولاً إلى خَلقه انقسَم الجوازُ في طريق ذلك قِسْمينِ: بِواسطةٍ وبغيرِ واسطةٍ.

فإن كان بغيرِ واسطةٍ فينقسمُ أيضا قِسْمَينِ: رُؤيةٍ أو مِن وراءِ حجاب.

وإن كان بواسطةٍ جاز أن يكون ملَكاً أو بَشَراً، فهِي في المآل أربعةُ أقسام: رسول معاينة، ورسولٌ مُكَلَّمٌ من وراءِ حجابٍ، ورسولٌ بواسطةِ مَلَك، ورسولٌ بواسطةِ بشرٍ، ويجوز أن يكون الرَّسُولُ الذِي يَنْقَسِمُ حالُه إلى هذه الأقسامِ الأربعةِ ملَكاً إلى مَلَكٍ[1]، ويجوزُ أن يكون مَلَكاً إلى بَشَرٍ، ويجوز أن يكون بَشَراً إلى مَلَكٍ، ويجوز أن يكونَ بَشَراً إلى بَشَرٍ.

فهذه ثمانيةُ أقسامٍ إلاَّ أنَّ الواقعَ من هذه الأقسام الجائزة في التَّكليفِ: مُكَلَّمٌ من وراء حِجَابٍ كجبريلَ وكموسى عليهما السلام، ورسولٌ مَلَكٌ إلى بَشَرٍ كسائر الأنبياء ومحمَّدٍ في عامَّة أحواله.

---

(١) مصوبة في الهامش بخط غير الناسخ، وهو ما تقتضيه القسمة العقلية.

وقد ورد في الآثار أنَّ نَبِيًّا مَتى[١] أُرسِل إلى أحدٍ، فإن كان فالأقسام الجائزة الواقعة على التَّكليف ثَلاثةٌ.

فأمَّا القسمُ الأوَّل وهو المكلَّم/ [٣/ب] من وراء حجَابٍ بكلامه سبحانَه، فَيَعلَمُ أنَّه نَبِيٌّ بِوجهين[٢] ذكرهُمَا عُلماؤنَا.

أحدهما: أنَّه يُخلَقُ له العِلْمُ الضَّروريّ بأنّ مسموعَهُ عينُ كلامِ ربِّه، وبه قال القاضي[٣][٤].

---

(١) هكذا في الأصل ولم يتبين لي المراد.

(٢) وَفِي الكِتَابِ المُتَوسِّط في الاعتقاد (ص ٣٣٠ ـ ٣٣١) ذكر القاضي أبو بكر بن العربيّ رحمه الله أربعةَ وجوهٍ، وهذا نصُّ كلامِه: «فإن سمعَ كلام الله تعالى من غير واسطة، فيعلمُ صحّة ذلك ويتحقّقه من وجوه أربعة ذكرها الأشياخُ:

الأوّل: أن يخلق الله له العلم الضّروريّ بأن الذي يسمعه كلامُه، وهذا ممّا يتفرّد به، وتنفيه المعتزلةُ، بناءً على فاسد أصولهم في إيجاب التّكليف، وإلزامِ الاستدلال والنّظر والعمل، والتّوصل إلى الثّواب الذي يستحيل أن يتوصّل إليه دون ذلك.

الثّاني: أن يعلم أن المسموع كلام الله، بأن يقول له الرّب تقدّس: إنك سامعُ كلامي، وبُرهانه أن ينفلق البحر أو ينشقّ القمر فيكون كذلك.

الثّالث: أن ينبّه الله ببواطن سرّه، وبنات صدره، ويتناصر ذلك حتى يخرج إلى حدّ يستحيلُ أن يُدركه موافقٌ من غير قصد، أو متحين أو متكهّن.

الرّابع: أن يسمع كلاماً ليس من قبيل الحروف والأصوات، ولا الخواطر المحدَثة، مبايناً لجنس كلام البشر، فيعلم يقيناً أن ذلك كلام الباري تعالى، كما أنه إذا رأى في القيامة موجوداً ليس من قبيل الجواهرِ والأعراض، متعرّياً عن الجهات والأحياز، متعالياً عن الأقدار، علم أنه قطعاً ربّ الأرباب» اهـ

(٣) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم أبو بكر، ابن الباقلانيّ، البصريّ، المالكيّ، ثمّ البغدادي، صاحبُ التّصانيف، وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه، من تآليفه: تمهيد الأوائل وتلخيص الدّلائل، إعجاز القرآن، كتاب الانتصار لصحّة نقل القرآن والرّدّ على من نحله الفساد بزيادة أو نقصان، (ت ٤٠٣هـ). يُنظر: تاريخ بغداد (٣/ ٣٦٤)، ترتيب المدارك (٧/ ٤٥ ـ ٤٦)، السّير (١٧/ ١٩٠).

(٤) يُنظرُ: التّقريبُ والإرشادُ (١/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠)

الثَّاني: أنَّ سماعَ كلام الله تعالى يُعقِبُ العلم بِأنَّه كلامُه، وبه قال مُتقدِّمو المَشْيَخَةِ[١][٢]، وهو الذي أرتضيه، وجوَّزَ القاضي سَمَاعَ كلام الرَّبِّ مع الذُّهول عن تحقّق كونه كلاماً لله عزَّ وجلَّ[٣]، ولا نرى ذلك جائزاً، بل إنَّما يجوزُ ذلك في المحدَثات؛ فأمَّا الرُّؤيةُ والسَّمعُ إذا تحقّق [تعلُّقُهما][٤] بالإله وصفاتِه [حصل][٥] العلمُ بها على التّحقيق من غير افتقارٍ إلى وجهٍ آخرَ سواهُ، فَإنّ هَذهِ الإدراكاتِ إمَّا أن تكون عِلماً، وإمَّا أن تكون طريقاً إلى العلم؛ فإن كانت عِلماً [تعلّقت][٦] بمتعلّقها فصار معلوماً من غير تقدير سِواهُ، وإن كانت طريقاً إلى العلم فيجوز حصولهما غير متعلّقَيْن بِالْعلم، لكن إذا لم يتعلّق بعلم وجود الشَّيءِ وحقيقته لم تُفِدْ شيئًا، وإذا تعلّقت بحقيقة الشَّيء لم يَجُزْ أن يتعلّق به إلاَّ وهو معلومٌ بها قديماً كان أو محدثاً، أو علماً، أو ذاتاً؛ إِذْ لا تعلُّق لها إلّا [بالعلم][٧]، ولا يتقدّرُ الِانفصالُ، ولا يتحقّق الوجود عن الحدث أو القدم أو الصِّفة أو الموصوف/ [٤/أ] حتَّى يتَقَدَّرَ تَعَلُّقُ الْعِلمِ

---

(١) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْيَاءِ بِوَزْنِ مَتْرَبَةٍ، جمع لكلمة شَيْخٍ، ويجمع أيضا على: شُيُوخ و(أَشْيَاخ) و(شِيَخَة) بِوَزْنِ عِنَبَةٍ، و(شِيخَان) بِوَزْنِ غِلْمَانٍ و(مَشَايِخ) و(مَشْيُوخَاء) بِالْمَدِّ وَسُكُونِ الشِّينِ. مختار الصّحاح (١/ ١٧١).

(٢) قال إمام الحرمين: «وَقد ذهب القلانسي وَعبد الله بن سعيد وَغَيرهمَا من سلفنا أن نفس سَمَاع كَلَام الله تَعَالَى يعقب الْعلم بِهِ لَا محَالة، قَالَ الْقَاضِي رَضِي الله عَنهُ وَهَذَا مِمَّا لَا أرتضيه» التلخيص (١/ ٢٣٦)، ومثله نقل بدر الدّين الزّركشيّ في البحر المحيط (١/ ١٧٤).

(٣) نقَله إمامُ الحرمين عن القاضي الباقلّاني التلخيص (١/ ٢٣٦)، وكذا الزّركشيّ في البحر المحيط (١/ ١٧٤).

(٤) في الأصل: [تعلّقه]، ولعل الصّواب المثبت.

(٥) في الأصل: [وحصل]، وبالمثبتِ استقامةُ السّياق، والله أعلم.

(٦) في الأصل [فتعلّقت]، وبالمثبت استقامة النص، والله أعلم.

(٧) في الأصل: العلم.

بالْوُجودِ مضافاً دون حقيقة إضافتِه من قدم أو حدث، فَيُتَحَقَّقْ هذا فإنَّه من زهق عن هذه الدَّرجة وقع في حَرَجَة[1].

وأَمَّا القسمُ الثَّاني: وهُوَ الرَّسُولُ بواسطةِ مَلَكٍ كعُمُوم أحوالِ الأَنبياء، وحالِ نَبِيِّنَا محمَّدٍ ﷺ فيعلمون كونهم أنبياء، ويَتَحَقَّقُونَ رُسُلَ ربِّهم إليهم بثلاثةِ وجوهٍ:

الأَوَّل: أن يخلق الله تعالى لهم العلمَ ابتداءً، بِأَنَّه رسُولٌ إليهم، فيتحقّق كونه ملكاً رسولاً بما يخلق لهم من العلم.

الثَّاني: أن يقول [له][2] المَلَكُ كَما يقولُ للخَلْق: أنا رسول ربّك إليك، وبُرهانُ صحَّةِ رسالتي عن الله أن ينشقَّ القمرُ ونحوُ ذلكَ من خوارقِ الْعَاداتِ.

الثَّالِثُ: أن يُؤدِّيَ إليه رسالتَه، ويستشهدَ على صحّتها بإخباره بمُخبّآت قلبه، وإطلاعه على منبّآت [صوره][3].

والصَّحيحُ عندي من هذه الوجوه أَوَّلُها، وإنَّما صحَّ ذلك عندنا لأنَّ الملَكَ مخْلُوقٌ لا يخرُجُ عن جنس المخلوقينَ في صفاتهم، وكونِه جسماً ذَا أَبْعاضٍ وأبعادٍ، وكونِ كلامِه صوتاً وحرفاً، فلا يصحّ تعلُّق[4] العلم بذاته لنفسه في قوله بأَنَّه رسُولُ من ربِّ العالمين إلا ببُرهانٍ مُقترنٍ/[٤/ب] لقوله يُتَبَيَّنُ صِحَّتُه، ولو كان علمُ النَّبيِّ به بمعجز اقترن بقوله لَنَقَل ذلك إلينا في صفةِ لقائه له، وصيغةِ كلامِه معه، وكيفيَّةِ

(١) قال ابن فارس: «الْحَاءُ وَالرَّاءُ وَالْجِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مُعْظَمُ الْبَابِ وَإِلَيْهِ مَرْجِعِ فُرُوعِهِ، وَذَلِكَ تَجَمُّعُ الشَّيْءِ وَضِيقُهُ. فَمِنْهُ الْحَرَجُ جَمْعُ حَرَجَةٍ، وَهِيَ مُجْتَمَعُ شَجَرٍ. وَيُقَالُ فِي الْجَمْعِ حَرَجَاتٌ... وَيُقَالُ حِرَاجٌ أَيْضًا» معجم مقاييس اللغة (٢/ ٥٠)

(٢) في الأصل [لك] وأثبتنا ما يقتضيه السياق.

(٣) هكذا في الأصل ويحتمل قراءتها: صدره.

(٤) في الأصل: تعلّم.

التَّبليغِ إليه في مفتتَح أمْرِه وعوارضِ أحواله، فما نَقَل شيئًا زائداً على مجرّد لِقائه والعلم به، وهذا يدلّ على أنّه لَقِيَهُ لِقَاءً مقرُوناً بعِلمِ خلقه الله تعالى له بِأَنَّ مكلِّمَه ملَكٌ كريمٌ، ورسولٌ من ربِّ الْعَالَمِين.

تَتْمِيمٌ:

وإذا خَلَقَ اللهُ العِلمَ الضَّرُورِيَّ ابتداءً في مفتتَح لقائِهِ له بِأَنَّهُ الملك الكَرِيمُ الرَّسولُ الأمينُ مِن ربِّ العالَمين، ثمَّ فارقه وعاد إليه انبَنَى العلمُ الثَّانِي في اللِّقاء الثَّانِي على العلم الأوَّلِ في اللِّقاء الأوّل، وكان ضروريًّا كَهُوَ، أَوْ كعلمِ المرء بإخوانه ومعارفه وقرابته، فَإِنَّهُ يحصل ضرورةً، فإذا فارقهُم ثُمَّ اجتمع معهم حصل العِلمُ ثانياً ضرورةً كما كَانَ أَوَّلاً، فتحقَّقْ هذا وتعلَّق به والْتزِمْهُ[1]، ولا يفارقَنّ نظرَك فَإِنَّه [يُسَدِّدُ غيرَك، ويُحمَد صدرُك] [2]، وكذلك لو كان علمُه نظريًّا يقترنُ بلقائه له من معجزةٍ ثمَّ فارقهُ ثمّ عاد إليه لكان أيضاً معلوماً لديه في اللِّقَاء الثَّاني والثَّالث، وكان العلمُ في الثّاني والثّالث ضروريًّا انبنى على نظريٍّ، ولا تستنكرْه فَإِنَّه/ [١/٥] أصلٌ في [المعقولات][3].

تَوْهِيمٌ:

رُبَّما خَطَرَ لِبعض المتوسِّمِينَ بالعلم أنَّ النَّبِيَّ ﷺ في أَوَّل رُؤْيته للمَلَكِ، وكلامِه معه بوجهِ الرِّسالة لا يعلم كونه ملَكاً رَسُولاً، ويَتَوَهَّمُه شَيطَاناً رَجِيماً؛ لا سِيَّمَا إذ لم يخلق له الباري تعالى علماً ابتداءً، ولا قَرَنَه ببرهان يستدلُّ به انتهاءً، ويظهر إليه

---

(١) في الأصل «والتزامه».

(٢) ويحتمل أن تكون: ويسدد عبرك، والعبارة بحاجة لمزيد من التأمل.

(٣) في الأصل «المفعولات».

ببادئ الرّأي أنّ نَبِيَّنا مُحمَّداً[١] ﷺ كان على هذه الصِّفَةِ في ابتداءِ أمْرِه، ولم يتحقّق الحالة في لقائه، وتوهّم أنّ المَلَكَ المتكلّم له شيطانٌ، وأنّ [الغَطَّ][٢] الذي لقيَهُ على ما ورد في الخَبَرِ جُنونٌ[٣]، ولذلك رُوِي عنه ﷺ أنّهُ لمّا رجع إلى خديجةَ بعد لقيِّه الملَك، قال لها: «إن الأَبْعَدَ مجنُونٌ أو شَاعِرٌ»[٤].

---

(١) في الأصل: «محمد» والصّوابُ «محمداً» بالنّصبِ على البدليّة.

(٢) في الأصل: «الغلط»، والصواب المثبتُ.

(٣) وقال القاضي ابن العربيّ رحمه الله في الكتاب المتوسّط (ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣): «وقد جهل الأغمارُ فظنّوا أنّ النّبيّ ﷺ في ابتداء الحال لم يتحقّق كونه ملَكاً رسولاً من قِبَلِ الله تعالى، لما رووا أنه قال لخديجة حين انصرف إليها بعد لقائه: «لقد خشيتُ على نفسي»، وفي بعضِ الرّوايات: «إن الأبعدَ لمجنونٌ أو شاعرٌ» اه.

(٤) أخرجه ابن جرير في تاريخه من طريق ابن إسحاق (٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١) قال: حدّثنا ابنُ حميد قال: حدثنا سلمة عن محمد بن إسحاق قال: حدثني وهب بن كيسان مولى آل الزبير قال: سمعت عبد الله بن الزبير وهو يقول لعبيد بن عمير بن قتادة اللّيثي: حدثنا يا عبيد! كيف كان بدء ما ابتدىء به رسول الله ـ ﷺ ـ من النبوة حين جاء جبريل عليه السلام؟..... فقال رسول الله ﷺ فَجَاءَنِي وَأَنَا نَائِمٌ بِنَمَطٍ مِنْ دِيبَاجٍ، فِيهِ كِتَابٌ، فَقَالَ:

اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَقْرَأُ؟ فَغَطَّنِي، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ الْمَوْتُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَاذَا أَقْرَأُ؟ وَمَا أَقُولُ ذَلِكَ إلا افْتِدَاءً مِنْهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيَّ بِمِثْلِ مَا صَنَعَ بِي، قَالَ: «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ» إِلَى قَوْلِهِ: «عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»، قَالَ: فَقَرَأْتُهُ، قَالَ: ثُمَّ انْتَهَى، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنِّي وَهَبَبْتُ مِنْ نَوْمِي، وَكَأَنَّمَا كُتِبَ فِي قَلْبِي كِتَابًا.

قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ أَحَدٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ شَاعِرٍ أَوْ مَجْنُونٍ، كُنْتُ لا أُطِيقُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهِمَا، قَالَ: قُلْتُ إِنَّ الأَبْعَدَ ـ يَعْنِي نَفْسَهُ ـ لَشَاعِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ، لا تُحَدِّثُ بِهَا عَنِّي قُرَيْشٌ أَبَدًا! لأَعْمَدَنَّ إِلَى حَالِقٍ مِنَ الْجَبَلِ فَلأَطْرَحَنَّ نَفْسِي مِنْهُ فَلأَقْتُلَنَّهَا فَلأَسْتَرِيحَنَّ قَالَ، فَخَرَجْتُ أُرِيدُ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي وَسَطٍ مِنَ الْجَبَلِ، سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَا جِبْرِيلُ... الحديثَ. وفيه عللٌ:

وفي بعضها: «لقد خشيتُ على نفسِي»[1].

تَعْلِيمٌ:

تَعَلَّمْ أيُّهَا المتوهِّمُ وَتَفَطَّن يا ذا الغافل؛ فإنَّ قَولَهُ: «إنَّ الأبعدَ مجنونٌ أو شاعرٌ» رواياتٌ منكرةٌ، لم تثبُتْ من طُرُقٍ مَرْضِيَّةٍ يطُولُ عليك تَتَبُّعُها، والتَّكَلُّمُ على طرُقها، والمقدارُ الصَّحيحُ من هذه الرِّواياتِ قوله: «لقد خشيتُ على نفسي»، ومعناه لقَدْ خشيتُ على نفسي الضَّعفَ عن تحمُّل هذا العِبْءِ[2] إذا كان بعد ما وعدنا/ [٥/ب] تمام النِّعْمَة، والوفاء بالإبلاغ مع العِصمة.

= الإرسال: فإن عبيد بن عمير ليس صحابيا وإنما هو من كبار التّابعين.

ضَعفُ سلمة بن الفضل الأبرش قال فيه ابن حجر في التقريب (١/ ٢٤٨): «صدوق كثير الخطأ».

ضعفُ ابن حميد وهو محمد الرازي قال الذّهبيُّ في الكاشف (٢/ ١٦٦) وثّقهُ جماعة والأولى تركه، وقال أيضا في السِّير (١١/ ٥٠٣): «وهو مع إمامته منكر الحديث، صاحبُ عجائب».

نكارة المتن وذلك فيما نسب له ﷺ من الهمّ بقتل نفسه.

(١) أخرجه البخاريُّ (كتاب بدء الوحي ـ باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ) (ح٣)، ومسلمٌ (كتاب الإيمان ـ باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ)، (ح١٦٠)

(٢) قال القاضي عياض: «لَيْس مَعْنَاه الشَّك فِيمَا آتاه اللَّه بَعْد رُؤْيَة المَلك وَلكِن لَعَلَّه خَشِي أن لاَ تَحتَمِل قُوَّتُه مُقَاوَمَة الْمَلَك وَأَعْبَاء الْوَحْي فَيَنْخَلِع قَلْبُه أو تَزْهَق نَفْسُه» الشفا (٢/ ١٠١)، وهذا معنى من المعاني، ونقل ابن العربيّ في الكتاب المتوسّط (ص٣٣٤ ـ ٣٣٥) وجهين للعلماء في معنى الخشية المذكورة فلتُنظر هناك، وقد ذكر ابن حجرٍ في المراد بالخشية المذكورة اثنيْ عشر قولاً، ثم سردها واحداً تِلْوَ الآخر، ثمّ قال: «وأولى هذه الأقوال بالصّواب، وأسلمُها من الارتياب الثالث ـ الموت من شدة الرعب ـ واللذان بعده ـ المرض ودوام المرض ـ وما عداها فهو معترض» اهـ فتح الباري (١/ ٢٤)

وقد روى وَهْبُ بنُ كَيْسان[١] عن عُبَيدِ بنِ عُمَير[٢] مُرْسَلاً: أنَّ ذلك من أمر رسول الله ﷺ كان في المنام توطئةً للأمر في نفسه الكريمة وتسهيلاً.

وقد روى إسماعيلُ بنُ أبي حكيم[٣] منقطعاً، وعبدُ الله بن حسن[٤] عن أمّه فاطمةَ بنتِ حُسَيْن[٥] مرسلاً: أنَّ خديجةَ قالت للنَّبيِّ ﷺ «أخبرني بصاحبك حين

---

(١) هو الفقيه، أبو نعيم الأسدي، المدني، المؤدب، من موالي آل الزبير بن العوام، رأى أبا هريرة، وحدث عن ابن عباس وأبي سعيد الخدريّ وغيرهما، وعنه عُبيدُ الله بن عمر وهشام بن عروة وغيرهما، وهو ثقة، وروى له الجماعة (ت ١٢٧هـ) على الصحيح وهو قول الأشهر والأكثر.
يُنظر: تهذيب الكمال (٣١/ ١٣٧ ـ ١٣٩)، سير أعلام النّبلاء (٥/ ٢٢٦)، تهذيب التّهذيب (١١/ ١٦٦)

(٢) هو عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد بن عامر بن جندع بن ليث ثم الجُندَعِيّ، أبو عاصم المكيّ، قاصّ أهل مكة. قال مسلم بن الحجاج: ولد في زمان النبي ﷺ. وقال غيره: رأى النّبيّ ﷺ. ثقة، روى له الجماعة (ت: ٦٨هـ).
يُنظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥)، سير أعلام النّبلاء (٤/ ١٥٦ ـ ١٥٧)، تهذيب التّهذيب (٧/ ٧١)

(٣) في الأصل «إسماعيل بن أبي الحكم»، والصواب المُثبتُ كما ذكرته مصادر السّيرة النّبوية، وهو إسماعيل بن أبي حكيم مولى عثمان بن عفان، عداده في أهل المدينة، وقيل هو مولى لآل الزبير، يروي عن سعيد بن المسيب، روى عنه مالك وابن إسحاق (ت ١٣٠هـ) بالمدينة، وكان كاتبا لعمرَ بنِ عبدِ العزيز، وهو أخو إسحاق بن أبي حكيم.
يُنظر: الثّقات لابن حبّان (٦/ ٣٦)، تهذيب الكمال (٣/ ٦٣ ـ ٦٦)، تهذِيبُ التّهذيب (١/ ٢٨٩).

(٤) هو عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو محمد المدني، وثّقه يحيى بن معين وأبو حاتم والنّسائيّ، قال الواقدي كان موته قبل قتل ابنه بأشهر وكان قتل محمد في رمضان سنة (١٤٥هـ)، يُنظر: الثّقات (٧/ ١)، تاريخ بغداد (١١/ ٩٠)، تهذيب الكمال (١٤/ ٤١٤ ـ ٤١٩)

(٥) هي فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب القرشية الهاشمية المدنية، أخت علي بن الحسين زين العابدين، تروي عن أسماء بنت عميس روى عنها موسى الجهني ماتت وقد قاربت التسعين =

يأتيك، فلمَّا جَاءَ جِبريلُ أخبرها، فجلس النَّبِيُّ ﷺ إليها وقالتْ له: فهل تراهُ؟ قال: نعم، فحسرت[1] خمارها، وأدخلته بينها وبين درعها، فذهب عند ذلك جبريل فقالت للنَّبِيِّ ﷺ إنه ملكٌ وما هو شيطانٌ»[2].

وهذا كُلُّه لو صحَّ مُسْنَداً لم يُصدَم بمثله قواعدُ التَّوْحِيدِ، ولا انخرمت بمثله أدلَّةُ الرِّسالةِ، فَإِنَّ تجويزَ ذلك على الرَّسول في جانب الملَك كتجويزِه على الخلق في جانب الرَّسُولِ، وامتناعُ ذلك معلومٌ بِالأدِلَّة، منقولٌ في أصولِ المِلَّة، مُجمعٌ عليه منَ الأُمَّةِ، ولو كان ذلك في المنامِ لمَا قال لخديجةَ «إن الأبعد مجنونٌ»[3] ولا «خشيتُ على نفسي»[4]، فإنَّ المنامَ محلٌّ لكلِّ غَريبةٍ لا يُستنكرُ فِيهِ عَظَائمُ/ [٦/ أ] الْيَقَظةِ.

وأمَّا قِصَّةُ خديجةَ فإنَّ ذلك ـ إن صَحَّ ـ محمولٌ على فضلِها، وصحَّةِ معرفتِها بمحامل الملائِكة والشَّياطين، فصحَّح اللهُ تعالى لها معلومَها.

وكذلك قولُ النَّبِيِّ ﷺ لها: «لقد خشيتُ على نفسي». إعلاماً لها بعارض أحواله، وغرائب مآله، تطييباً لنفسها، [ودعاءً إلى الخلق لها][5]، واستخبارًا لفضل علمها، لا مستفيداً بياناً منها، ولا مستجدًا علماً من لدنها.

= سنة. يُنظَر: الثِّقَات (٥/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٥٧)

(١) في الأصل «حسرت» وبزيادة الفاء يستقيم النصّ، وفي جلّ المصادر هي بلفظ فتحسرت فألقت أو وألقت خمارها، أو فتحسرت رأسها فألقت أو وألقت خمارها، كلّها بمعنى: تكشّفت، والله أعلم.

(٢) أخرجهُ ابن هشام في سيرته عن ابن إسحاق (١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩)، ومن طريقه الطَّبَريُّ في التّاريخ (٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، وأبو نُعيم في دَلائل النُّبوّة (١/ ٢١٦)، والبيهقيُّ في الدَّلائل (٢/ ١٥١ ـ ١٥٢).

(٣) سبقَ تخريجُه.

(٤) سبق تخريجُه.

(٥) كذا في الأصل.

تحقيقٌ:

إنْ قال قائلٌ: مِن المجوَّزاتِ أن يكون الملَكُ يأتي إلى النَّبِيِّ بِالرِّسالةِ من غيرِ علمٍ يقترِن به ولا بُرْهَانٍ، كَإتيان النَّبِيِّ ـ مثلاً ـ إلينا، ولكن لا يقوم بذلك حُجَّةٌ ولا يلزمُ به شرعٌ.

قُلْنا: وإن كان من المجوَّزات ففي أوّل لقية لاقى تَرَدَادهُ بالتَّبليغِ إليه، ولكن الأمّة أجمعت على براءة ساحةِ الرِّسالة عن هذه الجهالةِ؛ لا سيّما وقد كانت للنَّبِيِّ ﷺ مقدّماتٌ شريفةٌ، وخصالٌ حميدةٌ كريمةٌ، وبِشَارَاتٌ مُتَنَاصِرةٌ، تنفي هَذهِ الظُّنُونَ.

لقد شاهد في نفسهِ وهُو صغيرُ السِّنِّ ـ [ينبغي أن يضاف هنا السنّ من طريق الأدب[1]] ـ شقَّ الملائكة لبطنه، وغسلَهم حُشوته[2]، وتطهيرَهم عن دنس الشَّيطان قلبَه/ [٦/ب] وإعادته صحيحاً[3]، وسمع في مدخله الشّام كلام الرّهبان، وإنذارهم بنبوّته[4]، وكان بمكّة قبل المبعث، لا يمرُّ بحَجرٍ ولا شجرٍ إلّا وقال: **السَّلام عليك يا رسول الله[5]**، ....

---

(١) هذه العبارة مقحمة وقد حدث شقّ صدره الكريم ﷺ في السنة الخامسة من عمره، ثم تكرّر ذلك قبل الإسراء والمعراج وهو في الثّانية والخمسين من عمره، وكلتا الحادثتين في الصّحيحين كما ستأتي الإشارة إليه قريباً.

(٢) الحشوة بالضم والكسر: الأمعاء. النّهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٩٢)

(٣) أخرجه البُخاريُّ (كتاب التّوحيد ـ باب قوله: وكلَّم اللهُ موسى تكليماً)(ح٧٥١٧)، ومسلمٌ (كتاب الإيمان ـ باب الإسراء برسول الله ﷺ)(ح١٦٣)

(٤) أخرجه الترمذي (أبواب المناقب ـ باب ما جاء في بدء نبوة النبي ﷺ)(ح ٣٦٢٠)، وقال: حسنٌ غريبٌ.

(٥) أخرجه ابن إسحاق في السير والمغازي (١/ ١٢٠)، والبيهقيّ في دلائل النبوة (٢/ ١٤٦)، وفي التّرمذي (ح ٣٦٢٦)، والدّارميّ (كتاب علامات النبوة وفضائل سيّد الأوّلين والآخرين ـ بابُ مَا أَكْرَمَ اللهُ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ مِنْ إِيمَانِ الشَّجَرِ بِهِ وَالْبَهَائِمِ وَالْجِنِّ)(ح ٢٣) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله =

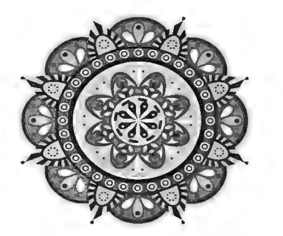
مُقَدِّماتُ صِدْقٍ، وَهُو في ذلك كلِّه ثابت الجأش[1]، نقيّ القلب، مطمئنّ النَّفس، وهي مخايِلُ فكيف يتشكّك مع التَّحقيق؛ لا سيّما وقد رأى جبريلَ في صورتِه، وبهذا يتبيَّن أنَّ هذه الألفاظَ مدسّساتٌ في الآثار الصِّحَاح، لتُمرِض قلوبًا غافلةً، وذلك أنَّ حزبَ التَّوفيق يصيغُك في هذه الإشارات حكمةً بَالغةً.

❊ ❊ ❊

= عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ فَخَرَجْنَا مَعَهُ فِي بَعْضِ نَوَاحِيهَا، فَمَرَرْنَا بَيْنَ الْجِبَالِ وَالشَّجَرِ، فَلَمْ نَمُرَّ بِشَجَرَةٍ وَلَا جَبَلٍ إِلاَّ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ. وهو ضعيف لضعف الوليد بن أبي ثورٍ ولجهالة عبّاد بن أبي يزيد.

وفي صحيح مسلم، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأعرف حجرا بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن» (كتاب الفضائل ـ باب فضل نسب النبي ﷺ، وتسليم الحجر عليه قبل النبوة) (ح٢٢٧٧)

(١) الجَأْشُ: رُواعُ القَلْبِ إذا اضطَرَبَ عندَ الفَزَعِ، ونَفْسُ الإنسانِ، وقد لا يُهْمَزُ، جَمْعُهُ: جُؤُوشٌ. القاموس المحيط (باب الشّين ـ فصل الجيم) (ص ٥٨٦).



الفَصْلُ الثَّالِث
فِي وَجْهِ معرفة الْخَلْقِ بِكَونِهِ نَبِيًّا

لاَ خِلاَفَ بَيْنَ الْعُقَلاءِ المجَوِّزِينِ لبِعثَة الرُّسُلِ[١] في أَنَّهُ لا بُدَّ من وَجْهٍ يقترنُ بالرِّسَالَة يكونُ دليلاً على صدقه، وفرقاً بينه وبين المدّعي المبطل لمرتبته، وإن اختلفوا في تَعْيِين ذلك الوجهِ، فَالصَّحيحُ بالأَدلَّةِ في أصُول المِلَّةِ أنَّ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ المحِقِّ وَالمُبْطِلِ تَقَعُ بِطرِيقٍ جَائِزَةٍ وواقعةٍ[٢]، أمّا الجائزةُ فَعَلى ثلاثةِ أَضْرُبٍ:

الأوّل: أن يخلقَ اللهُ العلمَ الضروريَّ للخلق بِكونِ المدَّعِي للنُّبُوَّةِ نَبياً صَادِقاً، فلا يَبقى ضميرٌ إلَّا يقومُ له معرفةٌ به وتصديقاً[٣]/ [٧/أ] لَه.

الثّاني: أن يُكَلِّمهُم الله بِكَلامِهِ الذِي لا يُشبهُ كلامَ الْبَشَرِ تَسْمَعُهُ الخليقَةُ المبعوث إليهِم بأَسْرِهَا، فيَقُولُ لهم: هُو رسولي إليكُم فاسمعوا له.

الثَّالِثُ: أنْ يراه جميعهم ويقول لهم ذلك.

وهذه الطّريقُ الثّانية والثّالثة إنّما تكون دليلاً على صِدقه مع ما نقلناهُ من الوجه فيه على تَقْدِيرِ الخلاف المتقدِّم الوَاقِع بين القاضي وبين مَشْيَخَةِ المتقدِّمين من علمائنا.

---

(١) الخلافُ في جواز بعثة الرُّسل مع البراهمة الذين جحدوا الرّسل وأثبتوا التّكليف من جهة العقول والخواطر. يُنظر: تمهيد الأوائل (١/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، أصول الدّين (١/ ١٧٩)، الفِصَل (١/ ٦٣).

(٢) في الأصل: واقعة.

(٣) في الأصل: تصديقٌ.

وأمَّا الطَّريق الواقِعةُ فجماعُها ما يَظهرُ على أيديهم مِن الأفعالِ الخارقةِ للعادة، الموافقَةِ لدَعْوَى النُّبُوَّةِ المقْتَرنَة بالتَّحَدِّي، السَّلِيمَةِ عن المعارَضةِ في زمنٍ يصِحُّ فِيهِ التكْليفُ[١]، وهي سِتَّةُ شُرُوطٍ[٢]، متى انحلَّ منها شرطٌ لم يَقُم على صِحَّة النُّبوَّة دَلِيلٌ[٣]، وقد جعلها القاضي سِتَّةً[٤]، فَلم يَذْكُرْ: في زمن يصحُّ [فيه] التَّكليفُ، وزاده[٥] غيرهُ، وهذا الذي ذكرنا أصَحّ، ولها أُصُولٌ وفُصُولٌ، ولِلْكَلامِ في تحقيقها وتحقيقِ الخلافِ فيها والوِفاقِ تقريرٌ أشرنا إلى مَقْنَعٍ[٦] مِنْهَا في الكتاب[٧] المتوسِّط

---

(١) هذه حقيقة المعجزة على طريقة المتكلّمين.

(٢) ذكرها أيضا في كتابه المتوسِّط (ص ٣٣٨)وجعلها ستّةً، وذكرها القاضي أبو بكر الباقلاني في البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات (ص ٤٥ ـ ٤٦) وأبو منصور في أصول الدين (١٩٣ ـ ١٩٥).

(٣) فيه حصر أدلَّةِ النُّبُوَّة في دليل المعجزة، وهذا لا يسلم من الاعتراض، فإن الأدلة الدالَّة على نبوّة محمّد ﷺ عديدةٌ، والمعجزة واحدة منها، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله: «وَالآيَاتُ وَالْبَرَاهِينُ الدَّالَّةُ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَثِيرَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ، وَهِيَ أَكْثَرُ وَأَعْظَمُ مِنْ آيَاتِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَيُسَمِّيهَا مَنْ يُسَمِّيهَا مِنَ النُّظَّارِ (مُعْجِزَاتٍ)، وَتُسَمَّى (دَلَائِلَ النُّبُوَّةِ) و(أَعْلَامَ النُّبُوَّةِ)، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ إِذَا سُمِّيَتْ بِهَا آيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ، كَانَتْ أَدَلَّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْ لَفْظِ الْمُعْجِزَاتِ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ لَفْظُ (الْمُعْجِزَاتِ) مَوْجُودًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِنَّمَا فِيهِ لَفْظُ (الْآيَةِ) و(الْبَيِّنَةِ) و(الْبُرْهَانِ). الجواب الصحيح (٥/ ٤١٢).

وقال بعد هذا أيضا: «وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ دَلَائِلَ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَثِيرَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ كَمَا قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ مَنْ يُخَصِّصُ دَلَائِلَ النُّبُوَّةِ بِنَوْعٍ فَقَدْ غَلِطَ، بَلْ هِيَ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ» (٥/ ٤١٩ ـ ٤٢٠)

(٤) لم أقف على عدِّتها بهذا العدد عند القاضي أبي بكر الباقلاني فيما بين يديَّ من كتبه، والله المستعانُ.

(٥) في الأصل: وزاد.

(٦) أي محلُّ كفايةٍ ومَكان قناعة.

(٧) في الأصل: الكلام ولعل المثبت هو الصواب.

في العقائد[١]، وليس للشّيطان على هذا الباب تبسّط بحال، لا بنفسه ليُلبسه ولا على يدي غيره من أوليائه، إنّما/ [٧/ب] مِحْرَفَتُه[٢] في إنكارِ أصلِ النُّبُوَّةِ، فيدعو إلى ذلك من استجاب له، ويحمله على الإجتراء بمراسمِ العقولِ، ويَصُوغُ في ذهنه الإستغناءَ عن وظائف الشَّريعة بها، وصيانة الحقِّ عن درءِ هذه الشُّبْهة في كتب الأصول.

نعم، إن لم يكن له في النُّبُوَّةِ والمعجزة والبلاغ بالوحي المباشِرِ قلْبَه لعدّ[٣] ذلك كلُّهُ في مداخل الغَلَطِ عليها، [والتَّنقيص للأنبياء أعوار حدت إليها غواةٌ من جهلة الشَّرِيعةِ، يُقابِلها أنوارٌ][٤].

ولمَّا عَسُر على الشَّيْطان فَكُّ هذا الإرتباطِ عليه عن قلوبِ المتديِّنِين مَا عَدَل إلى الخوضِ معهُم في أحْوال الرُّسُلِ، واعتضد على ذلك بالظَّواهر.

ومِنَ الثَّابِتِ بُرهانُه، الواجبِ اعتقادُه: أَنَّ من يقترن بدعواهُ النُّبُوَّةَ هذه الشُّرُوط المتقدِّمَة مُحِقٌّ فيما يدَّعيه، أمينٌ عند الله فيما يُبَلِّغُه ويُنْهِيه، وله حالٌ تجبُ[٥] معرفتها، ومكانةٌ لا ينبغي أن تخفى على من أُرْسل إليه.

فتنزيهُ النَّبِيِّ ﷺ عَمَّا لا يَليقُ بِهِ وَاجِبٌ على الخلقِ، وظَنُّ البَاطلِ به هلكَةٌ، ولذلك

---

(١) ينظَر: الكتاب المتوسّطُ في الاعتقاد (ص ٣٣٨ ـ ٣٥٧)

(٢) المِحْرَفُ، كمِنْبَرٍ: مِسْبَارُ الجُرْحِ، والجمعُ: مَحَارِفُ ومَحَارِيفُ (١٣٧/٢٣)، فيحتمل أن تكون من هذا، ويحتملُ أن تكون من الحِرفة على وزن «مفعلة»، لأنَّ الشّيطنة حرفةٌ للشيطان، أي جهده وحرفته منصرفٌ إلى إنكارِ أَصْل النُّبُوَّةِ، والله أعلم.

(٣) في الأصل [بعد]، ولا يستقيم به النص.

(٤) العبارة تحتاج إلى مزيد من التأمّل.

(٥) في الأصل [تحت].

قال ﷺ لِلرَّجلَينِ الذينِ رَأَيَاهُ ليلاً مع زوجته[١] صَفِيَّة: «إِنَّها صَفِيَّة»، قالا: يَا رسُولَ الله سبحانَ الله، قال لهما: «إِنَّ الشَّيطانَ/ [٨/أ] يجري من ابن آدم مَجْرى الدَّمِ[٢]، وإنِّي خَشِيتُ أن يقذِف في قلوبِكُما شيئاً[٣] فتَهلَكا»[٤].

---

(١) الأفصحُ أن يقال في كلٍّ من الرَّجُل والمرأة زوجٌ، وهي اللغة العالية وبها نطق القرآن الكريم، وثبت في اللغة أيضا التفريق بينهما بزيادة الهاء ولكنها قليلةٌ.

وفي الأمالي لأبي علي القالي مطلبٌ في أسماء الزّوجة (١/ ٢٠) وفيه: قَالَ الأصمعي: ولا تكاد العرب تَقُولُ زوجته، وقَالَ يعقوب: يُقَال: زوجته، وهى قليلة، قَالَ الفرزدق:

وإن الَّذِي يسعى ليُفسد زوجتي كساعٍ إِلَى أسد الشرى يستبيلها.

(٢) قَالَ الْقَاضِي عياض وَغَيْرُهُ قِيلَ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَهُ قُوَّةً وَقُدْرَةً عَلَى الْجَرْيِ فِي بَاطِنِ الْإِنْسَانِ مَجَارِي دَمِهِ وَقِيلَ: هُوَ عَلَى الِاسْتِعَارَةِ لِكَثْرَةِ إغوائه ووسوسته فكأنه لايفارق الإنسان كما لايفارقه دَمُهُ، وَقِيلَ يُلْقِي وَسْوَسَتَهُ فِي مَسَامَّ لَطِيفَةٍ مِنَ الْبَدَنِ فَتَصِلُ الْوَسْوَسَةُ إِلَى الْقَلْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُنظَر إكمال المعلم (٧/ ٦٥) وشرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١٥٧)

(٣) قال ابن حجر: «كذا في رواية ابن مسافر، وفي رواية مَعْمَر سوءا أو قال شيئا، وعند مسلم وأبي داود وأحمد من حديث معمر شَرًّا بمعجمة وراء بدل سوءا»اه. فتح الباري (٤/ ٢٨٠).

وقال الخَطَّابيّ: «بلغني عن الشافعي رحمه الله أنه قال في معنى هذا الحديث: إنَّ النَّبيّ ﷺ خاف عليهما الكفر، لو ظنَّا به ظنَّ التهمة، فبادر إلى إعلامهما بمكانها، نصيحة لهما في حقِّ الدِّين، قبل أن يقذف الشيطان في نفوسهما أمرا يهلكان فيه، هذا أو معناه» اهـ أعلامُ الحديثِ (٢/ ٩٨٨)

(٤) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق ـ باب صفة إبليس وجنوده) ح(٣١٠٧)، ومسلم (كتاب السلام ـ باب بيان أنه يستحب لمن رُئِي خالياً بامرأة وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه فلانة ليرفع ظن السوء به) (ح ٢١٧٥).

وكلمة «فتهلكا» أشار القاضِي عياضٌ إلى أنَّها في غير مُسلم بقوله: «زاد في غير مسلم فتهلكا» إكمال المعلم (٧/ ٦٣)؛ لكنّي بحثت عليها في غير صحيحِ مسلمٍ وذلك بالنظر في طرق الحديث في مظانّه، مستعيناً بالبرامج المعاصرة والمجوّدة في البحث عن الأحاديث فلم أظفرْ بِشيء من ذلك، والله المُستعانُ. ومثلُه قال محقِّقُ الإكمال ـ د يحيى إسماعيل ـ: هذه زيادة لم نعثر عليها، وقد ذكرها القرطبي في المفهم (٣/ ١٨٣).



الْأَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي مَعْرِفَةِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ الْبَشَرِ الذي هُوَ مِنْهُمْ

تَحَقَّقْ أَنَارَ اللهُ بِالتَّوفيقِ فُؤَادَكَ، وَجَعَلَهُ إِلَى مَعَادِكَ زادَك، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وإن كَانَ في الأَصْلِيَّةِ مِن الْبَشَرِ[1]، فَإِنَّهُ نَال الرُّقِيَّ في درج النُّبُوَّةِ، واسْتَوَى على ذُروة الرِّسَالَة، تَمَيَّزَ على الخلقِ بفضَائلَ دُنياويّةٍ وأُخْرويّةٍ.

وأعني بالدُّنياوية ما يتعلَّقُ بالجِبِلِّيةِ وعادةِ الْبَشَرِ.

وبالأُخْرويَّةِ ما يوجدُ في الآخِرَة أو ينفع بالأصل.

وتجبُ له أحوالٌ، ويجوز عليه أحوالٌ، ويمتنع عليه أحوالٌ، والكلامُ في ذلك يطُولُ حتَّى يخرجَ عن المَقصِد، فلْنَخُصَّ بالبيانِ قسمَ الجوازِ فهو المقصودُ المصْمُودُ.

أمَّا الأُخرويَّة: فعظيمةٌ، ريُّ الظَّمَإِ إليها مأثورة الأخبار.

وأمَّا الدّنياويّة: فكثيرةٌ، لكن أمَّهاتها جماعُها، وأَصْلُ ذَلِك أَرْبعةُ أمورٍ:

أحدُها: الخِلْقَة.

الثَّاني: الأكل.

الثَّالثُ: الوطء.

الرّابعُ: النَّوم.

---

(١) في الطّرة بغير خطّ النّاسخ: محمَّدٌ بشر لا كالبشر، بل هو كياقوت بين الحجار.

فلقد كَانَ ﷺ قَدْ حَازَ الشَّرفَ بكليَّته فيها، فكان حَسَنَ الخِلقة، قَلِيلَ الأكلِ، كثيرَ الْجِماعِ/ [٨/ب] قَليلَ النَّوم[١]؛ إذ كانت هذه الخِصَالُ هي الشَّرف عند العربِ، بها كانت تتباهى، وعنها كانت تُنشئُ الفخر، ولو سردتُ لك في ذلكَ كُلِّهِ أَشْعَارَ الْعَرَب وأمثالَها وقصصَها لطالَ الكَلامُ، ولكن الجملة تَدُلُّ على التَّفْصِيل، فَأَبَى اللهُ أن يكون عندها فَخرٌ تعتَقِدُه إلّا جَمعهُ لِرَسُولِهِ ﷺ، وأكمل عليه النِّعْمَةَ بأن رَزَقَهُ العِصْمَةَ[٢]، وهي: عِبارَةٌ عَنْ تَوَالِي القُدرةِ على الطَّاعَة واتِّصالها عند أهل السُّنَّةِ[٣]؛ فَإِنَّ الطَّاعة عِنْدَهُمْ بِقُدْرةٍ تخصُّها، والمعصِيةَ بقدرةٍ تخُصُّها، فإذا خلق الله تعالى للعبد القدرة على الطَّاعة متواليةً، كانت عِصْمَةً واتَّصلت العبادة؛ لأَنَّ القدرة عندنا مع الفعلِ[٤]، وذلك مستدرَكٌ بإجماعِ الأُمَّةِ.

---

(١) وقد ساق القاضي عياض رحمه الله في كتابه الماتع «الشّفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ» كلاماً حسناً تَرجم له ب: «الباب الثَّانِي فِي تَكْمِيلِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ - ﷺ - الْمَحَاسِنَ خَلْقًا وَخُلُقًا وَقِرَانِهِ جميع الفضائل الدينية وَالدُّنْيَوِيَّةِ فِيهِ نَسَقًا - وجعل تحته فصلاً - وَأَمَّا مَا تَدْعُو ضَرُورَةُ الْحَيَاةِ إِلَيْهِ مِمَّا فَصَّلْنَاهُ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: ضَرْبٌ الْفَضْلُ فِي قِلَّتِهِ، وَضَرْبٌ الْفَضْلُ فِي كَثْرَتِهِ، وَضَرْبٌ تَخْتَلِفُ الْأَحْوَالُ فِيهِ» (١/ ٨٣-٩٦)

(٢) قال ابنُ فارس: «الْعَيْنُ وَالصَّادُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِمْسَاكٍ وَمَنْعٍ وَمُلَازَمَةٍ. وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَعْنًى وَاحِدٌ. مِنْ ذَلِكَ الْعِصْمَةُ: أَنْ يَعْصِمَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَبْدَهُ مِنْ سُوءٍ يَقَعُ فِيهِ. وَاعْتَصَمَ الْعَبْدُ بِاللَّهِ - تَعَالَى - إِذَا امْتَنَعَ. وَاسْتَعْصَمَ: الْتَجَأَ. وَتَقُولُ الْعَرَبُ: أَعْصَمْتُ فُلَانًا، أَيْ هَيَّأْتُ لَهُ شَيْئًا يَعْتَصِمُ بِمَا نَالَتْهُ يَدُهُ أَيْ يَلْتَجِئُ وَيَتَمَسَّكُ بِهِ». معجم مقاييس اللغة (٤/ ٣٣١)

(٣) بحث العصمة من بحوث علم الكلام أو العقيدة، وإنَّما يذكرها علماء الأصول في حجية السّنّة لتوقُّف الأدلة على عصمة رسول الله ﷺ بحسب شهادة: «لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ». والكلام على حدّها وحقيقتها مبسوطٌ في كتب الأصول.

(٤) قال الإمام أبو جعفر الطحاويّ في عقيدته الشهيرة: «وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به فهي مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الِاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ والوسع وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ» قال ابنُ أبي العزّ في =

وقـد وَرَدَت آثـارٌ وأخبـارٌ موهِمـةٌ وقـوعَ الذُّنـوبِ منهـم(١)، وحمَلَهـا بعـضُ العُلمـاءِ علـى الصَّغائـر، وحملهـا بعضُهم على مـا قبـل النُّبـوَّةِ، [و](٢) لا يقعُ منهم ذَنْـبٌ يتضمَّـن صريـح المخالفة بحالٍ، بلـى؛ إنَّهُ تجُـوزُ عليهم الغفـلات والفترات بمعَاينـةِ الأهـل(٣) وملاحظـةِ الخلق فـي خطراتٍ، ثـمَّ تسـتمرُّ أحوالُهم السَّـنيَّة من مشـاهدة/ [٩/أ] الملكـوت، وبذلـك ورد الخبـر فـي حـقِّ نَبِيِّنَـا مُحَمَّـدٍ ﷺ على الدَّوَام.

تركيبٌ:

إذا حقَّقْتَ العِصْمةَ وتَحَقَّقْتَها فاعْلَمْ أَنَّها متعلِّقةٌ بثلاثةِ فُنُونٍ: فنِّ الاعتقادات، وفَنِّ الأقوال، وفَنِّ الأفعال.

ومهما اختلفَ النَّاسُ في وجوبِ العِصمةِ في الأفْعَالِ، وتَنَازَعُواْ في وُقُوعِ الذُّنوبِ من الأنْبِيَاءِ، كبَارِهَا وصغَارِها، قَبل النُّبُوَّةِ أَوْ بَعْدَهَا، فقد اتَّفَقُواْ على [فكرة

= شرحه على العقيدة الطّحاوية: «الإِسْتِطَاعَةُ وَالطَّاقَةُ وَالْقُدْرَةُ وَالْوُسْعُ، أَلْفَاظٌ مُتَقَارِبَةٌ». شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٣٣)

وقولُ الإمامِ أبي جعفرٍ في مسألة الاستطاعة قولٌ محقَّقٌ؛ فإن لأهل الكلام قولين مشهورين في مسألة الاستطاعة، فمنهم من يقول: إن الاستطاعة تكون مع الفعل، ومنهم من يقول إنّها تكون قبل الفعل، وهذان القولان هما المشهوران عند المعتزلة والأشاعرة.

(١) وهـي ـ الآثـار والأخبـار ـ إمّـا مؤوّلـة، أو محمولةٌ علـى أنّه تركٌ للأولى، أو واقعٌ على سـبيل السَّـهو والنّسـيان، ومـا شـاكل ذلـك، ومـا لا يقبـلُ التّأويـل منهـا فمحمـولٌ علـى مـا قبـل النُّبُوَّة، وسـتأتي الإشـارة إلـى بعـض تلـك الأخبـار وما قيـل فيها.

(٢) ليست في الأصل، وإنما أضفتها لينتظم سياق الكلام.

(٣) في الأصل الأهيل، والأولى «الأهل» لموافقة «الخلق» وزناً.

الفهم](١) على وُجُوبِ الْعِصْمَةِ في الِاعتقادِ(٢) والْقَوْلِ، لا خلافَ بين أحدٍ منهم في ذلك، ومنعوا وقوع الكذب أصلاً، وجزموا(٣) [في](٤) الحكم بالسَّلاَمَةِ منه قبل النُّبُوَّةِ سَمْعاً، وبَعْدَها عقلاً وسمعاً، واتَّفقت الخليقة المقرَّةُ ببعثةِ الرُّسُلِ [على ذلك]. وقَامَتِ الأدلَّةُ على وجوب عصمتهم في الأداء والبلاغ سمعاً، فلا يجوز وقوعُ الكَذِبِ مِنَ النَّبيِّ ﷺ في التَّبليغ، والتَّأدية عن الله تعالى، بدليل العقل والسَّمع معاً.

أمَّا السَّمع فبوقوع الِاتّفاق عليه كما تقدَّم، وأمَّا العقلُ فالعمدة فيه على اختصارٍ يجمعُ وجوه الأدلّة: إنَّ عدم العصمة.... (٥)

.../ [٩/ب] وقول في إيجابِ الصِّدْقِ والتَّصْدِيق، وإلزام الِامتثال على الجملةِ

---

(١) هكذا في الأصل: ولم يتبين لي معناها، ولعل الصواب (بكرة أبيهم).

(٢) حكى الإجماعَ إمامُ الحرمين في التلخيص (٢/ ٢٢٦)، والقاضي عياضٌ في الشّفا (٢/ ٩٧)، والآمدي في الإحكام (١/ ١٧٠)، والإيجي في المواقف (٣/ ٤٢٦)، والزركشي في البحر المحيط (٦/ ١٣).

(٣) في الأصل [وجرموا]، ولعل الصواب المثبتُ.

(٤) في الأصل بدون: في ولكن بإضافتها ينتظم الكلام.

(٥) هنا سقطٌ لعلّه بمقدار نصف لوحة أو أكثر، إذ المفترض أن تبدأ الصفحة الموالية حسب «التعقيبة» بكلمة «العصمة» وسأورد كلاما للقاضي أبي بكر بن العربي من كتابه القبس (١/ ٢٤٨) له صلةٌ ببحث العصمة حيث قال رحمه الله: «قد بيَّنَّا في المتوسط والمقسط وغيرهما القول في عصمة الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم، من الذنوب وبيَّنَّا، في كتاب المشكلين، تأويل ما ورد في ذلك في القرآن ظاهراً، ورددناه إلى أصل العصمة بالدليل وهو الذي ندين الله تعالى به ونجزم القول على أنهم معصومون، وإن كان الناس قد اختلفوا في الذنوب المتعلّقة بالأفعال فقد اتفقوا على أن الكذب لا يجوز أن يقع منهم لا سهواً ولا عمداً؛ لأن القول هو الذي يتبين به الشرع، فلو جاز أن يتطرق إليه ذلك لما وقعت الثقة فيه بالبيان» اهـ

والتَّفْصِيلِ، فلا وجهَ من وُجوهِ التَّبْليغِ، ولا فصْلَ من فصول الشّريعة إلاَّ والمعجزةُ تَتَعلَّقُ به وتَدُلُّ على صحَّتِه.

وإذا فَهِمتَ وجهَ تعلُّقِ المعجزةِ بالصِّدقِ، ونُزولِها مَنزلةَ القولِ، علمتَ أنَّ تَطَرُّقَ الخُلْفِ إليها في القولِ يَمْتَنِعُ عقلاً.

وإذا بلغْتَ إِلَى هذا المقام فاتَّئِدْ قَليلاً على نظرِك، وعَدِّد مُتَعلّقات عوارض الخلاف في تضمّن العِصْمة، ومدلول المعجزة، ووجوه الخُلفِ في التَّبليغ، واعْرِضْها على ما دلَّلْناكَ عليه قَبلُ من معياء التَّصديق، ومحكِّ النُّبُوَّةِ حتَّى تَتَحَقَّقَ الْعِلمَ بِهَا أَفْرَاداً كَمَا عَلِمْتَهَا جُملاً، وتَنَالَ من إبَانة خفائِها، وإزاحة حقائِقها أملاً، وَمُتَعلَّقَاتُهَا ثَلاثَةٌ:

الإعتقادُ ومحلُّه القلب، والقولُ ومحلُّه اللِّسَانُ، والعملُ ومحلُّه الْجوارِحُ.

فأَمَّا الإعتقادُ[1] فَالمعاني المتوقَّعَةُ فيه أربعةٌ: اعتقاد، جهل، شكّ، ظنّ، والحاصل يقينٌ فيه العلمُ.

وأمّا القولُ فالمُتَوقَّعُ فيه واحدٌ، وهُوَ الإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ على خِلاَفِ ما هُوَ/ [١٠/أ] به، وَهُو الكَذِبُ، وقد يكونُ بِقَصدٍ وبغير قصدٍ؛ فإن كان بقصدٍ فهو الكذبُ في مُتعارَفِ الجواز، وإن كان بغيرِ قَصْدٍ فهو بمزلّة قدم لِأَهْلِ المِلَّةِ.

وأَمَّا الْعَمَلُ فَالمُتوقّعُ فِيهِ المخالفة، وهي قسمان: مخالفةٌ بِالْقَصْدِ: وَهِيَ المعَاصي، وتنقسمُ إلى: صغائرَ وكبائرَ.

والثاني: المُخَالَفة بِغَيرِ قَصْدٍ، وَهُوَ السَّهْوُ، ويتعلّق بالعِباداتِ وغيرها، ومتعلّقه بالعبادات مقصدنا.

---

(١) في الهامش طرَّة بغير خطّ النّاسخ ونصُّها: قال العارف بالله سيدي عبد الوهّاب الشعراني: لأن محل الإيمان القلب لا اللسان. انتهى من لطائف المنَّان.

فَأَمَّا الاعْتِقَادُ ومَحلُّه القَلْبُ: فشَأْنُ الْقَلْبِ مِنَ النَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ مَشْحُوناً بالْعِلْمِ الْيَقِينِ، فَإِنْ قَامَ بِهِ اعْتِقَادٌ فَلاَ يخلو أَنْ يكون من مُتَعَلَّقَاتِ الدُّنْيَا، أَوْ مِنْ مُتَعَلَّقَات الدِّين.

فإن كان من متعلقات الدُّنيا فيجوز أن يعتقدَهُ النَّبِيُّ ﷺ على ما هو به، ويجوز أن يعتقدَهُ على خلاف ما هو به، ثمَّ يَعْلَمَهُ بَعْدَ ذلك أَوْ لاَ يَعلمَه، ويجُوزُ أن يشكَّ فيه ولا يترجّح أحد جائزَيْهِ بعد أن يترجّح.

ومن هذا ما رُوِي أَنَّهُ ورد بالمدينة وهُم يُلَقِّحون[1] النَّخْل فقال لهم رَسُولُ الله ﷺ: «ما أَظُنُّ ذلك/[١٠/ب] يُغْنِي شَيْئاً» فتركوه فكانت تمرتهم شِيصاً[2] فأُخبر بذلك فقال: «إنْ كانَ ينفعهم فليصنعوه، إنَّما ظننت ظنًّا فلا تُؤاخذ[3] بالظَّنِّ»[4]

وفي رِوَايةٍ: «أنا أَعْلَمُكُم بأمر دينكم، وأنتم أعلمُ بأمرِ دُنياكم»[5].

---

(١) تلقيح النخل: وضع طلع الذَّكَر في طلع الأنثى أوَّل ما ينشق. النهاية (٤/ ٢٦٣)

(٢) الشِّيص التَّمر الذي لا يَشْتَدُّ نَواه. الواحدة: شِيصَةٌ، واسْتَشاصَت النَّخلةُ. وقيل: الشِّيص أردأُ البُسْر والتَّمر. ويقال له: الشِّيصاء أيضا، الواحدة: شِيصَاءَة، وشِيسَاء أيضا. المجموع المغيث (٢/ ٢٣٩)

(٣) هكذا في الأصل، ونصُّ الحديث «فلا تؤاخذوني بالظنِّ».

(٤) أخرجه مسلم بغير هذا اللفظ، عن طلحة بن عُبَيدِ الله: قَالَ: مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِقَوْمٍ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ، فَقَالَ: «مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالُوا: يُلَقِّحُونَهُ، يَجْعَلُونَ الذَّكَرَ فِي الْأُنْثَى فَيَلْقَحُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا» قَالَ فَأُخْبِرُوا بِذَلِكَ فَتَرَكُوهُ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللهِ شَيْئًا، فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى الله عز وجل»

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (ح ١٢٥٤٤)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصْوَاتًا فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: «لَوْ تَرَكُوهُ فَلَمْ يُلَقِّحُوهُ لَصَلُحَ» فَتَرَكُوهُ فَلَمْ يُلَقِّحُوهُ، فَخَرَجَ شِيصًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا لَكُمْ؟»، قَالُوا: تَرَكُوهُ لِمَا =

وقال: ﷺ «إنما أنا بشرٌ مثلُكم، وأنتم تختصمُون إليَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أن يكون أَلْحَنَ بِحُجَّته من بعضٍ، فأقضيَ له على نحوِ ما أسمعُ منه، فمن قضيتُ له بشيءٍ من حقِّ أخيه فلا يأخذه، فإنَّما أقطعُ له قطعةً من النّار»[1].

فكان هذا من الغيب المخبوء عنه، الذي لا يقدح في مرتبة النُّبوَّةِ، واعتقادُه فيه بخلافه، أو ظنُّه له على غير صفته، ولا يؤثر في تبليغه، ولا يَنقض[2] دليل معجزته، بل الواجبُ في مجاري الشَّريعة عندي أنْ يَتولَّى الظَّواهرَ ويقضيَ على مضمّنها مع خفاء السَّرائرِ عليه.

ومن كمال فضائله استبهامُ أمورِ الدُّنْيا في قلبِهِ، وخَاصَّةً أبواب الفِلاحة التي هي فاتحة استثمارها، ومرتقى استكثارها[3].

/ [١١/أ] وأمَّا إن كان [من][4] متعلّقات[5] الدِّين فلا بُدَّ له من العلم به؛ وذلك إذا قلنا يجوزُ الاجتهادُ منه فِي النَّوازلِ التي لم يَنزل فيها وحيٌ، ولا عصب لها أمرٌ ولا نَهيٌ، فَإنَّه يجوزُ عند بعضهم أن يُصِيبَ فيها شَاكِلَةَ الصَّوَابِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْدِلَ فِيهَا عن حُكْمِ الله المشْرُوعِ، وَلَكِن لا يَجُوزُ أن يُقَرَّ

= قُلتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ» وأخرجه ابن ماجه أيضا في سننه (الرهون ـ باب تلقيح النّخل)(ح ٢٤٧١)

(١) أخرجه البخاري بنحوه: (كتاب الأحكام ـ باب موعظة الإمام للخصوم)(ح ٧١٦٨)، ومسلمٌ (كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ ـ بَابُ الْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ، وَاللَّحْنِ بِالْحُجَّةِ) (ح ١٧١٣)

(٢) في الأصل: ولا ينقص.

(٣) ويحتمل قراءتها: واستكبارها.

(٤) [من] ليست في الأصل، وإنما أضفتها ليستقيم نظمُ الكلام.

(٥) في الأصل: متعقلات.

عليه إجماعاً، بل يجب أن يُنَبَّهَ على الحكم، ويعلم معجَّلا بالوجه فيه. (١)

وعندي أنَّه معصومٌ في اجتهاده لا يعدل فيه عن حكم الله تعالى بحال(٢)، فإنه يخبر عن الشَّرْع فيجبُ أن يكُونَ خَبَرُه على وَفْقِ مخبره لما تَقَدَّم، [وعلى قول بعضهم السَّابِق، لا يختلف فيه القائل بتصويب المجتهدين، ولا بمُخالف له،](٣) ولا ينبني ذلك على هذا؛ لأنَّ القوْلَ بتصويبِ المجتهدين إنَّما هو بعد استقرار الشَّرع، وعند اجْتِهَادِ النَّبِيِّ لَمَّا يَستقرَّ الشرعُ بعدُ.

وأمَّا الجهلُ فكلمةٌ يجب تَنْزِيهُ النُّبُوَّةِ عنها جُملةً، فإنَّها مذمومةٌ في الغَالبِ والمشهُورِ، فإذا احْتَجْنا إلى البيانِ قَرَنَّاها بما يحسن إطلاقها، وقُلْنا:

أمَّا الجهلُ بِالله وصفاتِه/ [١١/ب] فَلاَ يجوزُ على النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ النُّبُوَّةِ(٤)، [وأما قبلها](٥) فاختلف النَّاسُ فيه ـ وعندي أنه مَعصومٌ ـ قبل النُّبُوَّةِ عَنْه(٦).

وأمَّا بِأحكام الشَّريعة فلا عِلْمَ له بها حتَّى يُوحى إليه فيها، أو يُطلع على الحكم بما أراده الله تعالى في نوازلها، وقد اندرج في هذا الكلامِ جملةُ الأقسام.

---

(١) يُنظَرُ: التَّبصرة (ص ٤٠٩)، اللُّمع (١/ ١٣٤)، المستصفى (ص ٣٤٦).

(٢) يُنظَرُ: نهايةُ السول (١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، التقرير والتَّحبير (٣/ ٣٠٠).

(٣) العبارة تحتاج إلى مزيد من التأمُّل.

(٤) بالإجماع، ولا إخالُ هذه المسألةَ تحتاجُ تطويلًا في تقريرها؛ إذْ هي من القطعيّات.

يُنظر: الشفا (٢/ ٩٧)، الإحكام للآمديّ (١/ ١٧٠)، البحر المحيط (٦/ ١٤)

(٥) أضفتها لينتظم سياق الكلام.

(٦) قال القاضي عياض رحمه الله في الشَّفا (٢/ ١٠٩): «وَالصَّوَاب أَنَّهُم مَعْصُومُون قَبْل النُّبُوَّة مِن الْجَهْل بِالله وَصِفَاتِه وَالتَّشَكُّك فِي شيء من ذَلِك، وَقَد تَعَاضَدَت الْأَخْبَار وَالآثَار عَن الْأَنْبِيَاء بِتَنْزِيهِهِم عن هذه النَّقيصة مُنْذُ وُلِدُوا وَنَشْأَتِهِم عَلَى التَّوْحِيد وَالْإِيمَان بَل عَلَى إِشْرَاق أنوار المعارف، ونَفَحات أَلْطَاف السَّعَادَة»

وأمَّا القَوْلُ ومحلّه ـ على ما ننتحيه الآن بِالْبيان ـ اللِّسانُ، فَلا يصحُّ أن يقع من النَّبِيِّ ﷺ في سبيل الإِخْبار عن الشَّيْءِ على خلاف ما هُوَ عَليه، لاَ بِالْقصد إلى ذلك، ولا مع [عدم][1] القصد إليه؛ إذْ لا يَجوز الكَذِبُ على الأَنْبِيَاءِ لا قَصْداً ولاَ سَهْواً في طريق التَّبْلِيغ إجماعاً.

وَأَنا أَقُولُ: وَلاَ فِي غَيْرِهِ عن بَصِيرةٍ صَادِقةٍ، ويقينٍ ثابتٍ؛ والدَّلِيلُ عليه ما وقعت عليه الإشارة قبلُ مِن أنَّ المعجزةَ دليلٌ على صدقه في تبليغه، نازلاً في منزلة قوله: «صَدَق»، «عنّي يبلغ»، و«بِأَمري يتكلّم»، و«ديني يشرّع»، فاقتدوا به.

وَتَجَوُّزُ وقوع الإخبارِ مِنْهُ عَنِ الشَّيء على خلاف ما هو به سَهْوًا أَوْ عَمْدًا يَنْقُضُ دليلَ المعجزة، ويوقِعُ الخُلْفَ في خَبَرِ الْبَارِي سبحانه، وذلك محالٌ قطعاً عقلاً وشرعاً.

/ [١٢/أ] وَنَرَى أَهْلَ المِلَّةِ يَتَبادرونَ إِلَى الْقَطْعِ بِعِصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الكذب القصد، ويتساهلون فيما يقع مِنه بِغَيرِ قصدٍ، اعْتماداً على صورة السَّهْوِ[2]، ومُسَامحةً لِخُلوِّهِ عن التَّكْليفِ، وَتَعَلُّقًا بألفاظٍ وَردت فِي الآثَارِ، فَحَذَارِ منه فإِنَّهُ زائِدُ البوارِ، فَاعْلم ذلك واقْدُرْ هَذِهِ الأُصُولَ قدرَها، وأَحْضِرْهَا ذِكرَكَ إِبَّانَ نَظَرِكَ فَإِنَّهَا تُسَدِّدَ مجاري عبرك.

وأمَّا الْعَمَلُ بِالجوارحِ فإنَّ أَفْعالَ المكلَّفين تَنقَسِمُ إلى خمسةِ أقسامٍ: فرضٍ وندبٍ ومباحٍ ومكروهٍ ومحظورٍ، وكذلك أقوالُهُم، ولا يَتَعَلَّقُ التَّكْلِيفُ بِها إلاَّ مع الْقَصْد، فإذا عُدم القَصْدُ ارْتَفَعَ التَّكْلِيفُ عن أفْعَالهم وأقوالِهم.

---

(١) العبارة بدون زيادة لفظة [عدم] غيرُ مستقيمة.

(٢) سيأتي الحديث عليها.

فَأَمَّا الأنبياءُ صَلواتُ الله عَليهِم فالتَّكْليف مُتَوَجِّهٌ إليهِمْ تَوجُّهَه إلى الخلق، والوظائفُ الشَّرْعِيَّةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهم تعلُّقَهَا بهم، وربما يتميَّزونَ عن الخَليقَة وتَتَميَّزُ عنهم في الشَّريعةِ بِأحكام، ويستوي الأنبياءُ وسائرُ المكلَّفِين في عدم تَعَلُّق الخِطَابِ بهم مع عدم القَصدِ، إلاَّ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ على الأنبياءِ وجودُ المخالفةِ في التَّبْلِيغِ مَعَ السَّهْوِ / [١٢/ب] عندنا؛ لما قدَّمْناهُ من الدَّلِيل القطعيِّ، وعند مخالفِنا؛ لما يؤدّي إليه من تَنْفِير قلوبِ الخَلْق عن الإقْبال عليهم، وقِلَّةِ الثِّقَة بأَقْوالِهِمْ حَتَّى لاَ تَطْمَئِنَّ نَفْسٌ إِلَى تَبْلِيغ، وَدَلِيلُنَا قَوِيٌّ لِما تَقَرَّرَ في كُتُبِ الأُصُولِ.

فَأَمَّا أفعالُ الأَنْبياءِ مَعَ القَصْد فَهِي ثلاثةٌ: **فرضٌ وندبٌ وإباحةٌ.**

فأمَّا **المحظورُ** فلا يقع ـ في عقائده المتعلِّقَةِ بمعرفَةِ الله تعالى، ولا فيما يبلّغه عنه، ولا في أقواله كذلك ـ عقلاً.

وأمَّا ما لا يتعلّق بذلك من عقائدَ وأقوالٍ وأفعالٍ، فأجمعت الأُمَّةُ على امتناعِ وقوعِ الكبائر منهم(١)، واختلفوا في الصَّغائر.(٢)

---

(١) وقد نقل الإجماع على هذا عددٌ من الأئمة الأعلام. يُنظَر: الإرشاد للجويني (ص ٢٧٩)، المُعلم (٢/ ٣٤)، المحرّر الوجيز (١/ ٢١١)، الشِّفا (٢/ ١٤٤).

(٢) اختلافاً طويلًا، خلاصته ـ كما ذكر القاضي عياض رحمه الله في الشفا (٢/ ١٤٤) ـ ترجع إلى ثلاثة أقوال:

جواز وقوعها منهم، مع عصمتهم من الإقرارِ عليها.

عصمَتُهم من الوقوع فيها.

التوقّف؛ لأن العقل لا يحيل وقوعها، ولم يأت في الشّرع قاطع بأحد الوجهين.

والقولانِ الأوّلان هما الشّهيران، وهذا كله في غير صغائر الخسة، والمقصود بها الذّنوب التي تُزري بمنزلة فاعلها، وتوجبُ الحكم عليه بالخسّة ودناءة الهمّة وسقوط المروءة، فهذا النّوع من الذّنوب قد نُقل أيضا الإجماعُ على منعِ صدوره من الأنبياء عليهم السلام، وأنه في حكم الكبائر؛ لأن مثل =

وحمل مجوّزُها مأثورَ الأخبار الموهمةِ لها عليها.[١] ومنعَها آخرون وبه أقُولُ؛ لا سيَّما والكبائرُ غير محصورة[٢]، والصَّغائر عنها غيرُ مميّزة[٣].

وأمّا المكْروهُ فاقطعْ عنّي بأنّه لا يجوز عليه كالمحظور[٤]، وإن كان القولُ فيه

= هذا يحُطُّ منصب المتّسم به ويُزْري بصاحبه، وينفّر القلوب عنه، والأنبياء منزّهون عن ذلك. انتهى بتصرُّفٍ يسيرٍ من الشّفا (٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥)

(١) وقد عقد القاضي عياض فصلا ـ في الشّفا (٢/ ١٥٥ ـ ١٦٩) ـ عَنونهُ «فصل في الرد عَلَى من أجاز عَلَيْهم الصغائر والكلام عَلَى ما احتجوا به فِي ذَلِكَ» اهـ ومن هذه الأخبارِ التي تمسّكوا بظواهرها: قول النَّبِيِّ ﷺ فِي دُعَائِهِ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ) وَنَحْوَهُ من أدْعِيَتِهِ ﷺ، وَذِكْرُ الْأَنْبِيَاء فِي الْمَوْقِف ذُنُوبَهُم فِي حَدِيث الشَّفَاعَة، وَقَوْلُهُ (إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي فَأَسْتَغْفِرُ الله) وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَة (إِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً) وغيرها من الآيات والأحاديث التي تمسَّكُوا بظواهرها، وقد ذكرها القاضي عياض في الشفا وردّ عليها تِباعاً....

(٢) اختُلف في ضابط الكبيرة، هل تعرف بالحدّ أو العدّ، والذين قالوا بالثّاني اختلفوا أيضًا على أقْوَالٍ: قيل هي أربعةٌ وقيلَ سَبْعَةٌ، وَقِيلَ: أَرْبَعَةَ عَشَرَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هِيَ إِلَى سَبْعِينَ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى السَّبْعِ. قال الزَّرْكَشِيُّ بعد سرده للأقوالِ: «وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَنْحَصِرُ، إِذْ لَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ إِلَّا مِنَ السَّمْعِ وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ حَصْرُهَا، وَقَدْ أَنْهَاهَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي جُزْءٍ صَنَّفَهُ إِلَى السَّبْعِينَ». يُنظرُ: البحر المحيط (٦/ ١٥٤)

(٣) قال الزَّرْكَشِيّ: لو عُرف ذلك ـ أي تمييزُ الكبائر عن الصغائر ـ لَكَانَتْ الصَّغَائِرُ مُبَاحَةً، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْفَى ذَلِكَ عَلَى الْعِبَادِ لِيَجْتَهِدَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي اجْتِنَابِ مَا نُهِيَ عَنْهُ، رَجَاءَ أَنْ يَكُونَ مُجْتَنِبًا لِلْكَبَائِرِ.

(٤) والذين منعوه أدخلوه في ما يُعْصَم منه النبي ﷺ بدليلين:

الأول: أن المكروه منهي عنه، وقبيح، فكيف يخالف النبي ﷺ فيرتكب ما نهاه الله عنه من القبيح؟.

والثّاني: أن التأسّيَ به مطلوب، فلا يقع منه مكروه، إذ لو وقع لكان التأسّي فيه مطلوباً، فلا يكون مكروهاً، قال القاضي عياض في الشّفَا (٢/ ١٤٥): «وَقَد ذَهَبَ بَعْضُهُم إِلَى عِصْمَتِهِم من مُوَاقَعَة المَكْرُوه قَصْدًا»

بذلك فرعٌ على معرفته، وهو معنىً مطموسٌ مع فروعه في القلوب؛ فإذاً أقولُ[١] عليك به، واكْتَفِ بقولي فيه.

وأمّا المباحُ فيُتَصوَّر وقوعُه منه؛ لأنّهُ لا حرجَ عَليهِ فيه شَرْعاً، ولا يمتنع وقوعه عقلاً بَيْدَ/ [١٣/أ] [أنّي][٢] أقُولُ فيه قَولاً بَديعاً[٣]:

وهو أنَّ كلَّ مُبَاحٍ من أفعال المكلَّفين يُتَصَوَّر أن يقَعَ قربةً مندوباً إليه بِالنيَّة، بأن[٤] يقصد فيه منزعَ خيرٍ، وطريقَ برٍّ، كأكل الطَّعَامِ للتَّقَوِّي على عبادة الله تعالى، ووطءِ الزَّوْجة استعفافًا لها، واستعفافًا بها، وهَلُمّ جرّاً، كذا إلى استيفاء جميعِ المباحات.

وكذلك وقعت أفعالُ النَّبيِّ ﷺ كلُّها المتصوّرة بصورة الإباحة هكذا على قصد القربةِ استكمالاً للشَّرف، واستنماءً للنِّعْمَةِ، وعليه يدلُّ جميعُ الأخبارِ المأثُورةِ عنه في جملة أحواله.

فإذا صحّ أنَّ جميعَ أفعالِ الأنبياءِ صَلَواتُ الله عليهم لا تقع إلاّ قربةً، أو مباحةً، أو خارجةً عن رَسْم الكَبَائِر من الذُّنُوبِ، أَوْ كلّها على اختلافِ النَّاس إلاّ في ما سبيله الأداءُ والبلاغُ، فلا خلاف بين الأمّة فِي وُجُوبِ السَّلامَة فيه عن قصد المخالفة.

فأمّا وقوعُ المخالفة فيها بغيرِ قصدٍ معَ حَالَةِ السَّهْوِ فَإنَّه مختَلفٌ فيه، فَالذي صارَ إليه القَاضي[٥] أنّهُ يجوزُ ذلك في القول والفعل؛ وَإن كان على وجه التَّبليغ

---

(١) ويحتمل قراءتها: [فلا أطوِّلُ عليك].

(٢) تكرّرت في المخطوط، وهي في الأصل [فإني] ولعل الصحيح المثبتُ.

(٣) في الأصل: [بليغاً]، وصوّبها النّاسخ في الهامش ب [بديعا].

(٤) في الأصل: فإن.

(٥) قال رحمه الله في الانتصار للقرآن (١/ ٦٤): «وإنّ رسول الله ﷺ يجوز منه ويصح أن ينسى شيئاً من =

والأداء للرِّسالة؛ لِأَنَّ ذُهُولَ القَلب/ [١٣/ب] وبدرات القول، وغلطات الفعل لا تدخل تحت المقدور، ولا تدخل تحت مضمّن الصِّدْقِ والسَّداد.

وقال جمهورُ المحقِّقِين بامتناع ذلك وعليه سَائرُ الأَئِمَّة من المتكلّمين، واختاره الأُستاذُ أبو إسحاق[1]، مالكُ زِمامِ هذا الفنِّ، وأشار إلى ما قدَّمناهُ من تحقيق هذه النُكتة في تعلُّقِ المعجزة بالتَّصديقِ على الإطلاق من حيثُ إنَّها دالَّةٌ عليه، ونَازلةٌ منزلةَ قولِ الرَّبِّ: «صدقت».

ومِن حُكمِ الدَّليل لا ينفَكُّ عن المدلول كدلالةِ الفِعْل عَلى الفاعل.

فَإن قيل: معتضدكم هذا من دلالة المعجزةِ على صِدْقِ النَّبِيِّ في تبليغه في كُلِّ أَحْوَالِهِ، مِن قَصده، وذهوله، وعمده، وسهوه، إنَّما كان يثْبُتُ لكم استمراراً، أو بطردٍ، لو كانت دلالةُ المعجزةِ مِن الدَّلالاتِ العَقليَّةِ التي تتعلَّق بمدلولاتِها في أنفسها؛ فأمَّا وهي تَدُلّ دلالةَ اخْتِصَاصٍ بحكم الوضع، لا عموم بحكم الاطّراد، فتختصّ بحالة التَّحَدِّي، وذلك مع الذِّكر دون الذُّهُول، وهذا هو إشكال المسألة، فإذا انجلى لم يَبْقَ بعده غمرةٌ تتحيَّرُ فيها الأفكارُ.

فالجواب لنا الآن ـ مَعَ أَنَّ هَذِهِ/ [١٤/أ] المقالةَ قَبَسٌ مختارٌ، وثَبَتٌ[2]

= القرآن بعد تبليغه، وسَيُذَكره ويستثبتُه من حفاظ أمته، وأنه يجوز أن يسهو عن بعض عباداته التي أمر بها، ويوقعها على غير الوجه الذي أخذ عليه، مثل ما كان منه من السهو في الصلاة، وأن ذلك أجمع غيرُ قادح في نبوته ولا مقتضي الارتياب به، ولا حاط له عن رتبة الفضل والكمال». اه

(١) هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، الأصولي، الشافعي، الملقب ركن الدين، أحد المجتهدين في عصره وصاحب المصنفات الباهرة. (ت ٤١٨هـ).

يُنظر: طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٣١٢ ـ ٣١٥)، السّير (١٧/ ٣٥٣)، طبقات الشافعية (٤/ ٢٥٦).

(٢) الثَّبَتُ بالتحريك الحجة والبينة لسان العرب، مادة ثبت (٢/ ٢٠)

طارقٌ للخوض في تعيين وجه دلالة المعجزة في اقتضائها من أحكام أدلَّة العقل والمواضعة، ولكنَّ القدرَ الذي يُثمرُ لك العلمَ، ويُغنيك عن التَّطويلِ ـ:

أَنَّ المعْجِزةَ إنَّما تَدلُّ لِنُزُولها مَنْزلة القَول حَسْبما بيَنَّاه قبلُ، ويكفي هذا فِي تحصيل العلم بالغرض، فإنَّها إذا تنزّلت منزلة قوله «صدقت»، فلا تَعَلُّق لها بِصدق النَّبِيِّ عَلَى الاخْتِصَاصِ والتَّبْعِيض؛ لِأَنَّ ذلك لا يخْلُو أَن يَكون على جهة الإِجْمَال، أو على سَبيل التَّعْيِينِ، فإن كانت تدلُّ عَلى الصِّدْقِ على حُكْمِ الاخْتِصاصِ والتَّبْعِيضِ المُجْمل أدّى[1] ذلك إلى مُحالٍ، وهو مَرْجُ الحقِّ تحت امتثاله والإيمان به، مع ما لا يجوز سماعه، ولا الإيمان به، ولا امتثاله، وذلك ما لم يقُله أحدٌ لاستحالته.

وإن كان على طريق التَّعيِينِ: فَمَا الدَّليلُ على تَعْيِينِ المعنى الخارجِ عن وجه دلالةِ المعجزة بحالةِ السَّهْوِ أو غيرِه من المغيّبات؟ ولا يعَيِّنُ مُعَيِّنٌ نَوعاً إلاَّ عُكِس عَليه فلم يجده مشاعا.

فإن قيل: الدَّلِيلُ عَلَى تَعْيِين حالةِ السَّهْوِ فيما يخرج عن وجه دلالة المعجزة عليه وقوعُ السَّهْوِ/[١٤/ب] في القَول والفعل بما تظافرَ من الرِّوَاياتِ عَن النَّبِيِّ ﷺ وثبت منقولاً عنه.

قلنا: هذا مقصود المسألة، ونحن نتقصَّى عنه سَردَ الرّوايات، ونُنْجِزُ المسألة بنجازه إن شاء الله تعالى.

* * *

---

(١) في الأصل: فأذى.

الأصل الثاني
في تسطير الرّوايات في المسألة ومقارنتها بجميعها[١]

ثلاثُ مُعْضِلات:

المعضلةُ الأولى:

ما روى مُحمّد بن كعب[٢] ومحمَّد بن قيس[٣] أنَّ رسولَ الله ﷺ جلس في نَادٍ مِن أنديَةِ قومه، فتمنّى ألاَّ يأتيهم من الله شيءٌ يُنفرهم عنه فنزلت عليه: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ فقرأ حتى بلغ: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠﴾[٤] ألقى عليه الشّيطَانُ كلمَتين: تلك الغَرَانِقَةُ العُلى، وإن شفاعتهنّ تُرتَجى، فَتكلّم بها، ثمَّ مضى فقرأ السُّورَةَ كُلَّها، فلمَّا بلغ الكلمتين قال: ما جئتك بهاتين، فَأَوحَى الله تعالى إليه:

---

(١) في الأصل: ومقارنها. ويحتمل: «وما قاربها، يجمعها ثلاث..» بقرينة تقدّمها هكذا (وما قاربها) عند سرد مباحث الرّسالة.

(٢) هو مُحَمَّدُ بنُ كَعْبِ بنِ حَيَّانَ بنِ سُلَيْمٍ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الصَّادِقُ، أَبُو حَمْزَةَ ـ وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللهِ ـ القُرَظِيُّ، المَدَنِيُّ، مِنْ حُلَفَاءِ الأَوْسِ، كَانَ أَبُوْهُ كَعْبٌ مِنْ سَبْيِ بَنِي قُرَيْظَةَ، سَكَنَ الكُوْفَةَ، ثُمَّ المَدِيْنَةَ، ثقةٌ روى له الجماعةُ (ت ١٢٠هـ)، وقيل قبلها.

يُنظرُ: الطّبقات الكُبرى (٥/ ٣٤٠)، تهذيبُ الكمال (٢٦/ ٣٤٠ـ٣٤٨)، السِّير (٥/ ٦٥ـ٦٨).

(٣) هُو مُحمَّد بن قيس المدني، أبو إبراهيم، ويُقال: أبو أيوب، ويُقال: أبو عثمان، مولى يعقوب القبطي، ويُقال: مولى آل أبي سفيان بن حرب. وهو قاصّ عُمَر بن عبد العزيز، روى له مسلم، والتِّرمِذِيّ، والنَّسائي، وابن ماجه، تُوُفِّيَ بِالْمَدِينَةِ فِي فِتْنَةِ الْوَلِيدِ بْنِ يَزِيدَ، سنة (١٢٥هـ) أو (١٢٦هـ).

يُنظر: الطّبقات الكبرى (٥/ ٤١٨)، الثّقات (٧/ ٣٩٣)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٢٣ـ٣٢٦).

(٤) سورة النجم، الآيات (١ ـ ٢٠).

﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ إلى ﴿ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ ﴾[(١)] فاغْتَمَّ لذلك فنَزَل قولُه تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾[(٢)(٣)]

وَفِي رِوَايَةٍ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَمَنَّى في نفسِهِ أن يَأتيه مِن اللَّهِ ما يُقَارب بينه وبين قَومه، وَحَدَّثَ/ [١٥/أ] بِهِ نفسَه وأحَبَّهُ، وذكر نحوه، وأَنَّ جبريلَ قال له: لقد تلوت على الناس ما لم آتِكَ به، فحزِن رسول الله ﷺ حُزناً شديداً، وخاف من الله خَوْفاً عَظيماً، فأنزل الله لحفظه ولِيُسلّيَهُ ويُخْبِرَهُ: أنَّه لَم يكن نَبِيٌّ ولا رَسُولٌ تَمنَّى كما تَمنَّى، وأحبَّ كما أحبَّ إلاّ والشَّيطَان قد ألْقى على أُمْنِيَّتِهِ كَما ألقى على لسانِه، ثمَّ نسخ الله ما ألقى الشيطان وأحكم آياته.[(٤)]

وعن أبي العالية[(٥)]: قالت قريشٌ: إنَّما جُلساؤُك عبْدي[(٦)] فُلان ومولى بني فلان،

---

(١) سورة الإسراء، الآيات (٧٣ ـ ٧٥).

(٢) سورة الحجّ، الآية (٥٢)

(٣) أخرجه الطّبريّ في تفسيره (١٨/ ٦٦٣) عند الآية (٥٢) من سورة الحجّ، وفي التّاريخ (٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١) عن القاسم بن الحسن، ثنا الحسين بن داود، ثنا حجّاج عن أبي معشر عنهما، وإسنادها ضعيف لضعف أبي مَعْشَرٍ، واسمه نَجِيْحُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السِّنْدِيُّ. يُنظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٢).

(٤) أخرجه الطبريّ في تفسيره (١٨/ ٦٦٣ ـ ٦٦٤) في الموضع الأول بأطولَ ممّا هنا، وفي التّاريخ (٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨) قال: حَدَّثَنَا ابنُ حميد، قال: حدثنا سلمة، قال: حدّثني محمد بن إسحاق، عن يزيد بن زِيَادٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، وإسنادُه ضعيف لضعف ابن حميد، وابنُ إسحاق مدلِّسٌ وقد عنعن.

(٥) هو رُفَيعُ بن مهران الرياحي البصري الإمام، المقرئ، الحافظ، المفسر، أبو العالية الرياحي، أحد الأعلام، ثقة كثير الإرسال، وما نقل عن الشافعيّ أنه قال: حديث الرياحي رياح، فإنما أراد حديثًا خاصًّا وهو حديث القهقهة، كما نَبَّه عليه ابنُ عديّ، ثم قال: وسائر أحاديثه مستقيمة. (ت ٩٠هـ) وقيل (٩٣هـ)، يُنظر: تهذيب الكمال (٩/ ٢١٤ ـ ٢١٨)، السّير (٤/ ٢٠٧ ـ ٢١٣)، الإصابة (٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨).

(٦) هكذا في الأصل، والمثبت في الرواية عند الطّبري: إنما جلساؤك عبدُ بني فلان، وفي بعض الرّوايات عبيد بني فلان، على صيغة الجمع.

فلو ذكرتَ آلهتنا بشيء جالسناك، فإنّه يأتيك أشرافُ العرب، فإذا رأى جلساؤك أشرافَ قومِك كان أرغب فيك، فنزلت السُّورة فأجرى الشَّيطان: وإن شفاعتَهُنَّ لترتجى، مثلهنَّ لا يُنسى. [١]

وقد رُوِي في نزول هذه الآية أنَّ شيطاناً يُقال له الأبيض، كان قد أتى النَّبيَّ ﷺ في صورة جبريل، والنَّبيُّ ﷺ يقرأ ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾ فلمَّا انتهى إلى قوله: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ﴿١٩﴾﴾[٢] ألقى الشَّيطان في قراءة النَّبيِّ ﷺ ذلك. [٣]

المعضِلةُ/ [١٥/ ب] الثَّانِية:

روى قَتادةُ[٤] وغيرُهُ في قوله تَعالى: ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ﴾[٥] قال: كان يخفي في نفسه، ودَّ أنَّه طلَّقها[٦].

---

(١) أخرجه الطبري (١٨/ ٦٦٤) بأتمّ ممّا هنا، وفيه ذكر سجود الرّسول ﷺ وكذا من معه من المسلمين والمشركين، من طريقين عن داود بن أبي هند عنه، وإسناده صحيح إلى أبي العالية، لَكِن علَّته الإرسال.

(٢) سورة النّجم، الآيات (١ ـ ١٩)

(٣) ذكره الرّازيُّ في التّفسير الكبير عند الآية (٥٢) من سورة الحجّ (٢٣/ ٢٤٠) من رواية عطاء عن ابن عباس، وذكره القرطبيُّ في الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ٨٤) عن ابن عباس، وذكره البغويُّ في معالم التّنزيل (٣/ ٣٤٨) من غير نسبة.

(٤) هو ابنُ دِعَامَةَ بنِ قَتَادَةَ بنِ عَزِيْزٍ السَّدُوْسِيُّ حَافِظُ العَصْرِ، قُدْوَةُ المفسِّرِيْنَ وَالمُحَدِّثِيْنَ، أَبُو الخَطَّابِ السَّدُوْسِيُّ، البَصْرِيُّ، الضَّرِيْرُ، الأَكْمَهُ، حافظ ثقة ثبت، روى له الجماعة، (ت ١١٧هـ)
يُنظَر: وفيات الأعيان (٤/ ٨٥ ـ ٨٦)، السِّير (٥/ ٢٦٩ ـ ٢٨٣)، تهذيب التّهذيب (٨/ ٣٥٢ـ٣٥٦)

(٥) سورة الأحزاب، الآية (٣٧)

(٦) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٠/ ٢٧٣) والطّبرانيّ في المعجم الكبير، باب ذكر تزويج النَّبيِّ ﷺ زينب، وذكر سنها، ووفاتها (ح ١١٤)

وعن ابن زَيدٍ[١]: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَد زَوَّج زيدَ بن حارثة زينبَ بنتَ جَحْشٍ، ابنةَ عمَّته، فخرج رسُولُ الله ﷺ يوماً يريدُه، وعلى الباب سِترٌ من شعَر، فرَفعت السِّترَ الرِّيحُ، فانكشفت وهي في حجرتها حاسرة، فوقع إعجابها في قلب النَّبيِّ ﷺ، فَلمَّا وقع ذلك كُرِّهت إلى الآخَر، قال: فجاء فقال: يا رسول الله: إنّي أريدُ أن أفارق صاحبَتِي، قال: مالك؟ أرابك منها شَيْءٌ؟ فقال: لا، والله يا رسول الله ما رابني منها شيءٌ، وما رأيتُ إلاّ خيراً، فقال له رسُولُ الله ﷺ: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ إن فارقها تزوّجتُها[٢].

---

(١) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدويّ مولاهم المدنيّ، روى عن أبيه، وابن المنكدر، وعنه أصبغ وقتيبة وغيرهما، أجمعوا على ضعفه، له: «التفسير» و«الناسخ والمنسوخ» أخرج له التّرمذيّ وابن ماجه (ت ١٨٢هـ)

يُنظر: تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٧ ـ ١٧٩)، طبقات المفسّرين للدّاوديّ (١/ ٢٧١)، معجم المفسّرين (١/ ٢٥٦).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (٢٠/ ٢٧٣)، وفي التّاريخ (٢/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤)، قال: حدَّثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد....، فذكره. وهذه الرواية فيها علّتان:

الأولى: أنها معضَلة؛ لأنَّ عبد الرحمن بن زيد من الطبقة الثانية من التّابعين، (ت١٨٢هـ)، فهو لم يُدرك القصَّة، ولم يذكُر الواسطة بينه وبين من حدث بها عن الصحابة رضي الله عنهم.

العلّة الثّانية: أنَّ ابنَ زيد متَّفَقٌ على ضعفه، وممن ضعفه: أحمد، وابن معين، وابن المديني، والنسائي، وأبو زرعة، وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته، من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ضعيفاً جداً. وقال ابن خزيمة: ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه. وقال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه.

يُنظَرُ: تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٧ ـ ١٧٩)

وقد أحسن الحافظ ابن كثير رحمه الله، فقد قال في تفسيره (٦/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥) عند تفسير هذه الآية: =

وعن عَليِّ بنِ الحسين[1]: كان الله تعالى قد أعلم نَبِيَّهُ أَنَّ زينبَ ستكُونُ مِن أزواجِه، فلمَّا أتاه زيدٌ يشكُوها/ [١٦/ أ] قال: اتَّق الله، وأمسك عليك زوجك، قال الله تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾[2][3]

قالت عائشَةُ رضي الله عنها: لو كتم رسول الله ﷺ شيئاً ممّا أُوحيَ إليه من كتاب الله لكتم: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾[4].

= ذكر ابن جرير وابن أبي حاتم هاهنا آثاراً عن بعض السّلف رضي الله عنه أحببنا أن نضربَ عنها صفحاً، لعدم صحَّتِها فلا نوردُها. وقال أبو بكر ابن العربيّ رحمه الله في أحكام القرآن (٣/ ٥٧٧): وهذه الرِّواياتُ كلّها ساقطة الأسانيد.

(١) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي العلويّ المدنيّ أبو الحسين ويكنى بغيرها، زين العابدين، (ت ٩٣هـ) وقيل غيرُ ذلك، ثقةٌ ثبتٌ، روى له الجماعةُ.
يُنظَرُ: تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٨٢ ـ ٤٠٤)، السير (٤/ ٣٨٦ ـ ٤٠١)، تهذيب التهذيب، (٧/ ٣٠٤ ـ ٣٠٧)

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٣٧)

(٣) أخرجه الطّبري في التفسير (٢٠/ ٢٧٤)، ورجال إسناد هذه الرّواية ثقات، ماعدا عليَّ بنَ زيد بن جدعان، فقد ضعف، قال ابن حجر في الفتح: «وَقَدْ أَطْنَبَ التِّرمِذِيُّ الْحَكِيمُ فِي تَحْسِينِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَقَالَ إِنَّهَا مِنْ جَوَاهِرِ الْعِلْمِ الْمَكْنُونِ».
ويُقَوي هذا الإسنادَ روايةُ ابن أبي حاتم من طريق السدي في التفسير (٩/ ٣١٣٧)، التي قال عنها ابن حجر عند تعليقه على رواية علي بن الحسين وقول الترمذي عليها، قال: «... وَكَأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ ـ أي التّرمذيّ ـ عَلَى تَفْسِيرِ السُّدِّيِّ الَّذِي أَوْرَدْتُهُ، وَهُوَ أَوْضَحُ سِيَاقًا، وَأَصَحُّ إِسْنَادًا إِلَيْهِ لِضَعْفِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ» اهـ. فتح الباري (٨/ ٥٢٤)

(٤) رواه مسلم (كتاب الإيمان ـ بَابُ مَعْنَى قَوْلِ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، وَهَلْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَبَّهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ) (ح١٧٧) والتّرمذي (تفسير القرآن ـ باب ومن سورة الأحزاب) (ح ٣٢٠٨) وقال: هذا حديث حسن صحيح.
وأخرجه البخاريُّ في الجامع الصّحيح من حديث أنسٍ رضي الله عنه: (كتاب التّوحيد ـ باب وكان عرشُه على الماء)(ح٧٤٢٠).

المعضلة الثّالثة:

أحاديثُ السّهو، حديث ذي اليدين[١]، وعبد الله بن مسعودٍ، وابن بُحَيْنَة[٢].

أمّا حديثُ ذي اليَدَيْنِ: فرواه عنه أبو هريرةَ من طريق أبي سلمةَ ومحمّدِ بنِ سيرين عنه.

أمّا حديثُ أبي سلمة فقال: صلّى رسُول الله ﷺ الظّهرَ أو العصرَ فسلَّم، فقال رجلٌ يقال له ذُو اليدَينِ: الصّلاةُ يا رسول الله أنقصت؟ فقال النّبيُّ ﷺ لأصحابه: أحقٌّ ما يقولُ؟ قالوا: نعم، فصلّى ركعتَينِ أُخرَاوَيْنِ ثمّ سجد سجدتينِ[٣].

وأمّا حديثُ محمّد بن سيرين فرواه عنه يزيدُ بنُ إبراهيم قال: صلّى [رسول][٤] الله ﷺ إحدى صلاتَي العشاء ركعتيْنِ، ثمّ سَلَّمَ ثمّ قام إلى خشبةٍ في مقدَّم المسْجد، ووضع يده عليها، وفيهم أبُو بكرٍ وعمرُ فهَابَاهُ أن يكلّماهُ، وخرج سَرَعَان[٥] النّاس،

---

(١) هو الصّحابي الخِرْبَاقُ بنُ عمرو من بني سليم، شهد النّبيَّ ﷺ، ورآه وهَمَ في صلاته فخاطبهُ، وقد سمّاه النّبيُّ ﷺ ذا اليدين لطولٍ في يديه، أو لأنه بسيط اليدين على وجه الحقيقة، وقيل يحتمل أن يكون كنايةً عن طولها بالعمل والبذْلِ، وجزم ابن قتيبة بأنّه كان يعمل بيديه جميعاً، وقد عاش بعد وفاة النّبيِّ ﷺ حتى روى عنه المتأخرون من التّابعين.

يُنظَر: المعارف لابن قتيبة (٣٢٢)، الاستيعاب (٢/ ٤٧٥ ـ ٤٧٨)، أسد الغابة (٢/ ٢٢٤)

(٢) هو عبد الله، أبوه مالك بن القشب، وأمُّه بحينة بنت الحارث، ويكنى أبا محمد، أسلم قديما وكان ناسكا يصوم الدهر، مات في خلافة معاوية روى له الجماعةُ.

يُنظَرُ: معجم الصحابة (٤/ ٣٢)، أسد الغابة (٣/ ١٨٢)، تهذيب الكمال (١٥/ ٥٠٩).

(٣) أخرجه البخاريّ في الجامع الصحيح (أبواب السّهو ـ بَابُ إِذَا سَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، أَوْ فِي ثَلاَثٍ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، مِثْلَ سُجُودِ الصَّلاَةِ أَوْ أَطْوَلَ)(ح ١٢٢٧)

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) سَرَعَانُ بِفَتْحِ الْمُهْمَلاَتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَكَّنَ الرَّاءَ، وَحَكَى عِيَاضٌ أَنَّ الْأَصِيلِيَّ ضَبَطَهُ بِضَمٍّ ثُمَّ إِسْكَانٍ =

فقالوا: أقصرت الصلاةُ؟ ورجلٌ/ [١٦/ب] يدعُوهُ النَّبيُّ ﷺ: ذو اليدين[١]، فقال: نسيت أم قصرت الصَّلاة؟ فقال: لم أنسَ ولم تقصرْ، قال: بل قد نسيت، فصلّى ركعتين ثم سلّم ثم كبّر فسجد مثلَ سجوده أو أطول منه... الحديثَ[٢]، وفي روايةٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: كلُّ ذلك لم يَكن[٣].

وأمَّا حديثُ ابنِ مسعودٍ ففيه أنَّ رسُول الله ﷺ صلَّى خمساً، فقيل له: أزيد في الصّلاة؟ فقال: وما ذاك؟ قال: صلَّيْتَ خمَساً، فسجد سجدتَين بعدما سلّم[٤].

وأمَّا حديث ابن بُحَينة ففيه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قام من ركعتين وسجد قبل السلام[٥].

أمَّا **المعضلةُ الأُولَى** وهي القصدُ بالسُّؤال، ففيها الإشكالُ من ثمانيةِ أوجهٍ.

الأوّل:

أنَّ هـذه الرِّوايـةَ كمـا سَـطَّرتُموهَا، توجب[٦] أن يكـون في القرآن مـا ليس من كلامِ الله تعالـى، ولا مـن كلام رسـوله، وأمَّـا مـا يأتـي بـه الرَّسُـولُ مـن وزن ذلـك

= كَأَنَّهُ جَمْعُ سَرِيعٍ كَكَثِيبٍ وَكُثْبَانَ وَالْمُرَادُ بِهِمْ أَوَائِلُ النَّاسِ خُرُوجًا مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُمْ أَصْحَابُ الْحَاجَاتِ غَالِبًا. الفتح (٣/ ١٠٠)

(١) ملحقة بالهامش برسم: ذوا اليدين.

(٢) أخرجه البخاريّ (أبواب السهو ـ بَابٌ من يكبّر في سجدتي السّهو)(ح ١٢٢٩)

(٣) أخرجه مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب السّهو في الصلاة والسّجود له)(ح ٥٧٣)

(٤) أخرجه البخاريّ (أبواب السّهو ـ باب إذا صلّى خمساً) (ح ١٢٢٦) ومسلم من غير تحديد مكان السّجدتين (كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب السّهو في الصلاة والسّجود له) (ح ٥٧٢)، وجاء في رواية الصّحيحين أنها صلاة الظّهر.

(٥) أخرجه البخاريّ (أبواب السهو ـ باب مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رَكْعَتَيِ الفَرِيضَةِ)(ح ١٢٢٤)، ومسلمٌ (كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ ـ باب السّهو في الصّلاة)(ح ٥٧٠)

(٦) في الأصل: فوجب.

القرآن يجوز أن يدخل تحت قُدره، فلا يَصحُّ به استدلالٌ، ولا يقُوم له به حجّةٌ فِي الإعجاز.

الثّاني:

أن يكون النّبيُّ ﷺ نَهَى عن ذمّ آلهتهم إلى تَعظيمِها، ولا يخْلُو أنْ يكون على وجه العَمْد أو السَّهْو.

فإن كان على/ [١٧/ أ] العمد فلا يخلو أنْ يكون من قِبَل الله أو من تلقاء نفسه، فإن كان من قِبَلِ الله فكيف يصحُّ ذلك، والله لا يَأمر بالفحشاء، وفيه نسخُ الإيمان بِالكفر.

وإن كان من قِبَل نفسه فَفيه التّعمُّدُ للكفر والكذب على الله تعالى في الإبلاغ. وإن كان على طريق السَّهْوِ فَفيهِ تَسلُّطُ الشَّيْطَانِ عليه في طريقِ التَّبْليغِ حتَّى يتصور له في صورة الملك وليس به، ونِسبتُه[١] ما ليس من القرآن كأنّهُ منه، وذلك نقيضُ ما تحقّق من العِصمة لهم وما يوجب عدم الثِّقة بهم.

الثّالِث:

أنّهُ رُوِي أنّ النّبيَّ ﷺ حزِن لذلك، وأنّ جِبريلَ نزل عليه فقال له: لقد تلوتَ على النّاس ما لم آتك به حتّى عَزّى عنه بقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾[٢] الآية.

الرّابع:

أنّه تمنّى أن لا يأتيَهُ من الله شَيءٌ عند جلوسه مع قَومه، فكيف يجوز أن يُؤْثِرهم على ما عند ربِّه؟

---

(١) في الأصل: تسمه.

(٢) سورة الحجّ، الآية (٥٢)

الخامس:

أنّهُ رُوِي فِيه أنّه تمنّى مقاربتهم، فكيف يصحُّ أن يُظَنَّ به أنّه قَارب الكفرة؟

السادس:

أنّهُ رُوِي فيه: «لو ذكرت آلهتنا بشَيءٍ»، يعني بسياق الكلام مدحًا، وكيف يجوز للنَّبيِّ ﷺ أن يمدح الكفرةَ؟[١]...

.../[١٧/ب] فاتت في نظمه وبلاغته مدى أطماع البشر في معارضته، نعم، وفي الكلمة والكلمتين، حتّى أنَّ الجِنَّ والإنسَ لَو راموا أن يقولوا جملةً مفيدةً على قالب نظمِ القرآن ما استطاعُوه، ولقد طال في ذلك اعتباري، وتردَّدَ فيه جُؤاري مع ذوي المِلَلِ والمتكلِّمِينَ فِي النِّحَل[٢] فما ظهر لي قطُّ في ذلك ريبٌ من شُبهِهِم، ولا غالبني فيه أحدٌ منهم.

ولُقِّيتُ عن بعض أشياخي في ذلك أثناء النَّظَرِ كَلمةً بديعةً، أثَرَها عن بعض المتقدّمين، وهِي: أنَّ أحَداً من البشر لم يستطع أن ينظم جملةً مفيدةً من قولٍ عَلَى

---

(١) بعده سقط بمقدار لوحة تقريبا، تبتدئ بكلمة «الكفرة» وتشمل الإشكال السابع والثامن، وتشتمل أيضا على الوجه الأول والثاني من البيان، وسياق الكلام عن إعجاز القرآن.

(٢) تطلق النّحلةُ في اللغة ويرادُ بها معان: ١) العطيّةُ، ٢) صداق المرأة، ٣) الفريضةُ، ٤) النّسبةُ والدّعوى الباطلة، ٥) الدين والمذهب. والذي يهمّنا من هذه الإطلاقات إطلاق النّحلة على النّسبة والدعوى الباطلة، وهذا هو الأصل فيها والمُتعارف عليه عند العلماء في دراسةِ الأديانِ والمذاهبِ والمقالات، ويمكن أن تعرّف اصطلاحاً بأنها: الأهواء والآراء والمعتقدات التي تنحلها جماعةٌ ليس لها دينٌ كالفلاسفة والدّهريَّةِ. يُنظر: عِلمُ المللِ ومناهج العلماء فيه، (ص٢٠)

قالب القرآن[١]، إلاَّ أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال في بعضِ ما رُوِيَ عنه: «تمرة طيبة وماء طهور»[٢]على نظم قوله: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾﴾[٣] وما جرى ذلك على لسانه إلاَّ أنَّهُ وحيٌ كلُّه.

والحكمةُ عندي في وقُوعِ التَّحدِّي بالسُّورَةِ ـ [وإنْ][٤] كان مقدارُ الآية معجزاً أيضاً ـ أنَّ تأليفَ سورةٍ منهُ يشكل قربها من نظم سورة عسير في القدرة والاعتياد.

فَأَمَّا تأليفُ الكَلمةِ مِنه فربَّما عسيرٌ على الشَّادي[٥] في العلم، يخرجُها في مقطعها/[١٨/أ] وأسلوبها عن نظم القرآن، فلو وقَع التَّحدِّي بذلك وكان من المخالفين لرسول الله ﷺ[٦] لما فهم وجه خروجِه عن جَزَالَة القُرآن في قُوَّة مدى

---

(١) ذكر القاضي أبو بكر الباقلّاني أنَّ القرآن آيةٌ للرسول ﷺ ومعجز شاهدٌ بصدقه، دالّ على نبوته من ثلاثة أوجه: أحدها: ما فيه من عجيب النظم، وبديع الوزن والرصف المخالف لجميع أوزان العرب ونظومه، وأنه لا قدرة لأحدٍ من الخلق على تأليف مثله، ونظم مثل سورة منه، أو آية من طوال سوره أو من قصار سوره، ولو كان في فصاحة يعرب وقحطان ومعد بن عدنان. الانتصار (١/ ٦٦)

(٢) أخرجه أحمد في المسند (مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ـ ح ٣٨١٠)، وابن ماجه في السنن (أبواب الطّهارة وسننها ـ باب الوضوء بالنّبيذ)(ح ٣٨٤)، وأبو داود في السنن (كتاب الطّهارة ـ باب الوضوء بالنّبيذ)(ح ٨٤)، والترمذيّ (أبواب الطّهارة ـ بابُ الوضوء بالنّبيذ)(ح ٨٨)، وقال عقبه: وإنما روي هذا الحديث عن أبي زيد، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا تعرف له رواية غير هذا الحديث، وقال ابن حجرٍ في الفتح (١/ ٣٥٤): وَهَذَا الْحَدِيثُ أَطْبَقَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ عَلَى تَضْعِيفِهِ.

(٣) سورة سبإ، الآية (١٥).

(٤) في الأصل [فإنْ]، ولعلّ الصّوابَ ما أثبته.

(٥) هو الذي تعلَّم شيئاً من العلم، ينظر: تهذيب اللغة (١١/ ٢٧١)

(٦) بعده: [كلامٌ مفيدٌ] وهي عبارة مقحمة، لا دلالة لها في السياق.

القدرة إلاّ المتبحِّرُون، فكان التَّحدّي بمَا يقطعُ العذرَ، ويرفعُ الإشكال أوقعَ في القُلوب، وأهدى لكافَّةِ العرب.

وهذه الكلماتُ المرويَّةُ مِن دسيسَةِ الشَّيطَان في القُرآن عنه في ألفاظِها، متباينة المأخذ في مَعانِيها، وهو:

الوجه الثّالث من البيان:

فنقول: مَن تأمَّلَ بفكرٍ صائبٍ، وذهنٍ ثاقِبٍ، عَلِم خروجَ هذه الكلمات في أسلوبها عن نظم القُرآن، فإنَّه قال فيها: «تلك الغرانيق العلى، وإنّ شفاعتهنّ لَتُرجى»

والغرانيقُ: الذُّكور من الطَّير، أو الحسانُ الوجوه، أو السنية، أو الكراكي، أو الطيور البيض من طير الماء، أو جملةُ ذلك كلِّه(١).

أمّا كونُها جملةَ ذلك فمحالٌ لتناقضِ الوجه فيه والمعنى.

وأمَّا أن يكون المعنى أحدَهُما فباطلٌ أن يريد به الأبيض من طير الماء، أو الذّكر، أو الكُركيِّ؛ لأنَّك لو صرّحتَ به فقلتَ: إنَّها الطُّيور البيض من طير الماء العُلى ونحوه، لكان معنىً فاسِداً أو لفظًا مستهجناً.

وإن جعلتَهُ كِنَايَةً عَن الرِّفْعَةِ/ [١٨/ب] فإنَّها كِنايَةٌ وكيدة، فإنَّه لو قال في الكنايَة عن العلوِّ والرِّفعة: القشاعمُ(٢) ونحوُه لَكان أرفعَ في المعنى، وأوقعَ في الكناية والتَّشبيهِ.

---

(١) تُنظرُ هذه المعاني في: لسان العرب، مادة غرنق (١٠/ ٢٨٧).

(٢) جمع (القَشْعَم، كَجَعْفَر: المُسِنُّ من الرِّجَالِ والنُّسُورِ) كَمَا في الصِّحاح، زادَ غيرهُ: والرَّخَمُ لطُولِ عُمْرِهِ، وَهُوَ صِفَةٌ، (و) قِيلَ: هُوَ (الضَّخمُ) المُسِنُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، (و) أيضًا (الأَسَدُ) لضَخَامَتِهِ. تاج العروس (مادة قشعم) (٣٣/ ٢٧٩) والمراد به هنا النُّسور.

وإن كان المراد به التَّشبيه أو الحسان الوجوه فتركيب العُلَى عليه عُشَّة؛ فَإِنَّ لفظ الشَّباب لا يركَّب عليه في الوصف العلوّ والرِّفعة، وإنَّما يركب عَليهِ الوَضَاءَة والحُسن، فَإِنَّ الأوصافَ التَّابِعةَ على طريقِ التَّوكيد متفرّعة من متعلّقاته، فيقال شابٌّ وضيءٌ، وطبيبٌ حاذقٌ، وحاكمٌ عَدْلٌ، فيركّب على كُلِّ وصفٍ مَا يليقُ به، ولو قلت حاكمٌ وضيءٌ، وشابٌّ عدلٌ لتنافر المعنى، أو تقول شابٌّ حاذقٌ لتنافَر أيضا، إلاَّ أن يُرِيدَ فائدتين.

ولو قلت حاكمٌ/ [١٩/أ] حاذقٌ لاستقام الكلام، ولو قلت طبيبٌ عَدلٌ لبَعُد في التَّعارف، وجاز في التَّحْقِيق، فَإِنَّ كُلَّ قَولٍ وعِلمٍ واعتقادٍ مُحتاجٌ إلى وصف العدل وما يتصرَّفُ منه.

ثمَّ قال: «وَإِنَّ شَفَاعتهُنَّ لَتُرتَجَى»، ولا تتركَّبُ هذه الجملة على الأُولَى لتنافرها معها، واختبِرْ ذلك بالتَّصريح بالمعنى وبِالتَّركيب عليه تَجدْ ذلك فيه، فلا أُطَوِّلُ عليك.

معنىً يُناقِضُ تأسِيسَهُم لعبَادتِها:

لِأَنَّهم إذا كانوا عبدوها لنفسها فلا شفاعةَ لها عند نفسها، وإن كانوا عبدوها لتُقَرِّبَهم إلى الله زُلْفى، وهو الحقُّ كما أخبر الله تعالى عنهم، فإذا كان ذلك مِمَّا يُرضي الله تعالى فَفِيم تشفع؟ وإن كانت تشفع في ذنب آخرَ، وقع التَّقصير فيه من حقوق الله بحرمة عبادتهم لهذه الأصنام فقد تناقض المعنى فيه، فَإِنَّ هذه الأصنامَ مُحالٌ أن تشفع للرَّبِّ فِي أن يُسقِطَ حقوقه لحرمة حقوقها، وهل يصحُّ للوزيرِ أن يَشفع عند الملك في هبة ما قصَّر فيه من حقّه لحرمة قضاء حقِّ الوزير؟

الرابع من البيان:

أنّـه قـال بعـدُ: ﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴾[(١)]/ [١٩/ب] وهـذا ذمٌّ يناقـض مدحَها، فكيـف يصـحُّ أن يُظَـنَّ بـه التّناقض فـي القول مـع الاِتّصـال والاِنفصال؟

الخامس من البيان:

أن تقول: هذه القِصَّةُ من أخبار الآحاد المضطربة[(٢)]، ولو كانت متَّفِقَةً ما أوجبت علماً، ولا قطعت عذراً، فكيف أن تُعارض أصْلَ النُّبُوَّة، وتشكّك في حال الإبلاغ والرِّسَالَة.

واتَّئِدْ هَاهُنَا قَليلاً أنت ومن بلغه هذا القول فقد سَدِكَ[(٣)] بقلوب صديّة أَنَّ خبرَ الواحدِ عن الدِّينِ يُوجِبُ العِلْمَ.

السادس من البيان:

أَنّـا لـو سـلَّمنا صحّـة الرِّواية وقُلنـا: إنَّ رسـول الله ﷺ قـال هـذه المقالةَ على طريـق العَمْـد لَمْ يخْلُ مـن أن يكون ذلك من قِبَل الله، ففيه نسـخُ اللهِ عيبَ الأصنام وذمّهـا بالتعظيـم لهـا ومدحهـا، ولا يجوز ذلـك لاسـتحالته وتناقـض التّكليف به، فكيف أن يُنسـخ به؟

أو يكون من تلقاء النَّبِيِّ ففيه تكذيبُه ولا يخفى بُطلانُه.

---

(١) سورة النّجم، الآية (٢١)

(٢) قال ابن الصّلاح في معرفة أنواع علوم الحديث (ص ١٩٢ ـ ١٩٣): المضطرب «هو الذي تَخْتَلِفُ الروايَةُ فيهِ، فيرويه بَعْضُهُم عَلَى وَجْهٍ، وبَعْضُهُم على وَجْهٍ آخرَ مخَالِفٍ لَهُ... والاضطراب موجبٌ ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنّه لم يضبط»

(٣) سَدِكَ به، كفرِحَ، سَدْكاً وسَدَكاً: لَزِمَهُ. القاموس (باب الكاف ـ فصل السين)(ص ٩٤٢)

السَّابعُ من البَيان:

أنَّ القَولَ بِتَجْويزِ ذلك على النَّبِيِّ ﷺ سهوٌ باطلٌ أيضاً، وربَّما ترحضت قلوب السادرين[١] بهذه الكلمة فترحَّضت بدنس من الرَّيب فقد سبق إلى الأوهَام ذلك بشبهتين:

إحداهما: أنَّ فِعْلَ العَبدِ/ [٢٠/أ] حَالَ السَّهْوِ لا يدخل تحت التَّكليف[٢].

الثَّانية: أنَّ الحرجَ مرفوعٌ عن العبدِ في حال السَّهْو شَرعاً.

واعلم أنّ ذلك لا يجوزُ أن يظنَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ لثلاثة أوجهٍ:

الأوّل اعتياديّ، الثّاني عقليّ، الثّالث سمعيّ.

أمّا الاعتياد:

فهو أنّنَا نقول معلومٌ لذي كلِّ لُبٍّ سليمٍ، وإدعان لِلْحقائق وتسليم، أنَّه لا يجوزُ أن يتوهَّم صحيح النَّحيزةِ[٣] على مثلها قراءة قرآنٍ، أو إنشادُ شِعْرٍ، أو التَّمثيلُ بحكمَةٍ من جريان آيَةٍ أو آيَتَيْنِ، أو مصراعٍ أو مصراعَينِ[٤]، أو ضرب المثل بحكمةٍ مع

---

(١) وهم المتحيّرون.

(٢) يُنظر: التّقريب والإرشاد (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)

(٣) الطّبيعة. يُنظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢١٣)

(٤) قال ابن رشيق في العمدة في محاسن الشعر وآدابه (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤): «التصريعُ هو ما كانت عروض البيت فيه تابعةً لضربه: تنقص بنقصه، وتزيد بزيادته... واشتقاق التصريع من مصراعي الباب، ولذلك قيل لنصف البيت مصراع كأنه باب القصيدة ومدخلها، وقيل: بل هو من الصرعين، وهما طرفا النهار، قال أبو إسحاق الزجاج: الأول من طلوع الشمس إلى استواء النهار، والآخر من ميل الشمس عن كبد السماء إلى وقت غروبها.... وسبب التصريع مبادرة الشاعر القافية ليعلم في أول وهلة أنه أخذ في كلام موزون غير منثور...» اهـ

الذُّهول عن ذلك، وعدم التّحصيل، فمن جوّز ذلك فقد سقطت مكالمتُه.

وأمّا العقليُّ:

فَإِنَّ الدَّلِيلَ قد قَام على أنّ مَا جرى على طريق السَّهْوِ من العبد، غيْرُ مقدورٍ له ولا منسوبٍ إليه، وإنَّما هُو فعلُ الله تعالى، فعلى هذا يكون هذا القولُ قَولاً بِخلق الله الكُفرَ على لسان النَّبِيِّ ﷺ، وذلك باطلٌ كُفْرٌ.

وأمّا السّمعيُّ:

فَإجماعُ الأمَّةِ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ معصومٌ عن الكُفرِ والكَذِب في طريق السَّامع.

الثّامِن من البيَانِ:

أَنَّ الأُمَّةَ أجْمَعَتْ عَـلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَعْصُومٌ عَنِ الشَّيْطَانِ/ [٢٠/ب] مَمْنُوعٌ مِنْهُ فقد حرم حظّه منه، وقطعت العلائقُ بينه وبينه، ولم يزل اللّعِينُ يخَالجُه[1]، فأعانه الله بفضله عليه بفضل الرِّسالة وشَرفِ النُّبُوَّةِ حتّى أَسْلَمَ، فَلا يَأمُرُ إلَّا بِخَيْرٍ، هذا في الشَّيطان المختصّ به، فكيف بِالمُنحازِ عنه من سائِرِهم، وقد حاول غَيرُ المختَصّ به من الشّيَاطين من الدُّنُوِّ منْهُ لَيلَةَ الإسْراء، ليؤذيَه حسَداً بما عاينَ من فَضْل شَرفه، وَبَغْياً على تِلك المَنقَبَة، فما استطاع ذلك.

ولقَد عرض له في أثناء الصّلاةِ فأسَره وأوثقه ثمّ تذكّر مَا اقتضى أن أطلقه، فكيف يصلُ إليه ويتمكّن بالتّلبيس حالة التّبليغ منه.

التّاسع من البيان:

أنّ تصوّر الشّيطان في صورة الملَكِ ملبِّساً على النّبِيِّ، كتصوّره في صورة النّبِيِّ ملبِّساً على الخلق، وتسليطُ الله تعالى له على ذلك كتسليطه في هذا، فكيفَ يسوغُ

---

(١) أصلُ الخلج: الجذبُ والنّزعُ. يُنظرُ: تهذيب اللغة (٧/ ٣٠)

في لبّ شريفٍ استجازةُ ذلك والتَّمكُّنُ له منه، لا سيّما في الأحوال[١] الثّانية من لقاء الملك المرسول[٢] وقد بيَّنا فيه ما يجلِّيه.

العَاشرُ من الْبَيَانِ:

أَنَّهُ قال بعد: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ۝٢١ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢﴾[٣] ولا ينتظم هذا في سياقٍ مَع قوله «تلك الغرانيق العُلى» فكيف يأتي بِالقولِ/ [٢١/أ] المتنَاقض الأوّل والآخر مِن ربِّه، أو من قِبَلِ نَفسه، أوْ بين ظَهراني قومه الذين يدعوهُم ويحتجّ عليهم، ويقصدون معارضتَه والرَّدَّ عليه والتَّمكُّن من مطعنٍ فيه.

الحادي عَشر مِن الْبَيَانِ: قال الخبر: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتْلُو القُرْآن، ويُكَلِّمُهم عِنْدَ فُصُولِه ومَقَاطِعِه، وعِندَ اللَّغْوِ فِيهِ عَلى طَرِيقِ التَّنْبِيهِ لَهُم والرَّدّ علَيهِم [فلعلّه][٤] لمَّا قَرَأَ ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠﴾[٥] وقَطَع التِّلَاوَة بالوقْف، قَال لهم: «هذه الغرانقةُ العلى، وشفاعتها ترتجى» يعني أَنَّكُم تقُولون ذلك فيها مع مشاهَدتِكُم لما يُحيل ذلك من حالِها ومَوَاتِيتها، ثُمَّ عَاد بَعد ذلك إِلَى التِّلاوَةِ، وأقْبَلَ على تَمَامِ السُّورةِ على مَنْهج قَوْلِه: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[٦]، وقولِه مُخْبِراً عن خَلِيلِهِ ﴿هَٰذَا رَبِّى﴾[٧] على أحدِ الوجوه، وإِنَّمَا يَجُوز ذلك إذا كانت مَعَ

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل: الحال أصوب. والله أعلم.

(٢) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: بالرسول.

(٣) سورة النّجم، الآيتان (٢١ ـ ٢٢).

(٤) في الأصل: فلعه.

(٥) سورة النجم، الآيتين (١٩ ـ ٢٠)

(٦) سورة الدّخان، الآية (٤٩)

(٧) سورة الأنعام، الآية (٧٦ ـ ٧٧ ـ ٧٨)

النَّبِيِّ ﷺ قرينَةُ حالٍ تُنْبِئُ أنَّ ذلك كَان من قوله على رسم الإنكار والإزراء، وهذا كلُّه ضعيفٌ لما تَقَدَّم، والأوّل أقوى.

وقد اعترض على نفسه بِأَنَّهُ رُوي أَنَّ ذَلك كَان في الصَّلاَةِ، فكيف يترك الصَّلاة/ [٢١/ ب] ويقطعها إلى مُحاجَّتهم، وذلك كَلامٌ فِي الصَّلاة، والكَلاَم في الصَّلاة لا يجوزُ.

وأجاب عنه بأنَّ ذلك كان بمكّة، وبعد ذلك كلّه حرم الكَلام في الصَّلاة.

الثاني عشر من البيان:

روى قَتَادةُ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَان قائِمًا يُصَلِّي، فلمَّا قرأ ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[1] نَعَسَ، فقال: «إِنَّهُنَّ الغرانقةُ العُلى، وإِنَّ شفاعتهنَّ لتُرتجى».

والذي عِندي أنَّ هذا وأمثالَه ممَّا تقدَّم في **الجواب الحادي عشر**، إنّما يُسَاق لِيُتَبيَّن به تجويزُ الاحتمالات، واضطراب الرِّوايات فِي ذلك للتَّضعِيفِ والطَّعْن في الأسانِيدِ.

فَأمَّا مِلك الشَّيْطَان لسانَ النَّبِيِّ ﷺ، والإستِيلاَء عليه في نَومٍ أو يَقَظَةٍ، أو خلق الله تعالى على لسانه ما لا يجوز من القول في نَومٍ أو يقظةٍ فلا سبيل إليه.

وأمَّا القَولُ بِمَا قَالَه الخبَرُ من أحوال النَّائِم فَصَدَرُه عنه وعُذره مقبول، فضعيفٌ عندنا؛ لما قدَّمناه وقرَّرنَاهُ من الدَّليل على عصمته في كُلِّ حَالٍ.

الثَّالثُ عشر من البيان:

أن يكُون ذلك من قِبَل الشَّيطَان وتكلَّم الرَّسول به في فصُولِ قراءتِه مُحْتَجاً به على المشركين على النَّحوِ المُتقدِّم.

---

(١) سورة النّجم، الآية (٢٠)

وَأمَّا البيَانُ/ [٢٢/ أ] عن الإشكَالِ الثَّانِي فَمندرجٌ معظمُه في حَال الإشكال الأوَّل، بل كلُّه؛ وذَلك أنَّ هَذهِ الزِّيادةَ أضعفُ من المزيد عليه، فإنَّ أصلَ الخبرِ وإن كَان واهياً مِن الوجوه التِي قَرَّرنَاهَا، فتزيد هذه الزِّيَادة في الوهْيِ، فإنَّ ناقِلَها أضعَفُ، والتَّصريحُ فيها بِالباطل والمُحال أسعفُ، فهلْ يَجُوزُ أن يُنزِله[1] الله على رسوله، أو هلْ يجوزُ أن يخترع النَّبيُّ ﷺ ما لم يُنزَلْ عليه؟ والله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦)﴾[2] وقد تقدَّم في هذا مِنهاجٌ مبين.

أو هل يجوزُ أن يُلبِّس عليه الشَّيطان فيلقن عنه ظانّاً أنَّه المَلَكُ في أحواله الثّواني والأوائل؟ وهذا يوجب التّشكيك في الضَّروريَّاتِ على ما تقَدَّم.

أو هَل يجوزُ أن يذهب النَّبيُّ ﷺ عن التَّحصيل ذَهَاباً لا يُفرِّق فِيه بَينَ الإيمانِ والكُفْر، ولا بَينَ التَّناقُضِ والمطَّرد؟

ولمّا بَطل ذلك كلُّه بطل القَولُ بهذا المَنقول المخالفِ لأدلَّةِ الإسلام والعقُول.

وَأمَّا البيانُ عن الإشكال الثَّالث وهُو أنَّ النَّبيَّ ﷺ حزن، وأنَّ جِبْريلَ نزل عليه فقال له: لقد تلوتَ على النَّاس ما لَمْ آتِكَ به، فكلُّ مَا/ [٢٢/ ب] تَقدَّم جَوابٌ عليه.

وأمَّا البيانُ عن الإشكال الرّابع وهُو أنَّ النَّبيَّ ﷺ تَمَنّى إلى آخره، فَهو أنَّا نَقُولُ بَعد التَّعْويل على جُمَلٍ مِن البَيَانِ المُتَقدِّم يَتعلَّق بِالإسناد، وطريق من الرّوايَات في ذلك، إذا سلَّمْنا ورود هذه الزِّيَادةِ تَسليمَ جدلٍ أنَّه لا يجوزُ لِلبيبِ أن يَظُنَّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كَرِه نُزولَ القُرآن عليه، إيثَاراً لمجالسة قومَه، وطَمعاً في بقائِه معهم رجَاءً في قَبُول الإسْلاَم، فإنَّه يَكُون إيثَاراً للخَلْق على الخَالِق، وَلِأنَّ الذِي يَدعُوهم إلَيهِ هو ما

(١) في الأصل: يُنزل.

(٢) سورة الحاقة، الآيات (٤٤ ـ ٤٦)

نزل عليه، فكيف يكرهه لهذا وهو مِنه، فيحتمل وراء ذلك أن يكُون كراهيته لنزوله بين ظهرانيهم، لِمَا كان يأخذه عند النُّزول من الغَمْيَةِ[1]، فَلَو كان ذلك بحضرتهم لشَنَّعُوا عَليه ما كانوا يَنسبونه من الجُنون إليه مِمَّا هو مُنَزَّهٌ عَنْه.

وأَمَّا **البَيَانُ عن الإشكال الخامس** مِن أَنَّهُ تَمَنَّى نُزول ما يُقاربهم ويُقاربُونَه فِيه وأحبَّه وحدَّث بذلك نفسَه، فنَقُولُ ـ فِي مَنزِلَةٍ من الرِّوايَةِ وطريقَة ما تَقَدَّم ـ: وبَعدُ؛ فَلا يَظُن ذو تَحْصيلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَمَنَّى نُزُولَ الوَحي بالكُفر مساعدةً لقريش رجاءَ أن تُؤمِن.

ولَو سَلَّمنا ورود هَذا اللَّفظ تَسْليمَ/ [٢٣/أ] جَدَلٍ، فيحْتَمِلُ أن يُريدَ بالمُقاربةِ بَيْنه وبين قومه تخفيفَ بعضِ الوظائِف التَّكليفِيَّة التِي يَجُوز أن تتعيّن في المَلَك، فيُباحُ تارةً ويحظرُ أخرى دون العقائِد العِلْمِيَّة التي لا يَجُوز أن يُغَيِّرها أَمْرٌ، ولا تَخْتلفُ فِيها الشَّرائعُ.

وأَمَّا **البَيَانُ عن الإشكال السَّادس** وهو قوله: «لو ذكرت آلهتَنا بشَيءٍ» إلى آخره... فنقُولُ أيْضاً فِي منزلته من الرِّواية والإسنادِ ما قُلنا قبله، ويَزيدُ هَذا استبْعَاداً وإبعَاداً بأنَّه صَريحٌ في الدُّعَاء إلى الثَّناء على الآلهَةِ، وذَلِك كُفرٌ، واللهُ لا يَأمُرُ بِالْفَحْشَاءِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لا يركَن إلى البَاطِل، ولا يَنْطِقُ بِالكُفر، ولا يسامحُ في الإِلْحاد[2]، جَلَّ جَلالُه، وتَنَزَّه رسُولُه.

وأَمَّا **البَيَانُ عن الإشكال السَّابع** وهو قوله تعالى: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾[3] فإنَّهُ يسبقُ منه إلى القلوب تَسلُّط الشَّيْطَانِ على التِّلاوة والتَّالي، وعلى قلب النَّبِيِّ ﷺ فنَقُولُ[4] فيه:

---

(١) الغَميةُ: الغَشيَةُ، القاموس المحيط (باب الواو والياء ـ فصل الغين) (ص ١٣١٨).

(٢) اجتهاد مني في القراءة، والله أعلم.

(٣) سورة الحجّ، الآية (٥٢).

(٤) في الأصل: [فيقول]، ولعل الصواب المثبتُ.

إن كان قوله: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ على ظاهره مِن التَّمَنِّي الذي معنَاه تَعلُّق الإرادة بالمُستَقبل فلا تَعلُّق لَه بالتِّلاوة، ولكنَّ له تعلقا تقدَّم من أنَّه تَمَنَّى مُقَارَبَةَ/ [٢٣/ ب] قَومِه فيما يَنزِل عَليه مَا دام بين ظهرانيهم، فَقَد تَقَدَّم القَولُ فيه.

وأمَّا قولُه: ﴿أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾، فَإِن كَانت الأُمْنِيَّة من التَّمَنِّي في القلبِ بالإرادة لِمَا يكون في المُستقبل فلا يَجوز أن يُضاف ذلك إلى الشَّيطَان؛ لأنَّه ليْسَ له عَلى قلب النَّبِيِّ تَسلُّطٌ في لمَم قَلبه، وإنَّما هي من الملَكِ كلِّها، ولا يغرنَّك قولُه[١] وإمَّا يَنزغنَّك من الشَّيطان نَزغٌ، فَلَيْسَ له على قُلوب أهْل المعرفة نَزغٌ.

وإن كانت الأُمْنِيَّةُ مِن تَمَنَّى بِمَعْنَى التِّلاوَة مِن تَلا، فَهُو العُرْوةُ الوُثْقى، والمُعتصم الأبْقَى، فَإِنَّ الآيَة تَقْتَضِي أنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَلا فَألْقى الشَّيطَان في تِلاوته، أي تكلَّم بزيادته، واستخرج ذلك الباطل من عنده بِطريقَتَيْن، يعضد ذلك لَنَا:

الأوَّل: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا قرأ [بترتيلٍ رتَّلَ][٢] وطوَّل حَتَّى تَكُون الآيَةُ والسُّورَةُ أطْولَ من أطول منها[٣][٤]، فيرصد الشَّيْطَانُ تِلك السَّكَتَاتِ فراغم فيها بتلك الكلماتِ محاكياً فيها صَوت النَّبِيِّ ﷺ رغْبةً في التَّلْبيسِ عَلَى الْخَلق.

---

(١) في الأصل: قولك.

(٢) في الأصل رسمُها كالتَّالي: [ترتيل ورتل] ولعلَّ بالمثبَتِ استقامةَ النَّص.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد ثبت في صحيح مسلم نحوَه، فعن حفصة رضي الله عنها أنَّها قالت: «ما رأيت رسولَ الله ﷺ صلَّى في سبحته قاعداً حتَّى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سبحته قاعدا وكان يقرأ بالسورة فيرتلها حتى تكون أطول من أطول منها» (كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب جواز النافلة قائما وقاعدا وفعل بعض الركعة قائمة وبعضها قاعدا) (ح ٧٣٣).

(٤) يعني أن مدة قراءته لها أطول من قراءة سورة أخرى أطول منها إذا قرئت غير مرتلة وإلا فلا يمكن أن تكون السورة نفسها أطول من أطول منها من غير تقيد بالترتيل والإسراع. يُنظر: تحفة الأحوذي (٢/ ٣١١)

الثَّاني: بِأَنَّ الرِّوايَةَ وردت بِأَنَّ السُّورةَ نَزلتْ عَلَيْهِ، وَجَماعَةٌ من الكُفَّار معه فـ [لمَّا]سمعُوا القَولَ ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[١]/ [٢٤/أ] خافُوا أن يذمَّها بِشَيءٍ فَبَادَروا ناظِمِينَ تِلك الكَلمات، معارضين له في عيبه وشَتمه لَها بمدحٍ من قِبلهم، وأُضِيفَ على هذا إلى الشَّيطَان من جهة أَنَّهُ الحامل للكُفَّار عَلى ذلك الدُّعاء إليه والتَّحريض عليه، كما يُنسَبُ إليه كُلُّ فِعلٍ قَبِيحٍ.

وأَمَّا البيانُ عَنِ الإشكال الثَّامِن وهو قوله ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ﴾، فنَقُولُ فِيهِ وجْهَان:

الأوَّل:

أنَّ النَّسخَ هو الرَّفعُ والإزالةُ، وقَد كان هذا الذي ألقى الشَّيطان فِي تِلاوة النَّبِيِّ ﷺ كَما بَيَّنَّاهُ: إمَّا بلسانه، وإمَّا على لسان الكَفرةِ بإغْوائه وأَمَله فتنَةً لمن كان في قَلبه مرضٌ، كما أخبر الله تعالى عنه دون الموحِّدين الموقنين، واعتقدوا لضَعف أخلاقهم وإيمانهم من القُرآن، وأشاعوا على لسان النَّبِيِّ ﷺ أَنّه تكلَّم به فحزِن ﷺ لِأَنْ تمكّنوا من هذا المقدار، وتمكّن الشَّيطانُ مِن إغوائِهم فَأنزل الله تعالى تَسليةَ رسوله، وأعلمه بِأنَّ هذا سُنَّته مع جميع أنبيائه، وأنَّهُ يرفع ما يلقي الشَّيطان، ويُبيِّن حاله في القلوب والألسنَة، فلا ينطق به قرآنًا ولا يعتقده/ [٢٤/ب] اسْتيقَانًا، ويُحْكِمُ الله آيَاتِه التي أنزل، وهذا اختيارُ الطَّبَرِيِّ[٢].

الثَّانِي:

قاله الخبر، قال: نزل هذا قُرآناً من عند الله، وأنّه ورد على طريق اللُّطف لكثيرٍ من الخلق، وداعٍ لهم إلى الإيمان بوجهٍ من الحكمَةِ، ثُمَّ رفعه لوجهٍ آخَرَ من الحكمَة،

---

(١) سورة النّجم، الآيتين (١٩ ـ ٢٠).

(٢) يُنظر التفسير (١٨/ ٦٦٨ ـ ٦٦٩).

وهُو أن يتذرّعُوا بِه إلَى البَاطِلِ، وهذا ضعيفٌ لا نَقُولُ به ولا نَراهُ. وفي الذي تَقدَّم كفايَةٌ، وأنَّه سَاقَه القاضي لقدرته على استخراج خفيِّ المعاني من الألفاظ المناقضةِ لها في الظّاهر، ومن بين المعاني المعارضة لها.

وقَد يَظنُّ بَعضُ الجهلةِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ بذلك [كان] مَادحاً لأصنامهم لاستقرابهم وإسلامهم حتَّى ثَبَّتَهُ الله تعالى، واستنار لهم هذا الظَّنّ فهمُهم بقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ ﴾[1] وهَذه الآيَةُ نصٌّ في إبطَال هذا الظَّنِّ وشبهه؛ لأنَّه قَال ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ وهذا يقتضي أنهم لم يَفْتِنُوه، بَل إنَّه يقتَضي أنَّهُم قاربُوا فتنته،/ [٢٥/ أ] اللفظُ «كادوا» واقتضاؤه في اللُّغة معنى المقاربة، هي من قولهم لا من قيله، وفي جانبهم لا في جانبه، وإنَّما كان في اقتضاء ما زعموا لو قال: «وإن كدت لتُفتَنَنّ بهم».

وكذلك قال ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴾[2]، فأخبر الله سبحانه نَبيَّـهُ تثبيتـاً مَنعـه مـن الرُّكون إليهـم؛ لأنَّ «لـولا» فـي اللُّغة حرفٌ يـدلُّ على امتنـاع الشَّـيء لثبـوت غيـره[3]، والذي امتنـع ولـم يكـن: مقاربـةُ النَّبيِّ لهـم، والثَّابت تثبيتهُ سـبحانه.

وقوله بعد ذلك متوعِّدًا ﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾[4] لا يدلّ على وقوع ذلك ولا الهمِّ به ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ

---

(١) سورة الإسراء، الآيتين (٧٣ ـ ٧٤)

(٢) سورة الإسراء، الآية (٧٤)

(٣) يُنظر: شرح المفصّل لابن يعيش (٥/ ٩٠)، الجنى الدّاني في حروف المعاني (ص ٦٠٤)

(٤) سورة الإسراء، الآية (٧٥)

﴿لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾[1] وهذا وعيدٌ عظيمٌ، ولم يدلّ في قلب أحدٍ أنّه تقوّل أو هَمّ بالتّقوُّل على ربِّنا، تَبارك وتَعالى عن ذلك ربُّنا، وتنزّه وتقدّس عن ذلك رسولُنا، وهذا قبسة تشرق بك في ظلم هذه اللّبسة، حتّى تستضيء بشموس هذه الصِّناعة، وتحتوي على ما جمعته في ذلك الجماعةُ بحول الله ومشيئته وتوفيقه وهدايته لا ربَّ غَيرُه.

وأمّا **المُعضِلةُ الثّانيةُ** في قصّة زيدٍ المعيّنة[2] بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾[3] الآية، فمَن عَذِيرِي[4] مِمَّن يقرأ كتابَ الله فلا يفهمُه ويَصفُ رسولَ الله ﷺ/ [٢٥/ب] بما لا يليقُ به، وتسَبّب على القول في الدِّين فيما بَين النَّبيِّ وربِّ العالمين بِغير علمٍ.

وأَوَّل مَا فِي تلك الرّوايَات استحسانُه لامرأة زيدٍ، ومدُّ أمله إليها، وتعلّقُ قلبه وعينه بها، والله تعالى يقولُ ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾[5]، وأعظمُ ما تُمتِّع به النِّساءُ، والنفاق على زيدٍ بِأن يكون مَائلاً إليها، مريداً لطلاقها، فيظهر له خلاف ما يُضمر، والنَّبيُّ ﷺ يُخبرُ عن نفسه وعن حسبه الكرام: «ما كان لنبيءٍ أن تكون له خائنةُ الأعين»[6] هذا في الأمر بالحقِّ المكشوف، فكيف يكونُ له خائنةُ قَلبٍ في تعلُّق أمَلٍ بزوجة أحدٍ؟ والحسدُ المذمُومُ هو إرادةُ زوال النِّعْمة من العبد

(١) سورة الحاقّة، الآيات (٤٤ ـ ٤٦)

(٢) هكذا في الأصل، ويصحُّ أن تقرأ أيضا [المعنيّة].

(٣) سورة الأحزاب، الآية (٣٧)

(٤) العَذيرُ النّصيرُ، يُقَالُ: مَن عَذِيرِي مِن فُلَانٍ أي مَن نَصِيرِي. يُنظر: المحكَم لابن سيده (٢/ ٧٢)، لسان العرب (٤/ ٥٤٨)، تاج العروس (١٢/ ٤٥٦).

(٥) سورة طه، الآية (١٣١)

(٦) رواه أبو داود في سننه (كتاب الجهاد ـ باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام)(ح ٢٦٨٣).

إليك، وهي معصيةٌ عظيمةٌ وخطيئة كبيرةٌ، فكيف يَستجيزُ بمسلمٍ ظنَّ ذلك بكبار الصَّحابةِ؟ فكيف بسيّدِ المُرسلين؟ وإنَّما الجائزُ في ذلك مَا رواه عليٌّ بن الحسين على ما تقدَّم بدليل قوله، ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾[1] والذي أبْدَى الله زواجَها خاصَّةً هُو الذي أخفاهُ رسُول الله. ﷺ

أوَ لاَ تـراه قـد رفـع الحـرج عنـه فـي هـذه القصَّـة بقولـه: ﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾[2] وأنفـده لرسـوله مِـن أيِّ طريـقٍ يقـعُ الخلَلُ فِيـه، أو يتطرّق الفسـادُ إلَيه.

فَإن قيل: فما معنى/ [٢٦/أ] قوله ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[3]؟

قُلنا: هذه نُكتةٌ ليس لها غيرُنا، أعظم الله عليها أجْرَنَا:

وذلك أنَّ ما في قَوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ أمرُ النَّبيِّ بالتَّمَسُّك بزوجهِ مع معرفَته بِأنَّه لا بدّ له من فراقها[4] ولا مندوحةَ له عن طلاقها بما أخبره الله من ذلك. وصدورُ الأمْر من الآمِر معَ عِلمه من المأمورِ بنَقيضِه ومعرفته بأنَّه لا يكون لا يقدح في توجُّه الأمر، فَإن الله أمَر الكُفَّار بالإيمان مع علمه بأنَهم لا يُؤمنون، والمسألة المسألة فَتتَبَّعْها وافْهَمها.

فَإن قِيل: فَما حكمُه؟

قُلنا: إذا ظهر دليل المسألة فَلا يلزَمُ طلبُ حُكمها.

---

(١) سورة الأحزاب، الآية (٣٧)

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٣٨)

(٣) سورة الأحزاب، الآية (٣٧)

(٤) في الأصل، [مفراقِها].

قِيل: وإن لم يلزم يحسُن؟

قُلنا: إذا أمْكن.

قيل: فهل يمكن؟

قُلنا: نعم بتوفيق الله، إنّه تَقدَّست أسْماؤه، أَعلم رسولَه بِأنّها زوجُه، وأنّ زيْداً مُفارِقُها، ولم يُعلمهُ بحال زيْدٍ بعد فراقِها، هلْ يَكونُ مُطْمَئِنَّ القَلب بِذلك أم قَلِقَ النَّفْسِ؟ فقال ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ مُسْتَثْبتاً منه حال ضميره فيها، ومُستكشِفاً تَعَلُّقَ قَلبِهِ بِها.

والأسلوبُ الأوضحُ في المسألَةِ [ألاّ يُتَسَوّر][1] عليها إلا بما في القُرآن خَاصَّةً، فَأمّا حديثُ زيْدٍ وقَتَادةَ فطريقٌ مشحونَةٌ بالقتادة.[2]

وأمّا المعضلةُ الثَّالِثَةُ فَأحَاديثُ السَّهْو، نشدّ ما ربطت/[٢٦/ب] على القلوب وثاقها، وأعرفت دون فهمها أوراقها، وها أنَا أنْظِمُ لَك فِيهِ من الأسْطُر مَا يُغْنيكَ عَن كُلِّ مُسطَر وَأقُولُ:

قَدْ فَهِمت من الأصول المُتقدّمة جُملةً مُقنعةً فيما يَجُوزُ عَلَى الأنْبِياءِ مِن العمل والسّهو، وما يجب عصمتُهُم فيه مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالبلاغ والأداء، وفِي ذَلك رِوايَاتٌ وآثَارٌ، جِمَاعُها إن شَاءَ الله كتاب المُشْكلين[3]، ففيهما يُسْتقْصَى وعِندها يقِفُ الأَمَل الأقْصَى، وتحقّقت أنّ الكذبَ لا يجوزُ على الأنبياء لا بقصدٍ، ولا بغير

---

(١) في الأصل [ألاّ يتصوّر] ولعلّ الصّواب ما أثبتُّه.

(٢) في الأصل [بالقيادة].

(٣) أي مشكل القرآن والسنة، وقد تكلم فيه على ما كان من قبيل التّوحيد وعن التأويل، وأورد فيه القول عن السحر وحقيقته... يحيل عليه في كثير من كتبه رحمه الله منها أحكام القرآن والمتوسط والسراج وتنبيه الغبي وغيرها.

قصدٍ، وعلمت أنَّ الأفعال مضبوطةٌ كما تَقدَّم في القِسمة إلى جميع المُكَلَّفين بخمسة أقسامٍ، ومنحصرةٌ في سبيلهم إلى ثلاثة أقسامٍ، وعِندي إلى قِسمين، فَاعْرِض هذه الأحاديث الثَّلاثَة على القَوانين المقدّمة، واجعلها أُنموذَجاً لسواها، ودُستوراً على غيرها.

أمّا حديث أبي هريرةَ فَيَسْلم عن المعاضل إلاَّ في رواية يزيدَ بنِ إبراهيمَ عن محمّد بن سيرين قوله: «لَمْ أَنسَ ولَمْ تُقْصَر»، وقوله في الرِّوايةِ الأُخرى «كلُّ ذَلك لم يَكُنْ» فمن جَوَّز وقوع الخُلفِ فِي القول مع عدم القَصد من الأنبياء في غير طريق التَّبليغ والأداء، يُقِرُّ بصحَّة هذه الألفاظ لَفْظاً ومَعْنىً؛ لِأنَّه ليس فِيها عَلى قولِهم إلاَّ إخْبَارُ/ [٢٧/أ] النَّبِيِّ عن اعتقاده، وكان اعتقاده في ذلك الشَّيءِ على خلاف ما هو به، فقولُه صِدقٌ في تعلُّقه باعتقاده خاصّةً، وهو على خلاف الحقيقَة المُخبَر عَنها، ويكون المقصد بذلك استنَانُ من بعده به في مثل فعله، والبَيَانُ بالفِعْل أبْلَغُ من القول، وأثبتُ في النَّفْسِ، والعزاء باعتزاء ذلك لرسول الله ﷺ أنسٌ في القُلوب فَلا إشكال عندهُم قَطعاً على القولِ بِأنَّه مَعصومٌ عن وقُوع الخُلف بالقول مع القصد وعدمه، وهو الذي أدينُ اللهَ تعالى به، فوجهُه بَيِّنٌ.

أمَّا قولُه: «لم أنسَ ولم تُقصَرْ» فَمعناهُ لم يجْتمِعَا، وكذلك قولُه: «كلُّ ذلك لَم يَكُن».

فَإن قِيل: هذا خِلافُ ما فهم عَنه السَّائل، فَإنَّهُ قَالَ قَدْ كَان بَعْضُ ذلكَ يا رسُول الله.

قُلنَا: ليسَ فَهمُ السَّائِل حُجَّةً على قَصد الرَّسُولِ ولاَ دَلِيلاً عَليهِ، إنَّمَا يُردُّ قَولُهُ إلَى أُنمُوذَجِ الأدِلَّة لا إلى مَفْهُوم السَّائِلينَ، نَعَم ولاَ السَّامِعِينَ، وقِيل: مَعْناهُ «لم أنسَ

ولا قُصرت» لم يقعْ سلامي سهواً بَل وقَع قصداً[١]، ويكون السَّهو في غير محَلِّ المُراد بالنَّفْيِ فَكَأَنَّه سَهَا عن ركعتينِ وسَلَّمَ قاصداً مُعتقِداً التَّمامَ، فيكون قولُه «لم أنسَ» لم يقع سلامي إلاَّ على القصد.

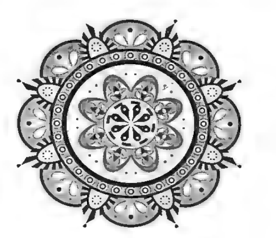
وأمَّا حَديثُ عبد الله ففيه السَّهو فِي الفِعل فِي الأحْكام، واخْتلفوا فيه، فالأكثرون منعه، لئلَّا يوجب التَّشكيك في جَميع ما يأتيه، ويكون القول فيه كالقول في القول، ومنهم من جوَّزه وقال: لا يُنَاقِضُ دلِيلَ المُعجزَة ولا يَقْدَحُ في النُّبُوَّةِ[٢].

* * *

---

(١) أثار القاضي في القبس مسألة كثر الخلاف فيها وهي رجوع النبيّ ﷺ إلى القصد هل كان بما ظهر إليه ورأى أم كان بقول الناس وشهادتهم عنده؟ ثم قال: وهذا فصل اختلف الناس فيه وتحزَّبوا كثيراً. فإن وقفنا أنفسنا على النظر فالظاهر أنه عمل بشهادتهم روي عن مالك، رضي الله عنه، في مثل هذه النازلة. يُنظر: القبس (١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)

(٢) هذه الكلمة [النبوّة] تعقيبة وهنا تنتهي هذه النُّسخة، ووجود التّعقيبة دالٌّ على أن النسخة الموجودة بين أيدينا مبتورة الآخر، وهذا ما تيسر إخراجه وخدمته بعد بحث طويل عن نسخة أخرى مكملة، ولكن لله الأمر، فما وُفقت فيه فهو من الله وحده وما كان فيه من خطإ وزلل فمني ومن الشيطان، وأسأل الله أن يجعل عملي هذا باكورة خير لغيره، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، آمين آمين.





الخاتمة وفيها أهمّ النّتائج

في نهاية تحقيق هذا السّفر العظيم لإمام جليل، أريد أن أسجّل ـ قبل نهاية المطاف ـ أهمَّ النّتائج التي وقفت عليها أثناء التّحقيق، فأقول ـ وبالله التّوفيق ـ:

١) بدا لي أثناء التحقيق ما يتميز به العلامة ابن العربي رحمه الله من جودة الأسلوب، وقوّة في الإقناع، وتوسّع في المعارف.

٢) أن هذا الكتاب من الكتب الفريدة في هذا الباب، وخاصة ما يتعلق بدحض قصّة الغرانيق، وحماية جانب النبوّة.

٣) إقحام بعض كتّاب السيرة، وجماعة من المفسرين، وطوائف من المحدثين، في كتبهم ودواوينهم ومؤلفاتهم أقصوصة الغرانيق.

٤) أن هذه القصة باطلة منكرةٌ، تناقض أصول الإسلام، وقواعد الدين، وصريح الآيات، وصحيح المرويّات.

٥) الغرض من تأليف هذا السفر كشف زيف الزائفين، ونقض زيغ الزائغين، وذبُّ الإفك عن سنّة وسيرة سيّد المرسلين.

٦) أن مذهب أهل السنّة في موضوع عصمة الأنبياء عليهم السلام جاء منسجماً مع ما تقتضيه نصوص الوحيين.

٧) أهل السنة لا يرون عصمة الأنبياء من الصغائر، بل يجيزونها عليهم، ولكنهم لا يقرون عليها، بل ينبههم الله تعالى ويوفقهم للتوبة والأوبة.

اللهم صَلِّ على سيّدنا محمّدٍ وأزواجه وذرّيّته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على سيدنا محمد وأزواجه وذرّيّته كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنَّك حميدٌ مجيد

***

ثَبَتُ المصادر والمراجع

١) أحكام القرآن للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م.

٢) الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ دمشق ـ لبنان.

٣) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت٢٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر ـ بيروت.

٤) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، ركن الدّين، الملقب بإمام الحرمين الجوينيّ (ت ٤٧٨هـ)، ضبط وتحقيق: د أحمد عبد الرّحيم السّايح والمستشار توفيق علي وهبة، مكتبة الثّقافة الدّينيّة.

٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النّمَري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت.

٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض ـ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية.

٧) أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك، تأليف سيدي الشيخ محمد بشار، قام بشرحه وشكله الأستاذ الشيخ عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس الجديدة، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ ـ ٢٠٠٩م.

٨) الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٩) إصلاح المنطق لابن السكّيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م.

١٠) أصول الدين للأستاذ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية.

١١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ـ لبنان.

١٢) إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف ـ مصر، الطبعة: الخامسة، ١٩٩٧م.

١٣) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) لأبي سليمان حَمَد بن محمد الخطّابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي).

١٤) إعلام المسلمين بعصمة النبيين للعلامة إسحاق بن عقيل عزّوز المكّي (ت ١٤١٥)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٥) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ابن الملقّن(ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧ م.

١٦) الأمالي لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت: ٣٥٦هـ)، عُني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية: ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦م.

١٧) الانتصار للقرآن محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح ـ عَمَّان، دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م.

١٨) الأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢ م.

١٩) أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٠) البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢١) البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار الفكر، عام النشر: ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢٢) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقِّن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع ـ الرياض ـ السعودية.

٢٣) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبي جعفر الضّبي (ت ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي ـ القاهرة، عام النشر: ١٩٦٧ م.

٢٤) البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحِيل والكهانة والسّحر والنّارنجات للقاضي أبي بكر محمّد بن الطيّب الباقلاّني (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: الأب رتشرد مكارثي اليسوعي، منشورات جامعة الحكمة في بغداد.

٢٥) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمُرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، دار الهداية.

٢٦) تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري بأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

٢٧) تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي.

٢٨) تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) لأبي الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد ابن الحسن الجذامي النباهي المالقي الأندلسي (ت نحو ٧٩٢هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت/ لبنان.

٢٩) تأويل مختلف الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المكتب الإسلامي ـ مؤسسة الإشراق.

٣٠) التبصرة في أصول الفقه لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر ـ دمشق.

٣١) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لطاهر بن محمد الأسفراييني، أبي المظفر (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب ـ لبنان.

٣٢) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٣) تذكرة الحفاظ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب. الطبعة الأولى.

٣٥) التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت.

٣٦) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع.

٣٧) تفسير القرآن لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض ـ السعودية.

٣٨) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب، بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن

عبد السلام ابن تيميّة(ت ٧٢٨هـ)، دراسة وتحقق عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرّشد، الطبعة الأولى ١٤١٧ ـ ١٩٩٦م.

٣٩) تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشد ـ سوريا، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٠) التّقريب والإرشاد (الصّغير) للقاضي أبي بكر محمّد بن الطيّب الباقلاّني (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الحميد بن عليّ أبو زنيد، مؤسسة الرسالة.

٤١) التقرير والتحبير لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٢) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣ هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية ـ لبنان.

٤٣) تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٤٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠.

٤٥) تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٤٦) تيسير التحرير لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي(ت ٩٧٢هـ) الناشر: مصطفى البابي الْحلَبِي ـ مصر (١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢ م)، وصورته: دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ م)، ودار الفكر ـ بيروت (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦ م).

٤٧) الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.

٤٨) جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبريّ (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة.

٤٩) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية ـ القاهرة.

٥٠) الجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة ـ الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢ م.

٥١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن ـ عبد العزيز بن إبراهيم ـ حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية.

٥٢) دلائل التحقيق لإبطال قصّة الغرانيق روايةً ودرايةً، لعلي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبيّ، مكتبة الصحابة.

٥٣) دلائل النبوة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس ـ دار النفائس، بيروت.

٥٤) دلائل النُّبُوَّةِ لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث.

٥٥) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت ٧٩٩هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٦) رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنّة، تأليف دكتور عماد السيّد الشربيني، مطابع دار الصحيفة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٥٨) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.

٥٩) زاد المسير في علم التفسير لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٦٠) سنن ابن ماجه لابن ماجهْ ـ وماجةُ اسم أبيه يزيد ـ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ عادل مرشد ـ محمَّد كامل قره بللي ـ عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية.

٦١) سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط ـ محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية.

٦٢) سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، التِّرمذي، أبي عيسى (ت٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي.

٦٣) سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م.

٦٤) سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي) لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني (ت: ١٥١هـ)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر ـ بيروت.

٦٥) السيرة النبوية لابن هشام لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبي محمد، جمال الدين (ت ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٦٦) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة ـ الرياض)، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧ م.

٦٧) شرح العقيدة الأصفهانية لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: حسين محمد مخلوف، دار الكتب الإسلامية.

٦٨) شرح العقيدة الطحاوية لصدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز

الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٩) شرح المفصل للزمخشري ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م.

٧٠) شرح صحيح البخارى لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد ـ السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٧١) الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن ـ الرياض/ السعودية.

٧٢) الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى ـ مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، مع حاشية أحمد بن محمد بن محمد الشمنى (ت ٨٧٣هـ)، دار الفكر.

٧٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.

٧٤) صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٧٥) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، عُني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية: ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥ م.

٧٦) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

٧٧) طبقات الفقهاء الشافعية لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٧٨) الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي

المعروف بابن سعد (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.

٧٩) طبقات المفسرين العشرين لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة ـ القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٦.

٨٠) العبر في خبر من غبر لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨١) عصمة الأنبياء للإمام فخرِ الدّين الرّازي (ت ٦٠٦هـ)، تقديم ومراجعة: محمّد حجازي، الناشر: مكتبة الثّقافة الدّينيّة ـ القاهرة.

٨٢) علم الملل ومناهج العلماء فيه للدكتور أحمد بن عبد الله جُود، إشراف: أ. د ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الفضيلة.

٨٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه لأبي عليّ الحسن بن رشيق القيروانيّ الأزدي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة: دار الجيل، الطبعة الخامسة: ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١ م.

٨٤) العواصم من القواصم للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عمار طالبي، مكتبة دار التراث، مصر.

٨٥) عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لمحمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبي الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤/ ١٩٩٣.

٨٦) الغرانيق قصّة دخيلةٌ على السيرة النبويّة لصالح أحمد الشامي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٨٧) فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩.

٨٨) الفِصَلُ في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي ـ القاهرة.

٨٩) القاموس المحيط لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م.

٩٠) قَانون التَّأويل للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمّد السّليماني، دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة، جدّة، مؤسسة عُلوم القرآن، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ م.

٩١) قصَّة الغرانيق ما مدى صحّتها لإبراهيم الخطيب، مطبعة النّور، ١٩٨٩.

٩٢) قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن لمرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت ١٠٣٣هـ)، تحقيق: سامي عطا حسن، دار القرآن الكريم ـ الكويت.

٩٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، طبعة: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ مؤسسة علوم القرآن، جدة.

٩٤) كتاب التلخيص في أصول الفقه لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية.

٩٥) الكتاب المتوسّط في الاعتقاد والرّد على من خالف السنّة من ذوي البدعِ والإلحاد، تحرير الإمام أبي بكرٍ محمّد بن عبد الله بن محمد العربيّ المعافريّ الإشبيليّ (ت٥٤٣هـ)، تحقيق الدّكتور عبد الله التَّوراتي، دار الحديث الكتّانيّة.

٩٦) كتاب المواقف لعبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبي الفضل، عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٩٧) لسان العرب لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ.

٩٨) اللمع في أصول الفقه لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م ـ ١٤٢٤هـ.

٩٩) مجموع الفتاوى لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)،

تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشرة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٠٠) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لمحمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبي موسى (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ مكة المكرمة.

١٠١) محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه ـ بيروت.

١٠٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٢هـ.

١٠٣) المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن، عليّ بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٠٤) مختار الصحاح لزين الدِّين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ـ الدار النموذجية، بيروت.

١٠٥) مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٠٦) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٠٧) المستصفى لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية.

١٠٨) مسند إسحاق بن راهويه لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي

المروزي المعروف بابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان ـ المدينة المنورة.

١٠٩) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة.

١١٠) مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: نبيل هاشم الغمري، دار البشائر.

١١١) المسند لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.

١١٢) مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس لأبي نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله بن خاقان ابن عبد الله القيسي الإشبيلي، تحقيق: محمد علي شوابكة، دار عمار ـ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣ م.

١١٣) المعارف لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١١٤) معالم التنزيل في تفسير القرآن أو تفسير البغوي لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١١٥) معجم الصحابة لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت ٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان ـ الكويت.

١١٦) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دارالفكر، طبعة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١١٧) معرفة أنواع علوم الحديث لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف

بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

١١٨) المُعْلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ)، تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، الطّبعة الثانية: ١٩٨٨.

١١٩) المغرب في حلى المغرب لأبي الحسن عليّ بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي.
مفاتيح الغيب المعروف التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.

١٢٠) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

١٢١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للإمام أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي(ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار ابن كثير بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧ - ١٩٩٦م.

١٢٢) مناقشة قصة الغرانيق عند المفسرين لعبد الله بن إبراهيم الوهيبي، مجلّة كلية أصول الدين، العدد/ ٥/ / ١٤٠٣ - ١٤٠٤.

١٢٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٢٤) النبوات لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٢٥) النبوات لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي(ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٢٦) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

١٢٧) نصب المجانيق لنسق قصّة الغرانيق لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٢٨) نهاية السُّول شرح منهاج الوصول لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبي محمد، جمال الدين (ت ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٩) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السّعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية، طبعة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي.

١٣٠) الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ـ بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٣١) الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٣٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.

١٣٣) اليقين في عصمة الأنبياء والمرسلين لعبد الوهاب المحسن، بيروت، دار الهادي ١٤٢٢ ـ ٢٠٠١.

❊ ❊ ❊



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❊ ❊ ❊